الإثنين 12 نيسان 2021
العدد 4316 السنة الخامسة عشرة
Lundi 12 avril 2021 nº 4316 15ème année

24 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

هل يعود سعر الصرف إلى «نقطة التوازن»؟

● **حسن شقراني**
لبنان بؤرة جوع

● **زياد حافظ**
هل لبنان بحاجة إلى أموال من الخارج؟

إفطار أسرة من 5 أفراد يكلف أكثر من ضعفي الحد الأدنى للأجور! [7]

البطريرك يغطّي تحالف السلطة والمال: أجّلوا التدقيق الجنائي! [3]

تعديل الحدود البحرية أسبوع الحسم

[2 ـ 3]

(عروات طحطح)

قضية

نفايات خطرة في المرفأ ومحيطه
غياب تام لـ«البيئة» ومشاريع مشبوهة

6

الحدث

«بريكست» يهدّد «السلام» الإيرلندي

10

السعودية

محاكمات وإعدامات لـ«المتسرّبين» إلى «أنصار الله»

11

على الغلاف

تعديل الحدود الجنوبية: أخطر من أن يُترك لضابط طامح

حسن عليق

إنه أسبوع الحسم في مسألة تعديل الحدود البحرية الجنوبية. ما هو مطروح للنقاش حالياً، اقتراح تقدّمت به قيادة الجيش، نهاية عام 2019، تطلب فيه تعديل الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة، بما يُضيف إلى لبنان مساحة 1430 كيلومتراً مربّعاً. واعتمدت المؤسسة العسكرية طريقة ترسيم لم تكن في حسبان الجهات اللبنانية الرسمية، مدافعة عنها بأنها الأكثر اتساقاً مع قانون البحار.

اقتراح التعديل، الذي ينبغي أن يُقرّ، يواجهه الكثير من المعضلات. ثمة ضغط أميركي وتهديدات تصل إلى مسامع الكثيرين، محذّرة من التعديل الذي لم يتم الإعداد له بصورة «طبيعية». قبل اقتراح الجيش للتعديل، في خريف العام 2019، كان يعلن تمسّكه بحدود المنطقة «المتنازع عليها» (الخط 23). وغالبية القوى السياسية تشكّك في مرامي قائد الجيش العماد جوزف عون. يمكن الجزم بأن كل القوى السياسية والمسؤولين الرسميين وغير الرسميين يقولون في مجالسهم الخاصة إنهم مرتابون من اقتراح قائد الجيش، ويعجزون عن التقاط الإشارة التي تدفعه، للمرة الأولى منذ توليه مركزه، إلى مخالفة رأي الإدارة الأميركية. ويزداد توجّس هؤلاء من العماد جوزف عون، ربطاً بأنه يعلن أن هدف التعديل تعزيزُ أوراق التفاوض مع العدو. وبذلك، يكون الخط المقترح للحدود (الخط 29)، قابلاً للتراجع عنه في «الاتفاق النهائي»!

لكن، على القوى السياسية حسم أمرها، من دون أي توجّس من قائد الجيش الذي يتولى مكتبه، عبر عدد من وسائل الإعلام المحسوبة على المحور الأميركي - الخليجي، تخوين كل من يناقش في مسألة التعديل. وما ينبغي على القوى المعنية بالقرار، إخراج هذا الأمر من دائرة التنازع في ما بينها، كما من دائرة تأثير جوزف عون نفسه. فهذا شأن سيادي شديد الخطورة، لا يخص «القائد»، كما ليس ملكاً لهذه الجهة أو تلك.

مكمن الخطورة أن أي خيار سيُتّخذ له تبعاته الجسيمة. عدم التعديل، يعني تنازلاً عن حق لبناني للعدو الإسرائيلي، فيما الخيار الآخر، توقيع المرسوم وإرساله إلى الأمم المتحدة، يوجب الإعداد لمعركة قاسية مع العدو. فمندوبة «إسرائيل» في لبنان، دوروثي شيا، بدأت بالتهويل بأن تل أبيب ستمضي في مشروع بدء التنقيب في حقلَي «كاريش» و«72»، في حزيران المقبل، حتى لو عدّل لبنان حدوده! وتقول شيا لسائليها إن التعديل يعني انتهاء المفاوضات (في الواقع، هذه نتيجة تستحق تعديل المرسوم لأجلها حصراً). وهذا يعني وجوب الاستعداد لمواجهة العدوّ، بكل ما لدى لبنان من نقاط قوة.

أكثر من أي وقت مضى، القوى السياسية الرئيسية مدعوّة إلى خلع القفازات، والتخلي عن التكاذب عبر الشاشات، وعقد اجتماع لمجلس الوزراء (وربما لطاولة الحوار)، يتّخذ قراراً واضحاً بتعديل المرسوم، ورسم خط جديد للحدود، وإعلان وجوب الدفاع عنه، لا استخدامه كورقة للتفاوض. وهذا أمر، كالسياسة والحرب، أخطر من أن يُترك بيد ضابط طامح، وأكبر من أن تنظر فيه مديرية النقل!

حركة أمل: لم نعترض على تعديل الحدود الجنوبية

ميسم رزق

منذُ إعلان مكتب رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب عن اتفاق مع الوزراء المعنيين على توقيع تعديل المرسوم 6433، لتصحيح الحدود البحرية جنوباً، عبر إضافة 1430 كيلومتراً مُربعاً إلى المنطقة اللبنانية، جنوبي ما يُعرف بـ«المساحة المتنازع عليها»، لم يتوقّف الهجوم والضغط على وزير الأشغال العامة والنقل، ميشال نجّار، الذي استمهل بضعة أيام للتوقيع. الأخير، طلب المهلة «للعودة إلى مديرية النقل البرّي والبحري التابعة لوزارته» كما قال، لأسباب «تقنية تتعلق ببعض الاستيضاحات»، علماً بأن الموضوع سياسي ويرتبط بموقف مرجعيته السياسية، أي رئيس تيار «المردة» سليمان فرنجية.

لكنّ ثمة أمراً، كشفته الردود والتعليقات على موقف نجار، وهو ربط موقفه بمعارضة رئيس مجلس النواب نبيه برّي الذي يُتّهم «بعرقلة التوقيع»، مع توجيه اتهامات بـ«التنازل عن حقوق لبنان في البحر والتفريط بثروة لبنان النفطية»، خوفاً من عقوبات أميركية»، لكن، ثمة أمر آخر، أكدته الهجمة، وهو إدخال الملف في البازار السياسي اللبناني، للمزايدة وتسجيل النقاط.

في العلن، الزمت عين التينة نفسها بموقف لا يُعارض توقيع المرسوم. وذلك من خلال ردّ مصادر في كتلة التنمية والتحرير النيابية موضحة أن «اتفاق الإطار الذي أعلنه الرئيس برّي قد رسم القواعد العامة للتفاوض في ترسيم الحدود اللبنانية، ولا سيما الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة من دون الدخول أبداً في مسألة تحديد المساحة الجغرافية المنوي التفاوض عليها (لا مساحة 860 كلم2، ولا مساحة 2200 كلم2) وهذا الكلام تبلغه الوفد اللبناني المفاوض بشكل مباشر وصريح من الرئيس نبيه برّي قبل ذهاب الوفد الى جولة التفاوض الاولى في الناقورة». وأضافت المصادر أنه «لم يصدر أي موقف عن كتلة التنمية والتحرير أو عن رئيسها أو عن أي من أعضائها، كما لم يصدر أي موقف عن حركة أمل أو من قياداتها بأنهم ضد توقيع المرسوم الجديد، بل على العكس، عندما تمت مراجعة الرئيس برّي بهذا الأمر كان كلامه واضحاً أن هذه المسألة برمّتها هي في عهدة السلطة التنفيذية، وتحديداً عند رئيس الجمهورية. وقد أجاب الرئيس نبيه برّي مراجعيه وقتها بالقول: «فليمارس كل واحد من موقعه صلاحياته في هذا المجال».

ما جاء على لسان المصادر، تؤكده النقاشات التي تحصل في الكواليس السياسية؛ إذ لفتت أوساط معنية بالملف إلى أن هذا الكلام سمعه الوزير السابق يوسف فنيانوس الذي زار عين التينة أخيراً لجس النبض، وكان الجواب هو نفسه «هذه مسؤولية السلطة التنفيذية، وهي من تتخذ القرار في هذا الشأن». كما تبلّغ فنيانوس أن «عين التينة قامت بدورها سابقاً، حين كان الملف بعهدتها، وأن على رئيس الحكومة والوزراء المعنيين اتخاذ الموقف الذي يرونه مناسباً». إضافة إلى ذلك، فإن المشاورات لم تُجرَ مع عين التينة، فحسب، بل إن النقاش في هذا الملف فُتح أيضاً مع «حزب الله» الذي كرّر موقف الأمين العام السيد حسن نصر الله، أن «الأمر هو مسؤولية الدولة اللبنانية وضمن الياتها الدستورية».

وبناءً عليه، يعني ذلك أن الملف ينتظر موقف وزير الأشغال، الذي يقول مقرّبون منه أنه «لن يفعل ما يخالف المصلحة الوطنية، لكنه في الوقت ذاته لن يخالف القانون حتى لا يأتي بعد ذلك أحد ويتّهمه بارتكاب مخالفات». وفي هذا الإطار، علمت «الأخبار» أنه «جرى الاتفاق على أن يقوم وفد من الجيش اللبناني بعقد جلسة مع مديرية النقل في وزارة الأشغال، اليوم، لشرح كل الأسباب والإحداثيات الجديدة الموجبة للتعديل، خاصة أن المديرية هي من سبقَ أن أعدّت المرسوم المطلوب تعديله، وهي اليوم لا تملك الإحداثيات التي يقترحها الجيش. وستُقدّم المديرية تقريرها إلى الوزير نجار بعد ظهر الغد». فهل سيوقّعه نجار؟

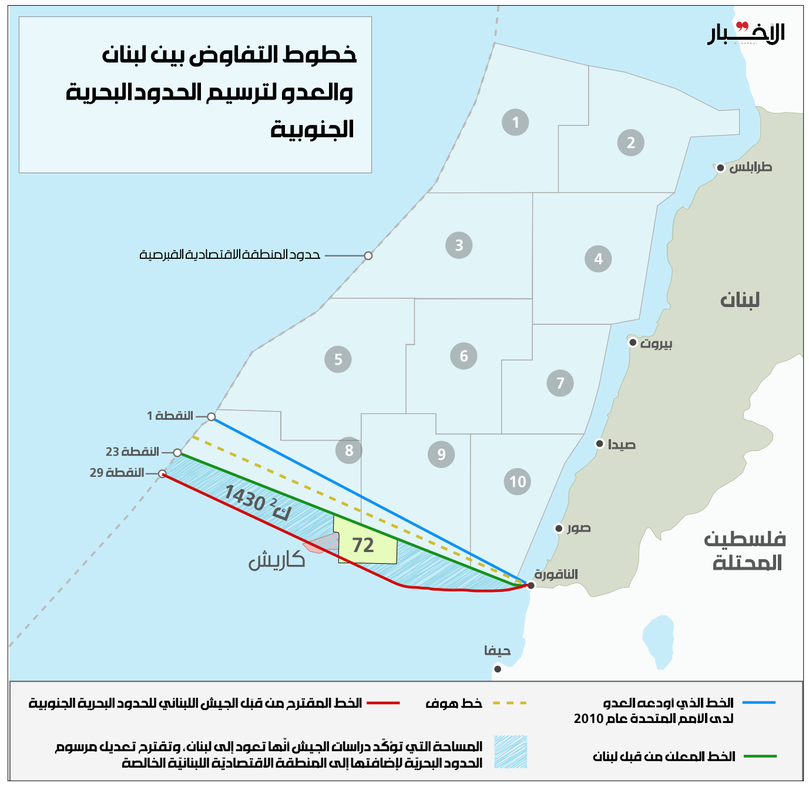

اجتماع بين الجيش ووزارة الأشغال اليوم لإطلاع «النقل» على الإحداثيات الجديدة

المشهد السياسي

الراعي يتقدّم حزب المصرف: أجّلوا التدقيق الجنائي!

عون: الفاسدون يخشون التدقيق

(هيثم الموسوي)

يستسيغ البطريرك بشارة الراعي أن يأتيه المديح من عرب التطبيع. يعيد ويكرر أن حياده صار على الأبواب. يتحمّس فيقول ما يُضمر. ليس الناس هم من يهتم لهم «الراعي الصالح» بل من جوّعهم. تماماً كسعد الحريري يتصرف البطريرك. يزايد عليه في تبنّي مطالب الثورة ثم يحمي رياض سلامة. يزايد عليه بالتمسك بالمبادرة الفرنسية ثم يتخلى عن أول بنودها. هذه المرة، حان دور التدقيق الجنائي: «سيدنا» ليس مرتاحاً لهذا التدقيق، ولذلك وجب إنهاؤه، أو على الأقل تأجيله، إلى حين وصول سعد الحريري إلى رئاسة الحكومة. هذا تماماً ما يريده الحريري أيضاً. يصدف أن التقت الأهداف

خذوا الإشارة الأوضح من فم البطريرك بشارة الراعي. بدلاً من اللف والدوران وعرقلة التدقيق الجنائي كل يوم بهذه الحجة أو تلك من قبل جيش المتضررين الخائفين من فضح أنفسهم، حسمها الراعي بعدم جواز التدقيق في حسابات مصرف لبنان قبل تأليف الحكومة. هكذا ببساطة، قرّر الراعي مجدداً قلب الطاولة في وجه رئيس الجمهورية الذي «يخوض» حرب التدقيق في حسابات مصرف لبنان بوصفها «معركة تحرر» لا بد منها لمعرفة سارقي أموال الناس وفضحهم.

الراعي الذي يرفع الصوت مطالباً بتأليف الحكومة، لم يعد يوارب في إعلان انتمائه السياسي، فلا يتردد في تحميل مسؤولية عرقلة التأليف للرئيس ميشال عون وحزب الله. وحتى لو اعتبر، من موقع «الحياد»، أنه «حرّ بجميع المعنيين بموضوع الحكومة أن يكفّوا عن هذا التعطيل»، إلا أنه سرعان ما يصوّب سهامه في اتجاه واحد، داعياً إلى الكف عن «اختلاق أعراف ميثاقية واجتهادات دُستورية وصلاحيات مجازية وشروط عبثية، وكل ذلك لتغطية العُقدة الأم، وهي أن البعض قدّم لبنان رهينةً في الصراع الإقليمي/الدولي». على المنوال نفسه غزل المفتي عبد اللطيف دريان في رسالته بمناسبة بداية شهر رمضان المبارك، معتبراً أن «هناك أيادي خبيثة تعمل في الخفاء على عرقلة الجهود العربية الشقيقة المشكورة، وعلى إفشال المبادرة الفرنسية، وتحاول القيام بعملية ابتزاز سياسي لا مثيل له».

هذا التموضع الذي يزداد وضوحاً، لا يستوي، بالنسبة إلى الراعي ورعاته الإقليميين والدوليين، من دون دعم واضح لرياض سلامة. وللتذكير، فإن البطريرك سبق أن رمى الغطاء الكنسي على سلامة، معلناً، قبيل انطلاق انتفاضة 17 تشرين الأول، رفضه القاطع المسّ به، لأن هذا الأمر سيسرّع الانهيار، داعياً إلى الإصلاح بدل التلهّي بشنّ هجمات على من يعمل لخدمة بلده و«زرع الطمأنينة لسنوات».

بعد مرور عامين، لم ينتبه الراعي المشغول بالحياد إلى أن الطمأنينة كانت وهماً، وأن من زرعها كشف عن وجهه. نبافة الكاردينال: من تحميه ومن جعلك تصدق أن الليرة بخير، وفشل في حماية النقد. لكن مع ذلك، اكتشف الراعي أن «جدية طرح التدقيق الجنائي هي بشموليته المتوازية لا بانتقائيته المقصودة». وهذا قول حتى «حركة أمل» لم تقله. على حسن خليل نفسه عندما تحدث منذ يومين عن التدقيق الجنائي، أقرّ، في معرض إصراره على التوازي، بأن يبدأ التدقيق في مصرف لبنان. لكن الراعي عاد وجلّس خطابه، قائلاً: «أصلاً، لا تدقيق جنائياً قبل تأليف حكومة». هذا الموقف «التاريخي» ردّ عليه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مساء أمس بجملة مقتضبة عبر صفحته على «تويتر»، من دون أن يسمّي البطريرك. قال عون: «الفاسدون يخشون التدقيق الجنائي، أما الأبرياء فيفرحون به». وهو بذلك، شمل الراعي في بوتقة الفاسدين الساعين إلى تطيير التدقيق - بداية الحل الذي لا يمكن لحريص على أموال الناس وتعبهم أن يرفضه.

وفي السياق نفسه، اعتبر نائب الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم أن «التدقيق المالي الجنائي هو موضوع منفصل عن ملف التشكيل». وقال، في مقابلة عبر «المنار»، إن «الحكومة السابقة هي التي أقرّته ويجب أن يتابع بشكل طبيعي، وعندما نذهب إلى الحكومة تتسهّل أمور كثيرة، لكن التدقيق الجنائي ليس مقابل الحكومة».

أصدر الراعي الحُكم أمس، لكن هذا ليس حُكمه. هذا حكم سلامة والمنظومة السياسية المالية والخارجية التي تستغل منصبه لتمرير أجندتها، فيما هو منتش بتحول بكركي إلى محطة للزائرين الذين يزيدون من قسمة اللبنانيين، ثم يهنّئون سيّدها على حياد مفضل على قياسهم، فيظن هو أن «الالتفاف الداخلي والخارجي حول مشروع حياد لبنان يتزايد».

هل حقاً يطلب الراعي أن يرأس سعد الحريري الحكومة ليقود جيوش التدقيق بنفسه؟ ألم ينتبه بعد أن التدقيق هو أحد أسباب تعثّر الحريري ورفضه تأليف الحكومة، أم أنه من أجل هذا تحديداً أراد أن يعلن نعي التدقيق في مصرف لبنان؟ كان حرياً به أن يقول «لا تدقيق جنائياً» فقط. هكذا يكون عضواً فاعلاً في حزب المصرف، بدلاً من المواربة وإعطاء موقفه بعداً حريصاً على تأليف الحكومة، وحريصاً على «شباب الثورة وشاباتها من التهويل والياس». ينتقد المسؤولين بالجمع، مؤكداً أن «قدرنا أن نناضل ونكافح لاستعادة لبنان من مصادريه وخاطفيه»، لكنه لا يرى سوى طرف واحد من الخاطفين. يتجاهل أن الحريرية، وسلامة أبرز عناوينها، هي على رأس الخاطفين.

(الأخبار)

قاسم: التدقيق الجنائي منفصل عن ملف التأليف

تقرير

لا موعد جديداً لزيارة دياب للعراق

لا تزال مسألة إلغاء زيارة رئيس الحكومة حسان دياب للعراق تتفاعل. لم يسبق أن تم التعامل مع زيارة رسمية بهذه الطريقة. الجانب العراقي مصرّ على أن «تأجيل الزيارة» من موعدها المقرر مسبقاً، يوم 17 نيسان الحالي، مرتبط بشؤون داخلية عراقية.

الإعداد للزيارة كان انطلق بعدما أبلغ المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، رئيس الحكومة، بالموعد. بعدها، تولّت مديرية المراسم في رئاسة الحكومة اللبنانية الاتصال بنظيرتها العراقية. وتبلّغت بيروت بإصرار رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي على استبقاء الوفد اللبناني على الإفطار. وبناءً على الدعوة، بدأت الاستعدادات في السراي الحكومي حيث دُعي الوزراء المعنيون بالزيارة، وهم وزراء الصحة والصناعة والزراعة والسياحة والطاقة والخارجية، إلى إعداد ملفاتهم، في محاولة للاستفادة من الزيارة لعقد اتفاقيات ثنائية مع نظرائهم العراقيين، تضاف إلى الاتفاق على توريد النفط الخام إلى لبنان، علماً بأن وزير الطاقة ريمون غجر كان قطع شوطاً كبيراً في الاتفاق مع الشركة العراقية لتسويق النفط (SOMO) على تكرير النفط المُبادل ليصبح صالحاً للاستعمال في لبنان. يوم الجمعة أيضاً، تلقّت الأمانة العامة لمجلس الوزراء اتصالاً من رئيس مجلس إدارة طيران الشرق الأوسط محمد الحوت لتأكيد الزيارة، تمهيداً لحجز طائرة والإعداد للرحلة. إلا أن كل ذلك توقف بعدما جاء اتصال الاعتذار العراقي، من قبل مراسم رئاسة الحكومة في بغداد. ولم يحدّد الجانب العراقي موعداً بديلاً للزيارة، تبع ذلك إصدار دياب بياناً يعلن فيه تأجيل الطرف العراقي للزيارة، وهو أمر أثار استياءه. فيروتوكولياً، كان المتوقع في حالات مماثلة أن يتصل رئيس الوزراء العراقي بنظيره اللبناني لإبلاغه الأمر لا إبلاغه عن طريق مدير المراسم. ولذلك، اعتبر دياب أن الزيارة ألغيت لا تأجّلت. في المقابل، يشكو الجانب العراقي من سوء تفاعل لبنان مع نيته تقديم المساعدة. فبعض الوزراء اللبنانيين لا يبذل أيّ جهد لعقد اتفاقات ثنائية مع بغداد، وبعضهم الآخر يبدو كمن يتعمّد إفشال أي تعاون. ويعبّر مسؤولون في بغداد عن استيائهم من تسريب لبنان خبر الزيارة قبل أكثر من 10 أيام من موعدها.

اللواء عباس إبراهيم عاود الاتصال بالجانب العراقي، فأُبلغ أن الزيارة تأجلت ثلاثة أيام فقط. كذلك تواصل حزب الله مع جهات عراقية لمعرفة أسباب التأجيل، فأبلغ أنه لعدة أيام، وأن سببه هو الحملة الأمنية التي يتابعها الكاظمي. لكن بالرغم من ذلك، فإنه حتى ليل أمس، لم تتبلّغ رئاسة الحكومة أي موعد جديد، علماً بأن التناقض يتناول أيضاً التأجيل نفسه. فمقابل إبلاغ إبراهيم أن التأجيل سيكون لثلاثة أيام، كان مدير المراسم في رئاسة الحكومة العراقية قد أبلغ نظيره اللبناني أنه فور تحديد موعد جديدة للزيارة سيتم إبلاغ لبنان به قبل أسبوع أو أسبوعين.

(الأخبار)

قضية اليوم

اقتراح شراء سندات الـ«يوروبوندز»: خدمة للدائنين أم تخلّص من عبء الديون؟

قبل عام، أعلنت الحكومة التوقّف عن دفع الدَّين بالعملات الأجنبية، لتبدأ مسيرة من دون وُجهة لأزمة الدَّين. عُقدت جلستا مفاوضات فقط مع الدائنين، من دون التوصّل إلى حلّ، قبل أن يوَجّل بتّ الملفّ إلى حين تأليف حكومة جديدة. في هذه الأثناء، تُطرح أفكار فردية لحلّ مُشكلة «اليوروبوندز»، من دون أن تكون جزءاً من الحلّ العام للأزمة. يبقى السؤال الأهمّ: ما هي الرؤية الاقتصادية للدولة؟ وهل الأولويّة لاستنزاف الدولارات على تسديد الدَّين أم تأمين حاجات السكّان المُلحّة؟

ليا القزي

تَرك الجروح المفتوحة من دون تنظيف ومعالجة، والرهان على عامل الوقت للشفاء أو القدرات الماورائية، يُعدّ انتحاراً... تماماً كما تعاملت الدولة اللبنانية مع مسألة الديون بالعملة الأجنبية (يوروبوندز)، منذ أن أعلنت في 7 آذار 2020 التوقّف عن سداد السندات التي تستحقّ في تلك السنة (بقيمة 4 مليارات و300 مليون دولار، مجموع أصل الدين والفوائد المترتّبة عليه)، والإصدارات الـ 27 اللاحقة. يومها، اعتُبر قرار حكومة الرئيس حسّان دياب تاريخياً وجريئاً، لـ«تحدّيه» النموذج القائم على الاستدانة وتقديس مصالح

لم يتمكّن الدائنون الأجانب من إثبات الصلة بين الدولة ومصرف لبنان

اقتراح بو سليمان يعني تسديد الدَّين بالدولار، لكن بعد اقتطاع 85 في المئة منه

الدائنين على حساب المجتمع. وليس أدلّ على ذلك أكثر من الجبهة التي فتحها مصرف لبنان والمصارف وأعضاء ناديهم من السياسيين ورجال الأعمال، بوجه حكومة دياب والمديرين والمستشارين الذين عملوا على المشروع. إلا أنّ القرار بقي ناقصاً، ولا تزال «اليوروبوندز» مادّة «ابتزاز» ضدّ الدولة. المسؤولية لا تتحمّلها حصراً الحكومة المُستقيلة، بل بشكل أساسي تعطيل «حزب المصرف» ــ نيابياً ومالياً ــ خطة «الإصلاح المالي»، ما أعاق المفاوضات مع الدائنين وإعادة هيكلة الديون. وقبل ذلك، سلّمت المصارف «رَقبة» الدولة للدائنين الأجانب عبر بيعها سندات لهم، بما أدّى إلى رفع حصّتهم في كلّ استحقاقات الـ 2020 إلى 76,7%. ولأنّ العقود تنصّ على موافقة 75% من الدائنين على أيّ آليّة جديدة، تحوّلت «اليوروبوندز» إلى القنبلة المرمية بوجه لبنان، مع تهديدات برفع دعاوى قضائية للحجز على أملاك الدولة.

ماذا حصل بعد سنة وشهر على إعلان التوقّف عن الدفع؟ يقول أحد الوزراء إنّه قبل تحوّل الحكومة إلى تصريف الأعمال «فاوضنا الدائنين، بحضور المستشارَين القانونيَّين «كليري غوتليب» والمالي «لازار». عُلّقت كلّ الاجتماعات منذ استقالة الحكومة». ولكن ما الذي انجزته المفاوضات حتى الآن؟ يُجيب مُستشار اقتصادي سابق عمل على ملفّ «اليوروبوندز» أنّه «لم يُعقد إلّا اجتماعَان، آخرهما في تموز 2020، وقد اشترط الدائنون بدء تنفيذ برنامج مع صندوق النقد الدولي قبل الاتفاق معهم». خصّل ذلك بعدما أجرى حملة السندات الأجانب تحقيقات سرّية لمحاولة إثبات عدم استقلالية مصرف لبنان عن الدولة، ما يُمكّنهم من ربح دعاوى حجز على أملاك «المركزي» في الخارج، من دون أن يتمكّنوا من إثبات الصلة.

يُضمّ ملفّ ديون الدولة بالعملة الأجنبية إلى غيره من المواضيع المُرحَّلة إلى حين تأليف حكومة جديدة، ولكنّ الموضوع لا يزال محطّ نقاش بين الخبراء والمعنيّين به، كالطرح الذي تقدّم به قبل أيام الوزير السابق، المحامي كميل بو سليمان. شرح الأخير في حديث إلى قناة «أن بي أن» كيف أنّ أسعار «اليوروبوندز» في الأسواق الثانوية أيْعلن عن إصدار السندات وبيعها في السوق الأولية، ولكن يحقّ لمن يشتريها أن يتداول بها بيعاً وشراءً في الأسواق الثانوية) لا تتعدّى الـ 13% من أصلها (السند الذي أصدرته الدولة اللبنانية وقبضت لقاءَه ديناً بـ 100 دولار، يُباع اليوم باقل من 13 دولاراً)، لذلك «الأجدى بالحكومة ومصرف لبنان أن يُفكّرا بتحضير وإطلاق عرض عام لشرائها أو قسم منها بسعر لا يتعدّى 15 سنتاً. إذا تمّت هذه العملية، يُمكننا إطفاء جزء كبير من الدَّين الخارجي وتحقيق وفر طائل». عملياً، هذا الاقتراح يؤدي إلى تسديد الدين بالدولار، لكن بعد اقتطاع 85 في المئة منه.

سريعاً، أطلّ رئيس قسم الأبحاث المالية والاقتصادية في بنك بيبلوس، نسيب غبريل، قائلاً لموقع «المركزية» إنّه «لا يجوز شراء السند بـ 15 سنتاً بل بـ 60% من قيمته»، مُبرزاً بأنّ «الشراء على أساس 15 سنتاً لا يصبّ في مصلحة المودع إطلاقاً». ولكنّ غبريل نسبي أن يُوضح أن دفع كامل قيمة السندات لن يُعيد للمودعين أموالهم (قيمة السندات التي تحملها المصارف أقل من 10 مليارات دولار، فيما الودائع المطلوبة من المصارف تزيد على 100 مليار دولار).

يسأل بو سليمان، في حديث مع «الأخبار»: «كيف تدفع الدولة 60% من قيمة السند إذا كان يُتداول به حالياً بـ 13%؟ نفهم أن تُدفع علاوة صغيرة فوق سعر السوق، ولكن أكيد ليس بنسبة 300%». وفي الأصل، إذا طُبّق اقتراح بو سليمان، فسيكون خياراً طوعياً: «نُطلق عرض شراء عام، الدائن الذي لا يُعجبه العرض لا يبيع. ولكن العديد من الأجانب الذين يتداولون بالسندات أبدوا استعدادهم للبيع». يُدافع بو سليمان عن طرحه بأنّ «شروط العقد تسمح للدولة بإعادة شراء السندات، ولن نجد أفضل من هذا العرض لتسديد أصل السند والفوائد، بقيمة 13 سنتاً مقابل كل دولار، لأنّه إذا تألّفت حكومة جديدة وعُقد اتفاق مع صندوق النقد، فالأسعار سترتفع من جديد».

بعيداً عن مصالح «حزب المصرف»، ما مدى قابلية تطبيق طرح بو سليمان؟ 33 مليار دولار هو حجم «اليوروبوندز» حالياً مع فوائدها، «من الناحية الحسابية، الطرح جيّد للتخلّص من جزء من الديون، بعدما تناقصت حصّتها السوقية، وبات يُمكن بمليار دولار شراء سندات بقيمة 7 مليارات دولار»، يقول مستشار اقتصادي عمل طويلاً في إحدى الوزارات. ولكن شراء السندات لو تمّ، سيكون بالدولار المُتبقي لدى مصرف لبنان الذي يُخصّص جزء منه لتمويل استيراد المواد الرئيسية، «فما هي أفضل طريقة لاستخدام هذه الدولارات؟ حماية ما تبقى من العملة الوطنية وتأمين حاجات السكّان، أم تسديد جزء من الدين؟».

لا يعتقد الوزير السابق عادل أفيوني بأنّ الطرح يُشكّل حلّاً كلّياً لمشكلة الديون الخارجية. أولاً، «سيتوجّب علينا دفع 20 أو 25% للسند، لأنّ قلّة ستوافق على البيع بحسب أسعار السوق الحالية». ثانياً، لم تُرفع أيّ دعوى قضائية ضدّ لبنان «والأسواق مُتجاهلة لسنداتنا، يعني أنّنا لسنا تحت ضغط يفرض علينا إعادة شرائها، وخاصة أنّنا لا نملك الدولارات الكافية، ولو أنّه، في المبدأ، من المُفيد أن نُخلّص البلد جزئياً من عبء الدين». ما يجب فعله، بحسب أفيوني، التفاوض مع كلّ الأطراف «لإعادة هيكلة الديون بما يؤدّي إلى تأجيل الدفعات أقصى ما يُمكن».

يرى بو سليمان أنّ النقاش حول مصدر الدولارات التي يمكن تخصيصها لشراء السندات «عادل ومنطقي»، ولو أنّه يعتقد بأنّ الطرح سيوفّر الكثير مُستقبلاً، لذلك طرح أيضاً إمكانية «البحث عن وسائل تمويل أخرى». ولكن يُتّهم بو سليمان من قبل مسؤولين وخبراء ماليين بأنّه يُقدّم طرحاً يصبّ في مصلحة الدائنين لتأمين ربح مُعيّن لهم بعدما تراجعت أسعار السندات، و«يشتري» بهذه الطريقة دعم قوى مُعينة في معركة تسويقه لحاكمية مصرف لبنان. «ليس لديّ غايات شخصية ولا أي طموح سياسي أو تبوّء مسؤوليات، ولم أسمع بهذا الكلام من قبل»، يردّ بو سليمان، ساخراً من فكرة أنّ شراء السند بـ 13 سنتاً يُفيد الدائنين.

موافقة بعض الدائنين على البيع لا تعني أنّ العرض سيكون مُغرياً لآخرين، وتحديداً صناديق «الشمور» و«بالدروك» و«فيديلتي» الاستثمارية التي تستغل ظروف البلدان الناشئة لشراء سنداتها بأسعار مُنخفضة، مراهنةً على أنّ الأسعار ستنتعش. قبلت هذه الصناديق المخاطر مُسبقاً، والتي لا تُثقل محفظتها بشكل وازن، فلماذا ستوافق على البيع؟ وفي الإطار عينه، يقول رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية ــ الأميركية في بيروت، غسّان ديبة إنّ «التوقّف عن الدفع، وإعادة هيكلة الدين لا تُحلّ بإعادة شراء، فالدائنون لن يُبيعوا قبل تغيّرات في المشهد تُعيد رفع أسعار السندات». يرى أنّ «الحلّ غير سهل، لكنّه جزئي، في حين يجب أن يُشكّل جزءاً من النظرة للاقتصاد الكلّي، وما هي أولويات الدولة الاجتماعية ــ الاقتصادية، لمعرفة كيفيّة إدارة الكتلة النقديّة بالدولار في هذه الظروف».

الدعوى لحجز أصول مصرف لبنان... خاسرة

هل يُمكن لحملة السندات الحجز على أملاك وأموال مصرف لبنان في الخارج؟ يُجيب الوزير السابق كميل بو سليمان بأنّ القانونَين الأميركي والبريطاني واضحَين لجهة «عدم الحجز احتياطياً على ممتلكات الدولة أو مصرف لبنان قبل صدور حكم نهائي. ولا يُمكن الحجز على موجودات البنوك المركزية في العالم لتسديد ديون». قد يُجرّب دائنون إثبات عدم استقلالية مصرف لبنان عن الدولة، واستخدام حجّة تمويله مصاريفها وجزءاً من الاستيراد، «هذا الخطر محدود لأنّ الحجّة ضعيفة، عادةً، أصول البنوك المركزية تتمتّع بحصانة تجاه ديون الدولة». الحالة التي يُمكن فيها الحجز على أصول البنوك المركزية هي إذا كانت تحمل أموالاً خاصّة بالدولة، «ولكن في حالة لبنان، كلّ الأصول والأموال لدى المصارف المراسلة هي باسم البنك المركزي (وهي في الأصل أموال المودعين)، أما الدولة فلا تملك أي أصول في الخارج». المُطالعة نفسها التي يُقدّمها بو سليمان، كان قد قدّمها المستشار القانوني للحكومة «كليري غوتليب» العام الماضي، فطمأن إلى عدم ربح الدائنين أي دعوى يرفعونها ضدّ الدولة أمام المحاكم الأجنبية.

وقد يُحجز على أموال مصرف لبنان «إذا كان مُقترضاً من طرف ما ولم يُسدّد الدين، ولأنّ العقود في هذه الحالة تنص على التنازل عن الحصانة قبل الحُكم. يُمكن الحجز على أصوله. لست على علم بوجود قضية كهذه لدى مصرف لبنان»، يقول بو سليمان. ويُضيف أنّه في موضوع سندات «اليوروبوندز» لدى الدولة اللبنانية، «لم تنصّ العقود على التنازل عن الحصانة قبل صدور الأحكام القضائية».

يسخر بو سليمان من اتهامه بتقديم طرح يصبّ في مصلحة الدائنين (مروان بو حيدر)

رحيل العلّامة محمد حسن الأمين

(الأرشيف)

توفّي، أول من أمس، العلّامة وقاضي الشرع والمثقّف السيّد محمد حسن الأمين عن عمر 75 سنة. كان الراحل قد أصيب قبل ثلاثة أسابيع بفيروس كورونا، ما ترك مضاعفات سلبية على صحته، وأمضى نحو أسبوعين في العلاج المكثّف، لكن الأطباء كانوا يأملون باستعادة عافيته، إلى أن عاد التدهور إلى رئتَيه وقلبه خلال يومَي الخميس والجمعة، إلى أن وفاته المنيّة السبت.

ولد العلّامة الأمين، في بلدة شقرا (قضاء بنت جبيل) سنة 1946، حيث درس المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، فيما كان يتابع دراسته تحت إشراف والده السيد علي مهدي الأمين، في علوم اللغة والنحو والصرف والمنطق، وانتقل الى حوزة النجف في العراق عام 1960، حيث تابع دراسة الفقه وأنهى دراساته العليا عام 1972، تاريخ عودته إلى بلدته شقرا في جبل عامل.

دخل الراحل سلك القضاء الشرعي الجعفري عام 1975، ثمّ عُيّن قاضياً في مدينة صور حتى عام 1977، قبل أن ينتقل إلى مدينة صيدا وبقي رئيساً لمحكمتها حتى سنة 1997، حين نُقل إلى المحكمة العليا بصفة مستشار إلى يوم وفاته.

اهتمّ بالأدب والشعر منذ صغره. وكانت له مساهمات في «مجلة النجف»، كما شارك في إصدار وتحرير «مجلة الكلمة» في النجف، الى جانب مساهمات في مجلة «عبقر». وله عدة مؤلفات: منها: «الاجتماع العربي الإسلامي»، «نقد العلمنة والفكر الديني»، «بين القومية والإسلام»، «الإسلام والديموقراطية»، «مساهمات في النقد العربي»، «وضع المرأة الحقوقي بين الثابت والمتغير»، «حقوق واجبات المرأة المسلمة في لبنان» (مع آخرين)، «الإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر، سموّ الذات وخلود العطاء».

كان العلّامة الأمين، الى جانب الراحل السيد هاني فحص، من رجال الدين الذين انخرطوا في العمل السياسي المباشر. وكانا على علاقة وطيدة بمنظمة التحرير الفلسطينية وخصوصاً حركة «فتح» وربطتهما علاقات خاصة مع قيادتها ولا سيّما الرئيس الراحل ياسر عرفات ورئيس السلطة الحالية محمود عباس. إضافة الى علاقات مع قيادات الأحزاب والقوى التي شكّلت الحركة الوطنية في لبنان، وتفاعلا مع المنظمات العربية والإسلامية. وأظهرا اهتماماً خاصاً بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران.

أدّى العلّامة الراحل دوراً بارزاً في مرحلة التصدي للاحتلال الإسرائيلي للجنوب عام 1982. وتحوّل منزله في صيدا الى مركز يلتقي فيه مناضلون وناشطون في مقاومة الاحتلال، كذلك وثّق علاقات قوية مع القيادات الفاعلة في المدينة من علماء وقيادات مدنية وسياسية من مشارب فكرية مختلفة. وظلّ على تواصل وثيق بالقوى الفلسطينية في مخيمات الجنوب. وكانت له مواجهات مباشرة مع قوات الاحتلال التي عملت لاحقاً على إبعاده إلى بيروت. ومن هناك واصل دوره في التحريض على مقاومة الاحتلال، وجرى تعطيل محاولة اغتيال كان العدوّ يعدّها له في العاصمة.

عاد إلى الجنوب بعد تحريره عام 1985، ورفع من مستوى حضوره السياسي والثقافي والأدبي، واشتهر بانفتاحه على الحوارات مع أصحاب الأفكار الأخرى سياسياً وعقائدياً. لكن في مرحلة التسعينيات، ظهر التوتر على علاقته مع القوى البارزة على الساحة الشيعية وخصوصاً حركة أمل، قبل أن يشوب التوتر علاقته مع حزب الله، وهو ما استمر حتى وفاته.

لم تربط الراحل علاقة جيدة بسوريا، وكان الحذر أساس العلاقة بين الجانبين. وخصوصاً أنه ظلّ في موقع المناصر لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح. لكن علاقته مع حزب الله أخذت بعداً مختلفاً، من الناحيتين الفكرية والسياسية. وقد ظلّ صاحب صوت داعم للمقاومة في وجه الاحتلال. على أن القطيعة بين الجانبين قامت فعلياً في مرحلة ما بعد عام 2006. حين بدا الراحل، كما السيد هاني فحص، أقرب إلى القوى المخاصمة لحزب الله. وابتعد الراحل تدريجياً عن النشاط العام بمعناه المتعارف عليه في القرى والبلدات الجنوبية.

ربطت الراحل علاقات جيدة بمعظم قوى فريق 14 آذار وشخصياته السياسية والثقافية والإعلامية والدينية. وأمضى سنواته الأخيرة في الجنوب، فكانت له صلات ناشطة مع مرجعيات دينية وسياسية في عراق ما بعد عام 2003. واشتهر العلّامة الراحل بمواقفه النقدية للعقل المتحجّر دينياً، وتأييده للأفكار التي تعزّز الحوار وحقوق المرأة والتنوّع. كما كان له تصوّره الخاص لتطوير مؤسّسة المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وخصوصاً بعد وفاة الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

وورى العلّامة الأمين في الثرى عصر أمس الأحد في بلدته شقرا. وصدرت بيانات نعي له من قبل العديد من القوى والشخصيات في لبنان والخارج.

(الأخبار)

تقرير

سلامة للمؤسّسات الماليّة: ردّ أموال الزبائن بالدولار!

المصارف أخذت أموال المودعين بالدولار... وتردّها لهم بالليرة اللبنانية. المؤسسات المالية أخذت دولارات زبائن قزروا الاستثمار في «أدوات مالية»، ثم قرّر بعضها إقفال المحافظ المالية في الخارج وردّ أموال الزبائن عبر شيك مصرفي يُسحب بالليرة اللبنانية. الرابط المشترك بين الاثنين أنّ المودعين والزبائن سيسحبون أموالهم وفق سعر صرف «المنصّة» المُحدّد بـ 3900 ليرة لكلّ دولار، ما يعني خسارتهم قرابة 70% من قيمة المبالغ. حقّ المودعين والزبائن أن يستعيدوا أموالهم بالدولار، العملة التي أودعوا بها أموالهم لدى المصارف، واكتتبوا بها في أدوات مالية، لا أن تحجزها المصارف والمؤسّسات المالية. المودعون خسروا معركتهم أمام المصارف. الدولارات لن تعود سوى للمحظيّين الذين استطاعوا تهريبها إلى خارج لبنان. أما الزبائن لدى المؤسسات المالية، فقد قرّر حاكم مصرف لبنان، بصفته رئيس هيئة الأسواق المالية، إصدار «إعلام» يحفظ لهم قيمة أموالهم. اللافت للنظر، أن يرضخ سلامة لحجّة المصارف بأنّها لا تملك الدولارات، وبالتالي لا تستطيع دفع الودائع لأصحابها، لكنّه في الوقت نفسه يُلزم المؤسسات التي وظّفت الأموال خارج لبنان بأن تُعيدها بالعملة نفسها، أي الدولار. التبرير المُستخدم هنا أنّ الودائع مُحتجزة داخل لبنان، في حين أنّ الزبائن استثمروا بأدوات مالية خارج البلد. ولكن ألم يدفع الائتمان بالدولار، داخل لبنان؟

في 1 نيسان الجاري، أصدر سلامة «إعلام رقم 71»، المُتعلّق بالعملاء الذين يملكون محافظ أدوات مالية خارج لبنان. وقد نصّ على أنّه «في حال قرّر العميل تصفية مراكزه من الأدوات المالية الأجنبية الموجودة خارج لبنان، يقتضي على المؤسسة تحويل صافي الأموال الناتجة من عمليات البيع للعميل، إما إلى حساب داخل لبنان خاص بالأموال الجديدة (أي الدولارات الطازجة) وإما إلى حساب خارج لبنان». كما يُفرض على المؤسسات تنفيذ طلب الزبون «تحويل محفظته خارج لبنان إلى مؤسسة خارجية أخرى يختارها، على أن لا تكون هذه الأدوات المالية موضوعة كضمانة مقابل حصوله على تسليفات أو مثقلة بأي أعباء أو حقوق أخرى تمنع التصرّف بها». ويُطبّق أيضاً هذا الشرطان على «المؤسسة التي استحصلت لمصلحتها على تسهيلات مقابل رهن الأدوات المالية العائدة للعميل، وذلك رغم وجود موافقة خطية من قبل العميل برهن هذه الأدوات لمصلحتها». المؤسسة قد تكون عبارة عن شركة مالية أو مصارف، وكلّ من يتداول بالأدوات المالية. أتى ذلك بعدما كثُرت في الآونة الأخيرة المشاكل بين لبنانيين وشركات مالية. فقد تذرّعت هذه الشركات بالأزمة النقدية اللبنانية، لتُقفل محافظ الزبائن لديها في الخارج، وترُدّ لهم المبالغ بالليرة اللبنانية أو على شكل شيك مصرفي بالدولار.

(الأخبار)

دعوة لإجتماع لجمعية عمومية عادية لشركة ج. معتوق القابضة ش.م.ل.

حضرات السادة المساهمين في شركة ج. معتوق القابضة ش.م.ل.

ندعوكم لحضور جمعية عمومية عادية للشركة تعقد في مركزها الكائن في بيروت تعقد الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الواقع في ٢٠٢١/٠٥/٠٥ على أن يتضمن جدول الأعمال الأمور التالية:

١ - البحث في تفرغ أحد المساهمين عن أسهمه لمصلحة مساهمين آخرين وإبن أحد المساهمين.

٢ - إنتخاب مجلس إدارة جديدة بعد إبراء ذمة مجلس الإدارة السابق.

٣ - شؤون أخرى.

علماً أن جميع أوراق الشركة مودعة بتصرف سائر المساهمين في مركزها ويمكن الإستحصال على نسخة عنها خلال الدوام الرسمي.

جواد معتوق

J. Maatouk Holding S.A.L

قضية

أكثر من 8 أشهر مرّت على انفجار الفساد في مرفأ بيروت، ولا يزال كثير من المواد الخطرة في المرفأ ومحيطه من دون معالجة سليمة! لا وزارة البيئة حاضرة ولا أحد ينسّق بين المتدخلين الكثر في ما يجري في ساحة الانفجار ومحيطه، والتخبط سيد الموقف، في المرفأ وخارجه، بشأن كيفية معالجة الردميات والمستوعبات والمواد الخطرة والنفايات

النفايات الخطرة في المرفأ ومحيطه
غياب تام لـ«البيئة» ومشاريع مشبوهة

حبيب معلوف

كتب الكثير حول انفجار المرفأ ونيترات الأمونيوم وكيفية وصولها وسبب تخزينها، فيما لم يحظ التعامل مع المخاطر البيئية المتولدة عن الانفجار (والتي لا تقلّ خطورة عنه) بالاهتمام اللازم. ورغم أن لوزارة البيئة، بحسب قانون إنشائها، مهام محددة تتعلق بالأمن البيئي والصحي، ما كان يفترض التدخل السريع وتشكيل لجنة خاصة تهتم بالآثار البيئية للانفجار داخل حرم المرفأ ومحيطه، إلا أن الوزير دميانوس قطار تأخر طويلاً. نحو أربعة أشهر مرّت على الانفجار، تلقّى خلالها قطار كتباً من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للدفاع ومن المدعي العام التمييزي والنيابة العامة التمييزية والمحقق العدلي والأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة الدفاع، قبل أن يصدر في 2020/11/26 قراراً (1/229) بتشكيل لجنة برئاسة مدير عام البيئة برج هتجيان لمتابعة الأعمال الميدانية وتقديم الاقتراحات اللازمة. إلا أن المدير العام للوزارة، رغم وجوده في منصبه منذ نحو ربع

> هل ضم القضاء ملف النفايات الخطرة الى التحقيق لمعرفة من ادخلها وخزنها ومن يتحمل مسؤولية معالجتها؟

قرن، ورغم خبرته المفترضة وكل ما كُتب حول الموضوع، حصر مهمة اللجنة بمتابعة الأعمال الميدانية ذات الصلة بسلامة البيئة داخل حرم المرفأ... وكان محيط المرفأ من أحياء سكنية تحوّلت أكواماً من الردميات التي تتضمن مواد خطرة، خارج لبنان، وخارج المخاطر البيئية والصحية! فضلاً عن الفوضى الناجمة عن كثرة المتدخلين في هذا الملف (البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي وجمعيات NGO تتلقى تبرعات...)، طالما أن هناك لجنة رسمية يفترض أن تنسّق بين كل هذه الجهات.

كان على اللجنة التي يمكنها، وفق قرار الوزير، أن تستعين بمن تشاء من الموظفين والخبراء من خارج الملاك لإنجاز مهمتها، أن تقدم تقريراً موجزاً بعد عشرة أيام من تشكيلها، وآخر مفصلاً خلال 40 يوماً. وكان منتظراً أن يخرج الوزير أو المدير العام، ولو متأخراً، بمؤتمر أو بيان يوضح حقيقة الوضع البيئي في المرفأ ومحيطه، بعد الأخذ بملاحظات الخبراء والإجابة عن أسئلتهم بشأن مخاطر المواد الخطرة التي اختلطت بالردميات (كالاسبستوس وغيرها)، والتي تحتاج الى إدارة خاصة. كما كان منتظراً إصدار توجيهات حول ادارة الأزمة، ووضع خطة طارئة للمعالجة تتضمن طرق التدخل والوقاية وطرق الفرز وأماكن التجميع ووجهة المعالجة... إلا أن أياً من هذا كله لم يحصل، ولا يزال التخبط سائداً، في المرفأ وخارجه، حول كيفية معالجة الردميات والمستوعبات والمواد الخطرة والنفايات بشكل عام.

المدير العام لا يجيب عن الأسئلة متذرعاً بحاجته الى إذن من الوزير للتصريح، والأخير لا يرد على الاتصالات ولا يصرّح ولا يصدر بيانات توضيحية. وما من شيء يفسر هذا التكتم وقلة الشفافية في مقاربة هذا الملف (وغيره من الملفات البيئية الحساسة)، سوى قلة المسؤولية، أو للتغطية على ارتكابات ما، أو لعدم التعرض لأسئلة محرجة تفضح الفشل... ولـ«يكتمل النقل بالزعرور»، جاء تورط معظم المنظمات البيئية، إما في اصطياد مشاريع إعادة الترميم التي تستجلب تمويلاً، أو في مشاريع «مدعومة» لتنفيذ مشاريع سخيفة، كمشروع «بحر بلا بلاستيك» (مليون يورو من الاتحاد الأوروبي) الذي انشغل في البحث عن البلاستيك في البحر، في وقت كانت، ولا تزال، المواد الخطرة في المرفأ ومحيطه تقتل ببطء، وبالمباشر، سكان المناطق المجاورة.

في هذا السياق، لم يُفهم من كلّف شركة ألمانية بنقل نفايات خطرة وُجدت في المرفأ (من دون مناقصة ولا قواعد ودفتر شروط)؟ وإذا ما كان أي تواصل قد جرى مع الامانة العامة لاتفاقية بازل التي تعنى بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود؟ وهل طلب من القضاء ضمّ ملف هذه النفايات الخطرة الى الملف الأساسي لمعرفة من أدخلها ومن يتحمل مسؤولية تخزينها ومن يفترض أن يتحمل مسؤولية معالجتها؟

من يتحمل مسؤولية سوء إدارة هذا الملف الذي ضاع بين رئاسة الحكومة التي تشكل كثيراً من اللجان غب الطلب، وبين وزارة البيئة مع وزير مستقيل سلّم الملف لمدير عام لم يستطع تاريخياً أن ينجز أي استراتيجية ولا أي ملف في الوزارة بشكل منتظم؟ ومن كان وفق شروط الاتفاقيات الدولية، وكان هذه المواضيع مفاجئة وتطرح للمرة الأولى، علماً بأن لبنان تسلّم أكثر من هبة ومساعدة دولية لإدارة النفايات على أنواعها. لكن الإدارة العامة والوزراء المتعاقبين أهدروا الفرص والآمال من دون أن ينجزوا استراتيجية متكاملة لكيفية التعامل مع هذه المواد، ولا سيما المصنّفة خطرة منها!

ليست كارثة المرفأ فريدة من نوعها لناحية المخاطر التي خلّفتها. أمور كهذه قد تحصل في أي دولة حول العالم. لكن وظيفة الوزارات والإدارات المعنية أن تراكم خبرات وتجتهد في إيجاد الآليات لتجنّب المخاطر أولاً، وإدارتها ومعالجتها عندما تحصل، وتعديل القوانين والخطط وتطويرها كلما تطورت المعطيات. أما في لبنان، فإن الشعور، بعد كل كارثة، هو أننا نبدأ من جديد، وأن لا دولة تحمي المواطن ولا مؤسسات، وأن الأموال التي تصرف على الرؤساء والوزراء والمديرين ... تذهب هباءً من دون أن يتراكم ما يحمي مصالح الناس وصحتهم وسلامة الموارد وديمومتها.

خيارات مستدامة أو عبر الترحيل في مشاريع سخيفة، كمشروع «بحر بلا بلاستيك» (مليون يورو من الاتحاد الأوروبي) الذي انشغل في البحث عن البلاستيك في البحر، في وقت كانت، ولا تزال، المواد الخطرة في المرفأ ومحيطه تقتل ببطء، وبالمباشر، سكان المناطق المجاورة.

في هذا السياق، لم يُفهم من كلّف شركة ألمانية بنقل نفايات خطرة وُجدت في المرفأ (من دون مناقصة ولا قواعد ودفتر شروط)؟ وإذا ما كان أي تواصل قد جرى مع الامانة العامة لاتفاقية بازل التي تعنى بنقل النفايات الخطرة عبر الحدود؟ وهل طلب من القضاء ضمّ ملف هذه النفايات الخطرة الى الملف الأساسي لمعرفة من أدخلها ومن يتحمل مسؤولية تخزينها ومن يفترض أن يتحمل مسؤولية معالجتها؟

من يتحمل مسؤولية سوء إدارة هذا الملف الذي ضاع بين رئاسة الحكومة التي تشكل كثيراً من اللجان غب الطلب، وبين وزارة البيئة مع وزير مستقيل سلّم الملف لمدير عام لم يستطع تاريخياً أن ينجز أي استراتيجية ولا أي ملف

(هيثم الموسوي)

الاسبستوس يقتل 107 الاف شخص سنوياً

مادة الاسبستوس أو الامينت من المواد المعدنية غير العضوية التي تشبه الألياف وتدخل فيها عدة مركّبات ومواد كيميائية. صناعتها قديمة منذ بداية الثورة الصناعية (يقال إن أول معمل افتتح في المانيا عام 1870). استخدمت هذه المادة على نطاق واسع في قطاع البناء، ولا سيما في أسقف المنازل والمعامل وكمادة عازلة داخلياً وخارجياً وفي أنابيب صرف المياه والأدخنة والتهوئة، وكذلك في صناعة السيارات (في البطانة والمكابح والقوابض). وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية للعام 2018 الى أن أكثر من 107000 شخص يموتون سنوياً بسبب سرطان الرئة وورم المتوسطة وداء مادة الاسبستوس نتيجة التعرض لهذه المادة في أماكن العمل أو في أماكن يحصل فيها تنشق متكرر لغبار ألياف الاسبستوس. وأوصت منظمة الصحة العالمية بأن أنجع طريقة للتخلص من الأمراض ذات الصلة بالاسبستوس هي التوقف عن استخدام هذه المادة بجميع أشكالها، ونبّهت الى اتخاذ كل التدابير للحيلولة دون التعرض لهذه المادة أثناء إزالتها.

تقرير

كلفة إفطار أسرة تفوق ضعفي الحدّ الأدنى للأجور!

هديل فرفور

نحو مليون و800 ألف ليرة لبنانية تُقدّر كلفة إفطار أساسي لأسرة مؤلفة من خمسة أفراد، شهرياً، تعادل أكثر من مرتين ونصف مرة الحد الأدنى للأجور (675 ألف ليرة)، ما يجعل نحو 42% من الأسر في لبنان ممن لا تتعدّى مداخيلها مليون و200 ألف ليرة شهرياً تعاني من أجل تأمين قوتها بالحدّ الأدنى المطلوب، «فيما سيكون الوضع أصعب في الأطراف حيث نسب الأسر التي تقل مداخيلها عن مليون و200 ألف ليرة أكثر بكثير»، على ما يؤكد مدير مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور ناصر ياسين لـ«الأخبار».

وبحسب أرقام الإحصاء المركزي لعام 2019، فإنّ 53,7% من الأسر في محافظة بعلبك الهرمل لا تزيد مداخيلها على هذا المعدل، في مقابل 52% في محافظة النبطية و51% في محافظتَي عكار والجنوب.

واستند «المؤشر الأسبوعي لكلفة إفطار أساسي» الذي أطلقه «المرصد» (يُنشر اليوم) إلى احتساب كلفة وجبة مكوّنة من حبة تمر، شوربة العدس، سلطة الفتوش، وجبة أرز مع دجاج ونصف كوب من لبن البقر، «وذلك اعتماداً على المقادير والكميات المنشورة في كتاب ألف باء الطبخ وعلى أسعار التعاونيات في بيروت»، علماً بأنه تمّ احتساب الأطعمة والكميات لتؤمن 1400 سعرة حرارية للفرد كمعدل ضروري لإفطار شخص. أمّا إجمالي الكلفة المحتسبة فاستند

> 42% من الاسر لا يتعدّى دخلها مليون و200 الف ليرة شهرياً

إلى أن كلفة الفرد الواحد تصل الى 12,050 ليرة يومياً، أي 60,250 ليرة يومياً لأسرة مؤلفة من 5 أفراد، ما يعني أن «الكلفة الشهرية للإفطار لأسرة مؤلفة من 5 أفراد تقدر بحوالى مليون و800 ألف ليرة»، علماً بأن هذه الكلفة لا تتضمّن المياه أو العصائر أو الحلويات والغاز و الكهرباء ومواد التنظيف!

عام 2018، واستناداً الى المعايير نفسها، كانت كلفة الإفطار نفسه تُقدّر بنحو 445 ألفاً، وارتفعت عام 2019 بشكل بسيط إلى 467 ألف ليرة، لتصبح العام الماضي نحو 600 ألف. وخلص «المرصد» الى أن «الكلام عن انعدام الأمن الغذائي عند اللبنانيين أصبح واقعاً وليس تهويلاً مبالغاً فيه»، وخصوصاً في ظل غياب تام للأجهزة المعنية، كوزارة الاقتصاد التي لا يبشّر كثيراً تعاملها الحالي مع سعر ربطة الخبز ومع جشع التجار.

وفق «المرصد»، وفي ظل غياب الوزارات المعنية والسياسات الحكومية، «سنُنظر إلى غياب الأمن الغذائي على أنه فرصة للقوى السياسية المتعددة لتعزيز شبكاتها الزبائنية من خلال حملات توزيع المساعدات الغذائية التي بدأت تشهدها المناطق اللبنانية المختلفة».

مؤشر الزيادة في كلفة «الافطار الاساسي» لاسرة من 5 اشخاص بين 2018 و2021

تقرير

«بالون اختبار» المجذوب: هل تنجح العودة إلى المدارس؟

فاتن الحاج

في كل مرة يريد فيها وزير التربية طارق المجذوب اتخاذ قرار تربوي مصيري، يرمي «بالون اختبار» لجس نبض المعلمين والتلامذة وأهاليهم. فهو لم ينتظر المؤتمر الصحافي المقرر الخميس لإعلان خطة «العودة الآمنة» إلى المدارس والامتحانات، بل «سرّب»، عبر تصريح تلفزيوني، وقبل التشاور مع الأسرة التربوية، بعض ملامح خطته من دون أن يعلن تفاصيلها، ومنها أن الطلاب سيعودون إلى الصفوف ليتابعوا 14 أسبوعاً دراسياً (7 أسابيع حضوري و7 أسابيع أونلاين)، وأن امتحانات الثانوية العامة لن تكون في كل المواد وستبدأ في الأول من آب، وأن الوزارة عازمة على إجراء امتحانات موحدة لتلامذة البريفيه في مدارسهم، من دون توضيح من سيقوم بأعمال المراقبة والتصحيح.

لم يكد الوزير ينهي تصريحه حتى اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي باعتراضات الأساتذة على العودة لـ 14 أسبوعياً، وكأن كل ما درسوه منذ بداية العام الدراسي حتى الآن من تعليم عن بعد ذهب هباءً، عدا عن أن هذا الإجراء «سيقضم من العطلة الصيفية». كما أن توجهات المجذوب لا تراعي، بحسب مصادر الأساتذة، الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشونه، وبالتالي «أي مقارنة مع دول العالم في ما يخص الحضور إلى المدارس غير جائزة». وسألت: «ما الذي تغيّر في الظروف الصحية حتى يعود الأساتذة اليوم سوى أن 15 في المئة من أساتذة الثانوي الثالث فقط تلقّوا الجرعة الأولى من اللقاح، ولماذا لم يعودوا قبل شهرين عندما أعلن الوزير أن التعليم عن بعد فاشل ويفتقد المقومات ولا يؤمّن عدالة التعليم للطلاب؟ وهل المدارس جاهزة لوجستياً لاستقبال الطلاب؟ وإذا كان التذرع لعدم إعطاء الإفادات هو أن دول العالم لم تقبل بها، فما هي نسبة التلامذة الذين يتابعون دراستهم في الخارج؟».

عضو اللقاء النقابيين الثانويين حسن مظلوم رأى أن «الأولوية في ظل المناخ الصحي والاقتصادي والاجتماعي الحالي هي للصحة والغذاء وليس للتعليم»، واصفاً قرارات الوزير بـ«الهمايونية والفوقية والمنفصلة عن الواقع». و«الحل الأمثل» تأجيل العام الدراسي إلى العام المقبل، وأن يدرس الطلاب «سنة بسنتين».

التيار النقابي المستقل طالب بتأمين لقاح آخر غير «استرازينيكا» للمعلمين، ووضع حل سريع وعادل لمشكلة المنقطعين قسراً عن التعليم عن بعد، ووضع آلية مدروسة لتقييم هذا التعليم، وأخذ قرار بشأن شهادة البريفيه هذا العام، وتأمين بدل نقل مناسب بعد الارتفاع الجنوني في أسعار المحروقات، وتوفير حقوق الأساتذة المتعاقدين، واحترام حق المعلمين بالعطلة الصيفية، خصوصاً أنهم واظبوا على التعليم عن بعد.

بعض الأهالي أبدى أيضاً قلقه من العودة إلى التعليم المدمج لأسباب صحية ومادية. رولا مراد، أم لطالب في الثانوية العامة، قالت إنها لن تخاطر في إرسال ابنها إلى المدرسة وسط هذه الظروف، وستمتنع عن سداد الدفعة الثالثة من القسط حتى تتيقن من أن ولدها تلقّى كل الدروس المطلوبة منه أونلاين. واعتبرت أن الامتحانات الرسمية ستكون صورية، نظراً إلى التفاوت في التحصيل الأكاديمي بين التلامذة. أما راشيل افرام، أم لتلميذ في البريفيه، فأبدت ارتياحها لقرار أن تُجرى الامتحانات في المدارس، ما يخفف الضغط النفسي على الطلاب، داعية إلى أن تراعي نسبة الاكتساب المختلفة بين تلميذ وآخر في التعليم عن بعد.

مكوّنات الأسرة التربوية التي كانت تنتظر استدعاء الوزير لها لمناقشة الخطة في بداية هذا الأسبوع، فوجئت بالإعلان الاستباقي. اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة سيعقد اجتماعاً ويخرج بتوجه موحد من خطة الوزير، علماً بأن أصحاب المدارس يؤيدون العودة إلى التعليم المدمج، وإن كان هناك اقتناع لدى البعض بأن تنظيم امتحانات رسمية للبريفيه وتمديد العام الدراسي حتى آب لن يكونا مجديين. رئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة رودولف عبود اعترض أيضاً على تمديد العام الدراسي، باعتبار أن الأمر «سيخلق عدم مساواة على مستوى المدارس الخاصة التي قدمت جهداً كبيراً في التعليم عن بعد».

من جهته، يترقب اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة، وفق رئيسته لمى الطويل، ما ستؤول إليه التجربة مع صفوف الثانوية العامة الذين سيعودون في المرحلة الأولى، إذ «أبلغنا بأنه ستكون هناك إجراءات صحية دقيقة وستقدم فحوص كورونا مجاناً، وسيجري تقييم للعودة بعد أسبوعين»، مشيرة إلى أنه «ليس لدينا حل ثان سوى العودة وإلا فخسارة العام الدراسي».

أما رابطة المعلمين في التعليم الأساسي الرسمي فأبدت تأييدها للعودة إلى التعليم الحضوري بالكامل إذا تطلب الأمر ذلك بعد تأمين الأمن الصحي للمعلمين لاستكمال البرامج المقررة وإجراء التقييم والامتحانات، مبدية إصرارها على الشهادة المتوسطة، ولو في المدرسة، بإشراف وزارة التربية.

تقرير

موظّفو «ليبان بوست» ينتفضون على التمييز

راجانا حميّة

يتوقّف الموظّفون في عدد من فروع شركة «ليبان بوست» عن العمل اليوم، احتجاجاً على التمييز بينهم وبين موظفين آخرين في الرواتب. وينظّم هؤلاء اعتصاماً أمام فرع الشركة على طريق المطار للمطالبة بـ«تسوية أوضاعهم» بالموظفين في أقسام الصيانة والمعلوماتية ورؤساء الأقسام ومديري الفروع والمديرين الإداريين وغيرهم. ويؤكد هؤلاء أن ما يتقاضونه اليوم «عار». أحدهم، وهو موظف في الشركة منذ 8 سنوات، يتقاضى 875 ألف ليرة «بالكاد تكفيني أربعة أيام في الظروف الحالية». ويتحدث هذا الشاب عن آخرين أمضوا في الشركة «عمراً» يتقاضون اليوم ما يساوي 100 دولار.

مع ذلك، لم يكن هؤلاء في وارد «التمرّد» لو لم يتسرّب إليهم خبر تقاضي مجموعة من الموظفين في أقسام محددة ومديري ورؤساء أقسام «بين 35% و50%» من رواتبهم على أساس سعر صرف المنصة الإلكترونية التي أقرّها مصرف لبنان (3900 ليرة) منذ مطلع العام الحالي. وبسبب التمييز الذي تمارسه الشركة، تداعى الموظفون الى التوقف عن العمل اليوم تحذيرياً، على أن يصعّدوا في حال عدم تجاوب الشركة. لكنّ، ثمة تخوّف من «مندسّين» يعملون لمصلحة الإدارة، إذ «نعرف بأن هناك من سيخرب مخططنا وسيذهبون إلى العمل، والدليل أن الخبر وصل إلى الإدارة». أما الخوف الآخر، فهو من موقف الإدارة المعروف مسبقاً، إذ إنه «في كل مرة نطالب فيها بزيادة على الراتب يقولون لنا: اللي مش عاجبو يفلّ»، يقول أحد الموظفين، لكن رغم ذلك «علينا المحاولة. وإذا طردنا فلن تكون تلك خسارة، ولا سيما أن المعاش لم يعد يطعم أحداً».

موظفة أخرى تشير إلى «الاستغلال الذي تمارسه الشركة في حقنا، إذ نعمل بين 9 إلى 10 ساعات خلافاً لما ينصّ عليه قانون العمل ونقبض الحد الأدنى للأجور، لافتة الى أن

> إعطاء جزء من رواتب بعض الموظفين بالدولار وفق سعر المنصّة

«في الشركة طبقتين من العمال، المديرون، ونحن الفلاحون».

وبسبب الضغط من المحتجّين، عملت الإدارة على تخصيص «مساعدة اجتماعية استثنائية» قيمتها 450 ألف ليرة لدعم الموظفين لمرة واحدة فقط (...) ولا تشكّل جزءاً من الأجر أو علاوة عليه»! وعند رفض ذلك، قرّرت الإدارة إعطاء المساعدة «البضعة أشهر فقط». إلا أن مطلب الموظفين «هو زيادة الرواتب لا المساعدات. والشركة قادرة على ذلك ولن تتكسر، وخصوصاً أنها تتقاضى اليوم من المواطنين بدلات خدمات على أساس سعر صرف 5500 و6000 ألف ليرة»، وفق مصادر المحتجّين.

الحدث

اعتداء إسرائيلي على «نطنز»: فصل جديد من «الإرهاب النووي»

ساعات قليلة فصلت بين إعلان طهران تعرُّض منشأة نطنز «لعمل تخريبي»، والتسريبات الصادرة عن الاستخبارات الإسرائيلية، والتي تؤكد وقوف تل ابيب وراء ما وصفه علي اكبر صالحي بـ«الإرهاب النووي». إرهابٌ بدأته إسرائيل، منذ مدّة، في مواجهة إيران، سعياً إلى وقف تقدُّمها النووي، والذي ترى أن أيّ اتفاق يستهدف تقييده سيكون، في المقابل، على حساب جوانب أخرى، مرتبطة بازدهار «الجمهورية الإسلامية» وتعاظُم قوّة حلفائها

«العمل التخريبي» جاء على شكله «انقطاع في التيار الكهربائي» في محطة نطنز (أ ف ب)

فصلٌ جديد من العدوانية الإسرائيلية تجاه إيران، أسدل الستار عليه مع الإعلان عن «هجوم» تعرّضت له، أمس، منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم في وسط إيران، بالتوازي مع تصريحات صادرة عن رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، قال فيها إن «الوضع القائم اليوم لا يعني أنه هكذا سيكون الوضع غداً». «العمل التخريبي» الذي أعلنت عنه طهران صباحاً، جاء على شكل «انقطاع في التيار الكهربائي» في محطة نطنز، وفقاً لـ«منظّمة الطاقة الذرية الإيرانية». «تخريب» لم تلبث أن عادت طهران لتصفه بأنه «إرهاب نووي»، تقف وراءه جهات معادية. وهو ما رجّحته، بالفعل، في وقت سابق، وسائل إعلام إسرائيلية تحدّثت عن مسؤولية «الموساد» عن «الهجوم» استهدف منشأة نطنز النووية الإيرانية، لتعود وتؤكده مصادر استخبارية إسرائيلية، نقلت عنها «هيئة البثّ الإسرائيلي» (كان) قولها إن «جهاز الموساد شنّ هجوماً إلكترونياً على الموقع». ونقلت الإذاعة الإسرائيلية، بدورها، عن مصادر استخبارية أن «الأضرار التي لحقت بمنشأة نطنز، ومسّت أجهزة الطرد المركزي، كبيرة»، وأن «الهجوم سيقوّض قدرات إيران على تخصيب اليورانيوم». وكان موقع «سيروجيم» العبري احتمل أن يكون الهجوم «إلكترونياً»، مُرجّحاً مسؤولية الجانب الإسرائيلي عنه. وادّعى الموقع أن نتائج العملية كانت أخطر ممّا أعلنته السلطات الإيرانية، مشيراً إلى أن محلّلين إسرائيليين قدّروا أنها أدّت إلى إغلاق أقسام كاملة من المنشأة. وأكّدت مواقع إسرائيلية أخرى، بينها موقع «والا» و«القناة 13»، نقلاً عن «مصادر غربية»، أن «الموساد يقف خلف استهداف المفاعل الإيراني»، فيما كتب الصحافي في «الإذاعة الإسرائيلية العامّة»، عميشاي شتاين، في تغريدة على موقع «تويتر»: «نعتقد بأن الخلل في الدائرة الكهربائية لنطنز هو نتيجة عملية إلكترونية إسرائيلية».

وجاءت التسريبات الإسرائيلية، التي اتّخذت صيغة واحدة تقريباً، قبل إعلان رئيس البرنامج النووي الإيراني (وكالة الطاقة الذرية الإيرانية)، علي أكبر صالحي، أن ما أصاب منشأة نطنز هو «إرهاب نووي». واعتبر صالحي، في تقرير نشره موقع التلفزيون الإيراني الحكومي، أن «الإجراء الذي تمّ اتخاذه ضدّ مركز التخصيب في نطنز يُظهر فشل معارضي التقدّم الصناعي والسياسي في البلاد في منع التطوّر الكبير للصناعة النووية»، من دون أن يذكر هوية الفاعلين المفترضين. وقال إن بلاده «في الوقت الذي تدين فيه هذه الخطوة الدنيئة، تؤكّد ضرورة تعامُل المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية مع هذا الإرهاب النووي، وتحتفظ بحقها في اتخاذ إجراءات ضدّ مرتكبيها ومدبريها». وأكد أنه «لإحباط أهداف مُنفّذي هذه الحركة الإرهابية، ستُواصل الجمهورية الإسلامية الإيرانية التوسُّع الجادّ في التكنولوجيا النووية من جهة، والعمل على رفع العقوبات الجائرة من جهة أخرى».

الحادث - الذي أوردت أنباءه أوّلاً وكالة الأنباء الرسمية «فارس» نقلاً عن المتحدّث باسم «منظّمة الطاقة الذرية» - وقع غداة تشغيل إيران عدداً من أجهزة الطرد المركزي الجديدة في «مجمع الشهيد أحمدي روشان» في نطنز، أحد المراكز الرئيسة للبرنامج النووي للبلاد، إذ كان الرئيس حسن روحاني قد افتتح، في مراسم افتراضية، مصنعاً لتجميع أجهزة الطرد المركزي هناك، كما أصدر أمر تشغيل أو اختبار لثلاث مجموعات جديدة منها. وتؤمّن الأجهزة الجديدة لإيران إمكانية تخصيب اليورانيوم بشكل أسرع وبكميات أكبر، بحجم ودرجة تكرير محظورَين بموجب الاتفاقية المبرمة في 2015 في فيينا بين الجمهورية الإسلامية ومجموعة «5+1». وفي السياق، أكد المتحدّث بهروز كمالوندي، في مقابلة عبر الهاتف مع التلفزيون الحكومي، أن «مجمع الشهيد أحمدي روشن تعرّض لحادث فجر الأحد في جزء من الدائرة الكهربائية لمحطّة التخصيب». وأوضح أن «هناك انقطاعاً في التيّار الكهربائي، لكننا لا نعرف السبب». وأضاف: «لحسن الحظّ، لم يسفر ذلك عن وفيات أو إصابات أو تلوّث. لا توجد مشاكل معيّنة ويجري التحقيق في الحادث». في هذه الأثناء، شدّد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، خلال احتفال لرؤساء الأجهزة الأمنية، على أن «مكافحة إيران وأتباعها ومكافحة برنامجها النووي والتسلّح هي مهمّة ضخمة». وجاءت تصريحاته في وقت جدّد فيه وزير دفاعه، بيني غانتس، القول إن «إيران تمثّل تهديداً استراتيجياً للعالم وإسرائيل». ومن المقرّر، بحسب ما أفادت به «الهيئة العامّة للبثّ الإسرائيلي»، أن يعقد المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون السياسية والأمنية جلسة الأسبوع المقبل لبحث الموضوع الإيراني.

(الأخبار)

صالحي: إيران ستُواصل التوسُّع الجادّ في التكنولوجيا النووية والعمل على رفع العقوبات

مقالة تحليليّة

إسرائيل والمواجهة البحريّة: بين مخاطر الاستمرار ومضارّ التراجع

يحيى دبوق

تنتظر تل أبيب ردّاً على اعتدائها الأخير الذي طاول سفينة إمداد إيرانية قبالة سواحل إريتريا قبل أسبوعين. انتظارٌ يُصاحبه قلقٌ في شأن مستوى الردّ وحجمه ومدى أذيّته، والذي سيكشف الحدّ الذي تريد طهران أن تصل إليه، في مواجهة تُولّد تجاذباً إسرائيلياً داخلياً. وتحذيرات من محدودية قدرات إسرائيل مقابل قدرات إيران على الإيذاء في المعركة البحرية، التي تحوّلت، في الحدّ الأدنى، من فرصة إلى تهديد، يُمثّل «اللايقين» الذي يحيطها جزءاً لا يتجزّأ منه.

أرادت إسرائيل للمواجهة البحرية التي بدأتها ضدّ إيران، أن تكون جزءاً من «المعركة بين الحروب» عبر توسيع رقعة هذه الأخيرة، بهدف وضع حدّ لتطوُّر قدرات أعدائها، في موازاة إشغالهم بتموضُع دفاعي سلبي يردعهم عن أيّ محاولة في هذا الاتجاه. وشجّعت إسرائيل على تحريك اعتداءاتها من ساحة إلى أخرى، جملةُ عوامل، منها الذاتي ومنها الخارجي المرتبط بردّة فعل الأعداء التي جاءت متواضعة قياساً إلى الاعتداءات نفسها، التي لم تستطع، مع ذلك، إيقاف مسار تعاظُم الإمكانات لدى المحور المقابل.

يعود قرار "اللاردّ" لدى أعداء إسرائيل - بمعنى الردّ المتناسب مع الاعتداءات والرادع لها - إلى عدّة مسبّبات مرتبطة بمجملها بساحة الاعتداء، نفسها التي تفرض تغليب مصلحة على أخرى. إلا أن هذا القرار أسهم، في الموازاة، في أن تُفرط إسرائيل في تقديرها لذاتها، وتُعتقد أن بإمكانها نقل المعركة وتحريكها كيفما شاءت وبأيّ مستوى وضمن أيّ ساحة يمكن أن تطالها بقدراتها الذاتية، أو عبر وكلاء يتخادمون معها عبر الاعتداء على المحور المقاوم. في هذا السياق، جاءت المواجهة البحرية التي أريد لها أن تستهدف، أوّلاً، إرساليات سلاح من إيران إلى حلفائها، ثمّ تطوّرت إلى استهداف سفن إمدادات مدنية، وفي المقدّمة إرساليات المواد النفطية ومشتقّاتها إلى سوريا وغيرها من الساحات. هكذا، انتقلت المعركة إلى المياه الدولية، حيث عوامل الكبح المرتبطة بساحات المقاومة نفسها غير موجودة، ولا تمنع الردّ الإيراني المتناسب أو غير المتناسب، وفقاً لقرار طهران الذاتي، الذي لا يشاركها فيه، منعاً أو كبحاً أو حتى كذلك دفعاً، أيٌّ من شركائها في الإقليم.

جاء القرار الإيراني، على ما يبدو، بالردّ المتناسِب، كمّاً ونوعاً ومستوى، على أيّ اعتداء بحري إسرائيلي، وهو ما تجلّى في تنفيذ ردَّين - على الأقلّ - معلنَين. كان بمقدور إسرائيل، بعد الردّ الأول وكذلك الثاني، أن تفرمل اندفاعتها البحرية، لكنها قرّرت، وهنا المفارقة، الاستمرار في المعركة عبر استهداف السفينة الإيرانية في البحر الأحمر، على رغم إدراكها أن الردّ الإيراني آتٍ، وفي صورة ربّما تتسبّب في توسيع الردود وانفلاشها لاحقاً، بما يضرّ بمصالح تل أبيب في أكثر من اتجاه. ويبدو أن هذا القرار استند إلى تقديرات لم تنظر إلى المواجهة البحرية نفسها فقط، بل إلى المواجهة الأشمل التي تُمثّل البحار واحدة من ساحاتها. كما بُني على معطيات ترتبط بتوقيت ومسار حسّاسَين جدّاً، من شأنهما الإضرار بموقف إسرائيل المعارض لأيّ تسويات في المنطقة، أو تحوُّلات في الموقف الأميركي من إيران بعد ثبوت فشل "الضغوط القصوى" على الأخيرة.

وهو ما يوجب على تل أبيب التشدُّد في المواقف، والامتناع عن أيّ تراجُع يمكنه الإضرار بتموضعها الذي تريد أن يكون ثابتاً في صورة المتوثّب للخيارات المتطرّفة، إن لم يأخذ مشروع التسوية مع إيران بالشروط الإسرائيلية. وعليه، فإن ذلك التوثّب ليس مُوجَّهاً إلى إيران فقط، إنما أيضاً إلى الإدارة الأميركية، كي تدرك أنها قد تخاطر بعدم رضى إسرائيلي في ما يمكن أن تذهب إليه نووياً، مع الأخذ في الاعتبار أن أي تورُّط عسكري إسرائيلي في مواجهة إيران هو تورُّط أميركي في نهاية المطاف.

في الوقت نفسه، يمكن تفسير قرار إسرائيل الاستمرار في المواجهة البحرية، بكونه مرتبطاً كذلك بـ"المعركة بين الحروب" نفسها التي تقودها تل أبيب منذ سنوات ضدّ أعدائها في أكثر من ساحة، وتحديداً في سوريا ومنها باتجاه لبنان وفلسطين. إذ إن أيّ تراجُع في الأولى من شأنه الإضرار بالثانية، التي هي الأشمل والأوسع، والمبنيّة بشكل أساسي على أن أيّ ردّ على أيّ اعتداء يجب أن يكون شكلياً، أو بمستوى يمكن أن يتحمّله الكيان العبري ضمن معادلة "الفائدة الأقصى مقابل الثمن الأدنى". إلا أن سهولة الوقوع في خطأ التقديرات التي تؤدي إلى أفعال عدائية، كما هي الحال في المواجهة البحرية، لا تعني بالضرورة سهولة التراجُع عنها. على المدى المنظور، النتيجة النهائية لتلك المواجهة سلبية جدّاً لإسرائيل، والخسارة واضحة فيها، وكلّما تأخّر التراجُع عنها كانت الخسارة أكبر. لكن، هل بمقدور تل أبيب أن تسارع إلى التراجع؟ تبدو الإجابة إشكالية قياساً إلى جملة عوامل، لا تقتصر على المواجهة البحرية نفسها.

الواضح أن إسرائيل تولي النتيجة المباشرة أولوية على النتيجة اللاحقة، وإن كانت سلبيةً الخسارة أكبر. والظاهر أن الرهان، هنا، هو على مُتغيّر ما يقلب التقديرات المرجّحة الآن، أو على توجُّه إيراني إلى أن تبقى المواجهة على مستواها الحالي (الذي لا ينطوي على درجة إيذاء كبيرة)، أو على "اللايقين" النسبي نفسه، في الوقت نفسه، ثمّة محلّ لعامل التقدير المفرط للذات وإنكار الواقع، بما يمكن تعريفه بالعامل "التسلُّطي" على مجريات الأحداث والانتصار فيها، وهو عامل مهمّ جدّاً لإسرائيل ويُصعّب عليها أن تسامح، هي، في التشويش عليه لدى وعي أعدائها، في حال قرّرت التراجُع في أيّ ساحة مواجهة أو أيّ معركة تخوضها ضدّهم، حتى مع إدراكها، من الآن، أن اضطرارها إلى التراجُع وارد بقوة في المستقبل، مع تعرُّضها لخسائر أوسع وأشمل، من شأنها مضاعفة الضرر الذي قد يلحق بصورتها لدى أعدائها.

على هذه الخلفية، تبرز، في سياق التجاذُب الحاصل في إسرائيل، جملة تقارير ومواقف لكبار الخبراء الأمنيين في تل أبيب، يُحذّرون فيها من المواجهة البحرية وسلبياتها، مع إقرار بـ"دونية" الكيان العبري فيها. ووفقاً لرئيس "شعبة الاستخبارات السابق، والرئيس الحالي لـ"معهد أبحاث الأمن القومي" اللواء عاموس يدلين، فإن "التسريب عن استهداف السفن الإيرانية جاء من إسرائيل، وهو خطأ. في مثل هذه الحرب، من المناسب عدم تحمُّل المسؤولية، لأن ذلك يمنح العدو أحقيّة التصعيد. في الحرب البحرية مع إيران، وضعت إسرائيل نفسها في مكان، هي فيه أضعف".

عاموس يادلين: في الحرب البحرية مع إيران، وضعت إسرائيل نفسها في مكان هي فيه أضعف

مقابلة

عُقد في فيينا، يوم الثلاثاء الماضي، الاجتماع الأوّل لـ«اللجنة المشتركة» بغية إطلاق مسار العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران. وعلى رغم التباين الواضح بين المقاربتَين الأميركية والإيرانية، المعلنتَين في هذه المرحلة، إلّا أن هناك أكثر من سيناريو مستقبلي محتمل. ميشيل ماكنسكي، الباحث في «معهد الاستشراف والأمن» في أوروبا، والمدير العام لشركة «أجيروميس» الاستشارية حول إيران والشرق الأوسط، تحدّث، في مقابلة مع «الأخبار»، عن واقع هذه المفاوضات وممالآتها الممكنة

ميشيل ماكنسكي

الباحث في «معهد الاستشراف والأمن» في أوروبا

اجرتها
لينا كنوش

● اجتيزت عقبة كبيرة بتخلّي واشنطن عن مطلبها قيام طهران بالخطوة الأولى

● المشكلة الفعلية بالنسبة إلى الدول المجاورة هي صواريخ «كروز»

● لن يتم التطرُّق إلى الدور الإقليمي لإيران خلال المحادثات النووية

(هنّ الويب)

- وُصفت محادثات فيينا بـ"المثمرة"؛ ما هي المؤشرات إلى تسجيل بعض التقدُّم على طريق إنقاذ الاتفاق؟

■ أعتقد أنّ من المبكر وصف المحادثات بالمثمرة. أفضل القول إن المسار قد انطلق. ففي الاجتماع الأخير للجنة المتابعة، اتُّخذ قرار بتشكيل مجموعتَي عمل متمايزتَين: الأولى، ستُعنى بالإجراءات الخاصة بعودة إيران إلى الالتزام بموجبات الاتفاق النووي؛ والثانية، سيتمحور اهتمامها حول عملية رفع العقوبات. هناك مهمّة أخرى شديدة الدقّة، وقد تتطلّب تفاوُضاً مسبقاً يتوازى مع عمل المجموعتَين، وهي ضمان التناغم بينهما. ستسلّم المجموعتان تقريريهما خلال اجتماع اللجنة يوم الجمعة المقبل، وعندها، ستنطلق المفاوضات بالمعنى الفعلي للكلمة. من الصعب، حتى اللحظة، تحديد مؤشرات النجاح في مجال ما. ولكن، وعلى الرغم ممّا يظهر من تشتُّت لكلّ طرف بموقفه، فإن عقبة كبيرة قد تمّ تجاوزها، تمثّلت في تخلّي الولايات المتحدة عن إصرارها على قيام إيران بالخطوة الأولى للالتزام بموجبات الاتفاق. وقد صدر بيان عن وزارة الخارجية الأميركية اعتبر أن المهمّ ليس "من يقوم أوّلاً بخطوة ما"، بل التركيز على مضمون المفاوضات. موقف الإيرانيين تراوح بين حدَّين، ربّما لأسباب داخلية: دافعوا بدايةً عن مقاربة "خطوة في مقابل خطوة"، ليعودوا بعدها إلى طرح فكرة "الالتزام الكامل بموجبات الاتفاق" من قِبَل الطرفَين. المحادثات بين فريقَي التفاوض ستكون شاقّة، ونحن أمام عدّة احتمالات:

الأوّل، هو تفاهم الطرفَين على مبدأ العودة إلى الالتزام الكامل بالاتفاق، أي احترام إيران لموجباتها، ورفع للعقوبات من قِبَل الولايات المتحدة، وأن يتمّ ذلك على مراحل. من الصعب تصوُّر أن يستطيع الأميركيون رفْع جميع العقوبات المسمّاة نووية مرّة واحدة. والأمر نفسه ينطبق على إيران التي لن تتمكّن من العودة إلى الالتزام الفوري بموجبات الاتفاق، لأن ذلك يستوجب بعض الوقت. يبقى أن هناك مسألة العقوبات غير النووية التي فرضها الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، إن كانت تلك المتعلّقة بحقوق الإنسان أو بمكافحة الإرهاب، ومن غير المؤكّد أن يَقبل الأميركيون برفْعها.

إضافة إلى ذلك، هناك العقوبات الأوّلية التي فرضها الكونغرس، والتي لا يملك الرئيس صلاحيات لرفعها.

الثاني، هو أن يقوم الأميركيون بإجراءات رمزية تكون بمثابة إشارات حسن نية، من دون الالتزام بجميع موجبات الاتفاق. يمكنهم، مثلاً، السماح لعدد من البلدان، بينها كوريا الجنوبية، بأن تتيح للإيرانيين القدرة على استخدام أموالها الموجودة في مصارفها لشراء الأدوية من سويسرا.

نحن لا ندري ما إذا كنّا نتّجه إلى السيناريو الأوّل أو الثاني، أو إلى سيناريو ثالث يتضمّن عناصر من الاثنَين.

- هل لَحظتم تطوّراً فعلياً في مقاربة إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، التي لا يزال جناحها المتشدّد يطالب بتوسيع الاتفاق ليضمّ ملفّات أخرى غير ذلك النووي؟

■ أعتقد أن هناك توافقاً على الأولويات بين إيران والولايات المتحدة، وهي الاتفاق النووي ومسألة العقوبات. بايدن، ووزير خارجيته أنتوني بلينكن، أعلنا بوضوح أن التوصُّل إلى تفاهم حولهما سيشكّل أرضية صلبة من الممكن الاستناد إليها للانتقال نحو مفاوضات حول الصواريخ البالستية الإيرانية من جهة، وحول دور طهران الإقليمي من جهة أخرى. لكن الموقف الإيراني الرسمي من مشروع الصواريخ البالستية هو اعتباره غير قابل للتفاوُض. أنا أعتقد أن الموضوع أكثر تعقيداً، لأنها ليست المرّة الأولى التي تُبدي فيها السلطات الدينية العليا في إيران تصلُّباً في الموقف، لتُوافِق في ما بعد على مقاربة أكثر براغماتية. برأيي، إن قابلية هذا المشروع للتفاوُض وثيقة الصلة بالاتفاق النووي. العقيدة العسكرية الإيرانيه تعتبر أن هذه الصواريخ هي وسيلة ردع وحماية لأمن البلاد. أظنّ أن المشكلة الفعلية بالنسبة إلى الدول المجاورة هي صواريخ "كروز" العالية الدقة والمتطوّرة تكنولوجياً، لا الصواريخ البالستية. إذا توصّل الطرفان إلى حلّ مناسب بالنسبة إلى الاتفاق النووي، فسيتعاطى الإيرانيون بانفتاح أكبر مع فكرة التفاوُض حول الصواريخ الباليستية التي يحرصون دائماً على تأكيد محدوديةِ مداها، وهي طريقة غير مباشرة للايحاء بأنها قابلة للتفاوُض. لكن مثل هذا السيناريو يفترض استعادة طهران قدرتها على تصدير النفط ومشتقّاته، بما فيها تلك البتروكيميائية، التي لديها قيمة مضافة أعلى من النفط الخام، وعلى التعامل الطبيعي عبر النظام المصرفي الدولي مع شركائها. أخيراً، وفي ما يخصّ الدور الإقليمي لإيران، أنا مقتنع بأن الأميركيين فهموا أن هذا الملفّ لن يكون خاضعاً لأيّ تفاوض في إطار مجموعة "5+1". في حزيران/ يونيو الماضي، اقترح جايك سوليفان، الذي بات اليوم مستشاراً للأمن القومي، تصوُّراً لتفاوض مستقبلي حول هذا الأمر تقوم بموجبه الولايات المتحدة بالتوسّط بطريقة غير رسمية بين دول المنطقة، وعبر إشراك الإسرائيليين في هذه المحادثات. لن تكون واشنطن طرفاً في هذه المفاوضات، بل جهة مسهّلة. هو اقتراح لا يهدف إلى البناء السريع لمنظمة أمنية إقليمية. لا نعرف إذا كانت هذه الرؤية ستؤخذ في الاعتبار، لكن الأكيد هو أنه لن يتمّ التطرّق إلى الدور الإقليمي لإيران خلال المحادثات حول الاتفاق النووي.

- ما هي حقيقة الموقف الأوروبي، وهل هناك انسجام في مواقف الدول الأعضاء في الاتحاد، أم أن الخلافات ما زالت مستمرّة في ما بينهم؟

■ رسمياً، هناك توحيد للمواقف، بعدما شهدنا، في الأيام الأخيرة، مساهمة أوروبية في تسهيل الاتصالات بين الأطراف المختلفين. في الواقع، هناك اختلاف بين مواقف الدول الثلاث (فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا) التي هي أقرب إلى موقف التيار المتشدّد في إدارة بايدن، وبين موقف الاتحاد الأوروبي كمؤسسة. وزير خارجية الاتحاد، جوزيب بوريل، يمثّل استمرارية لتوجّهات سلفه، فيديريكا موغريني، المؤيّدة لتعاون أكبر بين أوروبا وإيران، وغير المهجوسة حصراً بالاعتبارات الأمنية. من المفيد الالتفات إلى أن وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، بعد فترة التوتّر التي سادت بين الأوروبيين والإيرانيين، أشار إلى أنه يريد أن يكون بوريل محاوراً أوروبياً. وقد أعلنت الدول الأوروبية الثلاث أن بوريل سيكون المنسّق في المفاوضات حول الملف النووي. أدّى هذا الخيار إلى إظهار موقف أوروبي موحّد أمام الإيرانيين، من دون تمييز بين الدول الثلاث المشار إليها والاتحاد كمؤسّسة.

هناك توافق على الأولويات بين إيران والولايات المتحدة، وهي الاتفاق النووي ومسألة العقوبات

الحدث بات اتفاف «الجمعة العظيمة» بين الوحدويين البروتستانت والجمهوريين الكاثوليك، مُهدَّداً بفعل الترتيبات الخاصة التي ارساها اتفاف «بريكست» في إيرلندا الشمالية لناحية حركة التجارة على الحدود مع جمهورية إيرلندا، العضو في الاتحاد الأوروبي. ترتيباتٌ تثير حنق الوحدويين المتمسّكين بالتاج الملكي البريطاني، والذين يشعرون بـ«الخيانة» من جرّاء خروج بريطانيا من الكتلة الأوروبية. وفرض حدود فعليّة بينهم وبين المركز، فضلاً عن إضعاف الوضع الخاص لإيرلندا الشمالية داخل المملكة المتحدة

تحذيرات من دوّامة عنف جديدة: «بريكست» يهدّد «السلام» الإيرلندي

يثير البروتوكول الخاص بإيرلندا الشمالية إحساساً بالنقمة بين الوحدويين (أ ف ب)

قبل دخول «بريكست» حيّز التنفيذ، أكّد رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، أنه لن يسمح إطلاقاً بقيام حدود في بحر إيرلندا بين بريطانيا وإيرلنْدا الشمالية، التي حصلت على مزايا مغايرة لباقي الأقاليم البريطانية (إنكلترا، اسكتلندا وويلز)، لناحية حركة التجارة على الحدود مع جمهورية إيرلنْدا، العضو في الاتحاد الأوروبي. آنذاك هذا إلى زيادة النقمة على جونسون في إيرلندا الشمالية حيث تدور، منذ نحو أسبوعين، مواجهات بين الشرطة والمواطنين الغاضبين، كانت محصورة، في بادئ الأمر، بالوحدويين المتمسّكين بالتاج البريطاني، قبل أن تتّسع لاحقاً لتشمل الجمهوريين المؤيّدين لإعادة توحيد إيرلندا.

> حذّر رئيس الوزراء الإيرلندي من «دوّامة» عنف تعيد إيرلندا الشماليّة إلى النزاعات الطائفيّة

وبعدما لزم الصمت حيال الاضطرابات، دعا جونسون، الأربعاء الماضي، إلى «الحوار وليس إلى العنف أو الإجرام»، وقرّر، في اليوم التالي، إرسال وزيره المكلّف شؤون إيرلندا الشمالية، براندون لويس، إلى بلفاست، حيث يتصاعد الغضب في صفوف الوحدويين، فضلاً عن الإحساس بـ«الخيانة» من جرّاء اتفاق «بريكست» الموقّع بين لندن والاتحاد الأوروبي، والذي ينصّ على ترتيبات خاصة لتفادي المسّ باتفاق السلام الذي تمّ التوقيع عليه في عام 1998 بين الوحدويين وغالبيتهم من البروتستانت، وتثير تنديد الوحدويين الذين يعتبرونها بمثابة حدود فعلية بين إيرلندا الشمالية وبريطانيا.

> تنفق بريطانيا سنوياً ملايين الجنيهات من الاموال العامة على إدامة نظام عيش مرفّه للسلالة الحاكمة

وهناك من يرى أن جونسون يدفع، راهناً، ثمن البروتوكول الخاص بإيرلندا الشمالية، بعدما قلّل من أهمّيته قبل دخوله حيّز التنفيذ في الأوّل من كانون الثاني/ يناير. وبينما عزا البعض ذلك إلى تقدُّم دوق إدنبره في السن، وقلّة شعبيته، مقارنة، مثلاً، بالأميرة الراحلة ديانا سبينسر؛ أو حتى إلى فضائح بقيّة أفراد السلالة (وآخرها حكاية الأمير أندرو وصلاته بجيفري إبستاين الذي كان يستغلّ القاصرات جنسياً)؛ أو الضرر الذي قد يكون لَحق بصورة السلالة الملَكية بعد الكشف عن مواقفها الرجعيّة من الكشف والمراقبة في مرافئ إيرلندا الشمالية. غير أن هذه الترتيبات تُحدث بلبلة في عمليات الإمداد، وتثير تنديد الوحدويين الذين يعتبرونها بمثابة حدود فعلية بين إيرلندا الشمالية وبريطانيا.

مجدّداً بين المحافظة البريطانية والجمهورية الإيرلندية، العضو في الاتحاد الأوروبي، تجري عمليات متمسّكين بالبروتوكول، فإن رئيسة الحكومة المحلّية، أرلين فوستر، من «الحزب الوحدوي الديموقراطي»، تطالب بالتخلّي عنه. ويحمّل كثيرون بوريس جونسون المسؤولية، لدفعه في اتجاه اعتماد البروتوكول باعتباره من ضمن عملية «بريكست» متشدّدة يؤيّدها «الوحدوي الديموقراطي». على هذه الخلفية، يثير البروتوكول إحساساً بالنقمة بين الوحدويين باعتباره يُضعف الوضع الخاص لإيرلنْدا الشمالية داخل المملكة المتحدة، فضلاً عن نقاط التوتّر القائمة بالأساس.

وما صعّد التوتّر، برأي «الوحدوي الديموقراطي»، قرار سلطات إيرلندا الشمالية عدم ملاحقة سياسيين من «حزب شين فين» الجمهوري حضروا جنازة قيادي سابق في «الجيش الجمهوري الإيرلندي»، بحجّة أن هؤلاء انتهكوا القيود المفروضة لمكافحة وباء «كورونا». وفي ردّه، شدّد النائب عن «شين فين» في برلمان إيرلندا الشمالية، جون أوداود، على أنه لا يمكن تبرير الاضطرابات التي تلت قرار النيابة العامة. وقال متحدّثاً لإذاعة «بي بي سي»: «دعونا لا نحاول اختلاق أعذار لعصابات إجرامية لا ينبغي أن تكون لا تزال قائمة بعد 23 عاماً على توقيع اتفاق الجمعة العظيمة».

وحذّر رئيس الوزراء الإيرلندي، ميشال مارتن، من «دوّامة» عنف تعيد إيرلندا الشمالية إلى النزاعات الطائفية، إذ صادف أوّل من أمس السبت الذكرى السنوية الـ 23 لاتفاق «الجمعة العظيمة» الذي أنهى ثلاثة عقود من «الاضطرابات» بين الجمهوريين والوحدويين، أسفرت عن سقوط 3,500 قتيل. وقال مارتن، في بيان: «من واجبنا بالنسبة إلى جيل الاتفاق وإلى الأجيال القادمة، ألّا ندخل في دوّامة تعيدنا إلى الحقبة المظلمة من القتل الطائفي والخلافات السياسية... الذين يتحمّلون مسؤوليات سياسية بيننا، عليهم أداء دورنا والتأكّد من عدم حدوث ذلك».

(الأخبار)

تقرير

رحيل دوق إدنبره: بريطانيا على حقيقتها «القاتمة»

جاء غياب دوق إدنبره ليُذكّر البريطانيين والعالم، مرّة أخرى، باستمرار هذا الإرث القائم على الامتيازات الطبقية، واحتكار السلطة من قِبَل تحالف البرجوازية والارستقراطية، المُبقي على نظام المملكة في تعارُض مع ابسط مبادئ الديموقراطية. حقيقةٌ بدا واضحاً حضورها في أذهان البريطانيين الذي تعاملوا مع وفاة الأمير فيليب ببرود غير مسبوق، مُظهرين اتّساع الشقوق بينهم وبين طبقتهم الحاكمة

لندن - **سعيد محمد**

أعلن قصر باكنغهام، يوم الجمعة الماضي، وفاة الأمير فيليب، دوق إدنبره وقرين الملكة إليزابيث الثانية، عن عمر يناهز 99 عاماً. إعلانٌ سارعت النخبة البريطانية الحاكمة إزاءه إلى كيل المديح للأمير الراحل، وتعداد مناقبه، والإشادة بالملكية باعتبارها الحجر الأساس للقومية البريطانية. وقال رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، إن الدوق «ألهم حياة عدد لا يُحصى من الشباب»، مشيداً بمساهمته «في توجيه السُلّالة الملَكية والمنظومة الملَكية، حتى تظلّ مؤسّسة حيوية من دون منازع لتحقيق التوازن والسعادة في حياتنا الوطنية». ولَحق بالرئيس العتيد، السير كير ستارمر، زعيم «حزب العمّال» (اليميني القيادة، وأكبر أحزاب البلاد خارج السلطة)، الذي قال: «لقد فقدت المملكة المتحدة موظّفاً عاماً استثنائياً في الأمير فيليب، الذي كرّس حياته لبلدنا». وخصّصت وسائل الإعلام البريطانية، الناطقة باسم السلطة، مساحات من صفحاتها وهوائها لتعداد مناقب الفقيد المَلَكي الذي وُصف بأنه «رجل استثنائي وغير عادي»، وسرْد القصص حول ما سمّته «الحياة الصعبة» التي عاشها لخدمة بلاده.

هذا الثناء المبالَغ فيه على رجل معروف بعجرفته وعنصريّته، وبقضائه عقوداً مديدة يرفل بالامتيازات الطبقية على حساب الشعب، يصبح متوقّعاً حين تتعلّق الأمور بالمَلَكية التي تُشكّل النواة الحيوية للنظام القائم على تحالُف البرجوازية والأرستقراطية، والمهيمن على الثروات والسلطة في البلاد منذ إطاحة الجمهورية الإنكليزية القصيرة العمر في القرن السابع عشر. لكن الأمر المستغرَب هذه المرّة، كان البرود الذي أظهره معظم البريطانيين إزاء التغطية الإعلامية الباذخة لوفاة الدوق، إذ عزّف معظمهم عن متابعة التلفزيونات، فيما تراجعت مبيعات الصحف، وسجّلت الشاشات الرئيسة، بما فيها «بي بي سي»، واحداً من أدنى مستويات متابعة المشاهدين في تاريخها. وبينما عزا البعض ذلك إلى تقدُّم دوق إدنبره في السن، وقلّة شعبيته، مقارنة، مثلاً، بالأميرة الراحلة ديانا سبينسر؛ أو حتى إلى فضائح بقيّة أفراد السلالة (وآخرها حكاية الأمير أندرو وصلاته بجيفري إبستاين الذي كان يستغلّ القاصرات جنسياً)؛ أو الضرر الذي قد يكون لَحق بصورة السلالة المَلَكية بعد الكشف عن مواقفها الرجعيّة من العَوَز واستجداء المواد الغذائية من الجمعيات الخيرية، فيما تراجعت جودة الخدمات العامة إلى مستوى دول جنوب الاتحاد الأوروبي الفقيرة. وتُنفق بريطانيا سنوياً ملايين الجنيهات من الأموال العامة على إدامة نظام عيش مرفّه للسلالة الحاكمة. وليس الأمر - كما يتمّ تسويقه - استثماراً من أجل الحفاظ على المَلَكية كرمز ثقافي فولكلوري يجسّد عراقة البلاد ووحدة قبائلها (القاليمها)، وعنصر جذب سياحي مهمّاً، ولكن لأسباب تتعلّق ببنية الهيمنة الممسكة بالبلاد. فالقوات المسلّحة البريطانية، مثلاً، تُقسم الولاء، لا للشعب ممثّلاً بمجلس العموم، بل للملك/ الملكة. ويتمّ تعيين رئيس الوزراء - أعلى سلطة تنفيذية في البلاد - من قِبَل شاغل العرش، الذي لديه وحده سلطة تكليف وعزل الحكومات وحلّ البرلمان بغرفتيه دورياً أو عند الحاجة. وعلى رغم أن النظام السياسي يقوم، شكلياً، على الديموقراطية البرلمانية وتداوُل السلطة بين الأحزاب المنتخَبة مباشرةً من الشعب، فإن الملكة تتمتّع فعلياً بسلطات (احتياطية) هائلة بموجب الدستور البريطاني (غير المكتوب)، سلطاتٌ تبقى في ظلّ المساءلة والمحاسبة، وسط تعتيم إعلامي وسياسي شبه كامل على أنشطة العائلة المالكة.

> قضى دوق إدنبره عقودا مديدة يرفل في الامتيازات الطبقية على حساب الشعب (أ ف ب)

قَبِل المنشقّين عنها الأمير هاري (ابن ولي العهد الملَكي تشارلز) وزوجته ميغن ماركل، فإن ذلك يعكس، على نحو جزئي، تململاً من المؤسسة الملَكية برمّتها، ومن امتيازاتها الطبقية، وهالة تقديسها المتوارثة من عصور الإقطاع، في وقت اتّسعت فيه فجوة المداخيل الاقتصادية و(التمثيل السياسي) بين الأقلّية الثرية والأكثرية بشكل فاقع، وسقط ملايين من العمّال وأسرهم في دائرة الخلل وخارج التدقيق العام في الأوقات العادية، لكنها تصبح قابلة للاستدعاء في الأوقات العصيبة، أي عندما تكون مصالح الطبقة الحاكمة مهدّدة، وتظلّ ضمانة أكيدة ضدّ (ثهوّر) الديموقراطية و(تطرّف) الطبقة العاملة؛ إذ يمكن الملك/ الملكة، مثلاً، استخدام الدستور - والقضاء الملَكي - لمنع وصول رئيس وزراء يساري أو جمهوري إلى السلطة، أو إقالة حكومة منتخَبة بالاقتراع العام على أرضية ما قد يراه القصر (حصراً) تهديداً لـ«الأمن القومي». وهذا النظام صُمّم بدقّة، كضمانة بيد النُخبة الحاكمة تُمكّنها من إحباط أيّ محاولة جدّية لغير ممثّلي الفئات المرضى عنها لتولّي مقاليد السلطة، أو لفرض تعديل جذري على الهيكلية الراسمالية للاقتصاد وحقوق المُلكيات الخاصة.

باختصار، تعيد وفاة دوق إدنبره إلى أذهان البريطانيين حقيقة نظامهم، وحالة الانفصام السياسية التي يمثّلها ما بين احتكار السلطة والديموقراطية، وما بين الامتياز الطبقي والعدالة الاجتماعية. كما أنها تقرّب هذا النظام من أزمته الحاسمة التالية عند وفاة الملكة إليزابيث.

تقرير

السعودية: محاكمات وإعدامات لـ«المتسرّبين» إلى «أنصار الله»

صنعاء - **رشيد الحداد**

بعد أسبوعين من إعلان قيادة صنعاء وجود مقاتلَين سعوديين في صفوف قواتها، وتشييعها أخيراً أحد هؤلاء إثر مقتله وهو يقاتل مع الجيش و«اللجان الشعبية» في جبهات صرواح، اعترفت الرياض، بطريقة غير مباشرة، بأن صنعاء تمكّنت من اختراق قوّاتها البرّية، إذ أعلنت وزارة الدفاع السعودية، أوّل من أمس، تنفيذ حكم الإعدام بحقّ ثلاثة من منتسبيها بتهمة «ارتكاب جريمة الخيانة العظمى بالتعاون مع العدو بما يخلّ بكيان المملكة ومصالحها العسكرية». وجاء هذا الإعلان في أعقاب تسريب قوات الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، معلومات عن قيام وزارة الدفاع السعودية بمحاكمة تسعة ضبّاط يمنيين بتهمة «الخيانة»، بعدما حكمت، الشهر الماضي، على عدد من الجنود التابعين لقوات هادي في جيزان بالإعدام أيضاً، على خلفية اتّهامات بالتعاون مع الجيش و«اللجان» والتآمر لقتل ضابط سعودي. كذلك، لا تزال السعودية تعتقل العشرات من عناصر قوات هادي على ذمّة احتجاجات نُفّذوها منتصف العام الماضي في معسكرات سعودية في الحدّ الجنوبي للمملكة، مطالبين برواتبهم وترحيلهم إلى اليمن.

وكانت السعودية اتّخذت، منذ مطلع العام الجاري، سلسلة إجراءات جلّت تخوُّفها من إمكانية اختراق قوّاتها لأيّ تدخل في دوّامة تعيدنا إلى الحقبة المظلمة من القتل الطائفي والخلافات السياسية... الذين يتحمّلون مسؤوليات سياسية بيننا، عليهم أداء دورنا والتأكّد من عدم حدوث ذلك».

(الأخبار)

تقرير

وثيقة مصرية سرّية: الملء الثاني لـ«النهضة» صعب التحقّق

القاهرة - **الأخبار**

أفاد تقرير مصري سرّي تمّ تسليمه إلى جهات سيادية قبل أيّام، بصعوبة تخزين 13,5 مليار متر مكعب من المياه خلال الملء الثاني لخزان بحيرة «سد النهضة»، خلال الصيف المقبل، إذا استمر مسار العمل كما هو عليه حالياً، ولا سيما حالة التجهيزات الفنية مع عدم البدء بتفريغ الخزان، أو تعلية السد 12 متراً، وهو ما يتطلّب نحو 13 مليار متر مكعب من الخرسانة التي يجب وضعها والانتهاء منها بشكل كامل قبل بدء تخزين المزيد من المياه في موسم الفيضان المقبل.

ما جاء في التقرير المصري، يخالف ما نقله السودان من معلومات تفيد باعتزام إثيوبيا تخزين المياه اعتباراً من أيار/ مايو المقبل. وبينما تسود حالة من الترقّب المكثّف لطريقة التعامل الإثيوبي في الأجزاء الإنشائية الخاصة بالسد، وإن كانت ستفتح بوابات السد بالفعل خلال الأسبوع الجاري أو لا، يقول التقرير إن الكميات المطلوبة من العمل تستلزم جهداً مكثّفاً لا يقلّ عن شهرين، وإمكانات غير متوافرة، الأمر الذي يرجّح أن تقلّل أديس أبابا من كميات التخزين في الملء الثاني عن الأرقام المعلنة.

وفق التقرير الذي اطّلعت على مضمونه «الأخبار» ووُزّع على جهات سيادية ومتخصصين في متابعة الأزمة، ترتبط المخاوف الحالية بالية التعامل الإثيوبي مع الموقف والسيناريوات الممكنة، خاصة في ظلّ المحاولات المكثّفة التي تبذلها أديس أبابا للضغط على الخرطوم كي تغيّر موقفها، لتصبح القاهرة منفردة في المواجهة. لكن الأخيرة تركّز الآن على تعزيز العلاقات مع دول حوض النيل، وهو ما يظهر من جرّاء التعاون العسكري مع بوروندي والتدريبات المشتركة مع السودان، فضلاً عن تعزيز التعاون الاقتصادي مع الخرطوم. وقد وصل إلى العاصمة السودانية وزيرا النقل والمالية لمتابعة الأنشطة التي يجري الاتفاق عليها.

بالتوازي، وضمن تنسيق مخابراتي، أصدرت منظمات حقوقية من تسع دول أفريقية، في ختام مؤتمر عن نهر النيل، وثيقة عُرفت بـ«وثيقة المبادئ التوجيهية» تطالب بالشراكة بين الدول الثلاث، في خطوة تهدف إلى مزيد من الضغط على إثيوبيا دولياً، ولا سيما مع توقيع منظمات إثيوبية اتفاقية قانونية التي طالبت بوضع حدّ لمعاناة شعوب البلدان الثلاثة، وذلك في ختام اجتماعات انطلقت منذ الأسبوع الماضي.

في غضون ذلك، رفضت مصر والسودان، على صعيد وزراء الخارجية، مقترحاً إثيوبياً يدعو إلى إنشاء آلية من أجل تبادل البيانات حول إجراءات الملء الثاني للسد، معتبرَين أن هذا العرض يخالف ما جرى الاتفاق عليه من ضرورة التوصّل إلى اتفاق قانوني مُلزم حول ملء السد وتشغيله. وقد رحّبت وزارة الري الإثيوبية بخطوة تبادل البيانات، قائلة إن السودان سيكون المستفيد الأكبر منها بما يخفّف من الآثار السلبية على السدود السودانية. ولا تزال مصر تخشى من تداعيات انهيار السد بعد تخزين المياه، بسبب نقص الدراسات العلمية التي توقفت خلال المفاوضات قبل سنوات. وتحدث وزير الري المصري، محمد عبد العاطي، عن استعدادات القاهرة للتعامل مع ما وصفه بـ«العيوب أو المشكلات الفنية» في السد، التي قد تؤدي إلى انهياره. وقال عبد العاطي إن بلاده تعمل على «قنطرة» حول «السد العالي» من أجل تصريف المياه الزائدة، مع إقامة سدود منخفضة في توشكى من أجل استيعاب المياه الزائدة في حال أي انهيار لـ«النهضة» عقب اكتمال الملء.

تأتي هذه التحذيرات بمكانة رسالة غير مباشرة من مصر إلى السودان الذي لن يمتلك القدرة على التعامل مع كميات المياه المتوقّع تدفقها، فضلاً عن احتمالية انهيار جميع السدود السودانية بسبب ضغط المياه، وفق الدراسات المصرية. وعلى رغم تأكيدات الوزير المصري أن أديس أبابا ستنفّذ الملء الثاني من دون أن تستفيد منه على غرار العام الماضي، فإن مصادر أكّدت أن القاهرة مستعدّة لهذه الخطوة والتعامل معها. وظهر واضحاً أن التفاوض الآن بات على الحصة التي سيتم تخزينها في الملء الثاني، وليس على أيّ تفاصيل أخرى.

> شُيّع في صنعاء جثمان «أوّل شهيد سعودي» في صفوف الجيش و«اللجان»

إلى تشييع «أوّل شهيد سعودي» في صفوف الجيش و«اللجان». وهذا ما كان، إذ شارك الآلاف في تشييعه في موكب رسمي وشعبي انطلق من ميدان السبعين، أكبر ميادين العاصمة اليمنية، إلى روضة الشهداء. وأثار استشهاد عبد العزيز جدلاً واسعاً في صفوف الناشطين السعوديين، الذين سارع بعضهم إلى تكذيب الخبر، وزعموا أن «أبو العزّ» من أصول يمنية، لكن آخرين احتجّوا في المقابل بأن الجيش السعودي لا يقبل أيّ عنصر غير مولود في السعودية، أو حاصل والده على جنسية المملكة، معتبرين أن انضمام عبد العزيز إلى صفوف «الحوثيين» يدقّ ناقوس الخطر.

من جهتها، أكدت مصادر مطّلعة في صنعاء، نقلاً عن معلومات استخبارية، أن وزارة الدفاع السعودية أعدمت 24 ضابطاً وجندياً سعودياً بدعوى التخابر مع «الحوثيين»، موضحة أن بعضاً من هؤلاء كانوا أسرى وأُفرج عنهم أواخر العام الماضي بموجب صفقة تبادُل بين صنعاء والرياض. وأعربت المصادر عن اعتقادها بأن السلطات السعودية تَعمّدت إعدام الثلاثة الأخيرين وسط حشد كبير من الضباط في العاصمة، بهدف بثّ الرعب من نفوسهم، وهو ما يُعبّر عن حقيقة الهواجس التي تسكن حكّام المملكة، خصوصاً في ظلّ تزايُد الهجمات الجوية للجيش و«اللجان»، والتي يتمّ تنفيذها وفقاً لإحداثيات دقيقة في عدد من القواعد العسكرية كـ«قاعدة الملك خالد»، والمطارات التي تُستخدم لأغراض عسكرية كمطاري أبها وجيزان.

الدخول إلى حقول النفط والمصافي وخزّانات الشركة وفروع مرافقها كافّة في المملكة، بعد تعرُّض «أرامكو» لعدد من الهجمات الجوّية. كما شدّدت إجراءاتها بحقّ العمالة اليمنية في المملكة، لكنها اصطدمت، أخيراً، بمقتل أحد منتسبي القوّات البرّية السعودية، وهو عبد العزيز سعد عمر المَكنّى بـ«أبو العزّ» في صفوف الجيش و«اللجان»، في تطوُّر هو الأوّل من نوعه. وكان عبد العزيز، الذي ينحدر من حيّ السليمانية في مكّة، أُسر على يد قوات صنعاء في الحدّ الجنوبي للمملكة أواخر العام 2015، ولكنه رفض العودة مع رفاقه الأسرى السعوديين الذين تمّ الإفراج عنهم، وانضمّ إلى حركة «أنصار الله» ليُضحي أحد مقاتليها، ويقيم في صنعاء التي تزوّج فيها قبل عامين. ووفقاً لعدد من رفاقه، فقد شارك «أبو العزّ» في عدد من جبهات القتال بشراسة، ليقضي في الـ22 من الشهر الماضي وهو يقاتل في جبهة صرواح. وعلى إثر مصرعه، دعا عدد من قيادات «أنصار الله»، سكّان صنعاء،

العالم | الحدث

يقول زيلينسكي إن عضوية "الناتو" هي الوحيدة القادرة على تحرير اراضي اوكرانيا (أ ف ب)

تركيا «تحرس» البحر الأسود

لا انخراط مع الأميركيين في «لعبة» دونباس

تُحاذر تركيا تلغيم علاقاتها مع روسيا. مُتنبّهة. في هذا الاتجاه، إلى مخاطر تحويل البحر الأسود إلى بحيرة دم لأرضاء الولايات المتحدة. الساعية إلى افتعال حرب اميركية - روسية بالوكالة في منطقة دونباس الانفصالية. شرق أوكرانيا. لا يزال «الفيتو» الألماني يحول دون اندلاعها. لما لبرلين من مصالح حيوية تجمعها بموسكو. وإذ تقتضي مسؤولية تركيا والحال هذه، عدم السماح بانتهاك «اتفاقية مونترو» من قِبَل السُفن المتّجهة إلى البحر الأسود. تبرز التحذيرات ممّا يعنيه انضمام أوكرانيا إلى «حلف شمال الأطلسي». في ظلّ السياسات العدوانية التي ينتهجها الرئيس الأميركي جو بايدن. من البلطيق إلى الأسود فالمتوسط

محمد نور الدين

كان من المثير فعلاً أن يحُضّ الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، تركيا، بزيارة رسمية، بينما تنشغل فيه بلاده باحتمال تَجدُّد الحرب مع مقاطعة دونباس الانفصالية، شرق البلاد، والمدعومة مباشرة من الجانب الروسي، وفي وقت تتداخل فيه هذه الأزمة مع ما يُثار من نقاشات حول "اتفاقية مونترو" وتأثيرها على وضع القوى في البحر الأسود، في ضوء دخول سفينتَين عسكريتَين أميركيتَين إلى البحر المذكور دعماً لأوكرانيا، واحتمالات نشوب حرب بالوكالة بين أميركا وروسيا في الشرق الأوكراني.

وسط هذه المعمعة، تبرز تركيا كبلد له دور فاعل ومؤثّر في البحر الأسود، وفي توازنات القوى الإقليمية والدولية. لهذا، لا يعود مستغرَباً النظر بهدوء إلى زيارة زيلينسكي لأنقرة، ولا إلى النتائج المترتّبة عليها. ومنذ بدء الأزمة في أوكرانيا في عام 2014، ومن ثم ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم، لا يزال الموقف التركي ثابتاً في معارضته الخطوات الروسية في منطقة دونباس الانفصالية، وفي القرم. وشدّد الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، بعد محادثات مطوّلة مع نظيره زيلينسكي، على وحدة الأراضي الأوكرانية وسيادتها، وكرّر انتقاده لضمّ القرم، متعهّداً ببناء مساكن في أوكرانيا، كما ببناء جامع. وأشار إلى الجغرافيا المشتركة التي تجمع تركيا بأوكرانيا، ودعمه لـ"اتفاقيات مينسك" لوقف إطلاق النار، كاشفاً عن منتدى سيجمع وزراء الخارجية والدفاع في البلدين لتوثيق العلاقات بينهما، مطمئناً إلى أن التعاون الثنائي لا يستهدف أيّ طرف ثالث، في إشارة غير مباشرة إلى روسيا. كذلك، تحدّث إردوغان عن تعزيز التجارة ليصل حجمها السنوي إلى عشرة مليارات دولار، فيما أعلن زيلينسكي إنشاء "منصّة القرم" التي ستجتمع في الـ23 من آب/ أغسطس المقبل، بمشاركة نظيره التركي. وفي البيان المشترك، ذهبت تركيا إلى أبعدَ حدٍّ ممكن، عبر إعلانها دعم أوكرانيا للانضمام إلى "حلف شمال الأطلسي"، ولكن...

برز التوتّر المتجدّد في أوكرانيا عقب مقتل أربعة جنود أوكرانيين على أيدي انفصاليّي دونباس في الـ26 من آذار/ مارس الماضي، ما أدّى، بدوره، إلى استنفار وحدات "الناتو" في رومانيا وبولندا، ودخول سفينتَين حربيتَين أميركيتَين إلى البحر الأسود. وفي اليوم ذاته، اعتمدت كييف وثيقة استراتيجية لـ"تحرير" القرم بعد سبع سنوات على إلحاقها من قِبَل روسيا، معلنةً إغلاق المؤسّسات الصحافية القريبة من موسكو. من بعدها، شهدت مقاطعة دونباس تحشيداً عسكرياً روسياً، فيما اتّهم زيلينسكي موسكو بالتحريض والسعي إلى إبقاء أوكرانيا تحت الضغط، مذكّراً إيّاها بأن "الجيش ليس عبارة عن قوّة وقتوات، بل أيضاً عقل واتّزان" (تتّهم كييف موسكو بإرسال أكثر من 32 ألف جندي منذ ضمّ روسيا للقرم في 24 آذار/ مارس عام 2014، ونشر منظومة الدفاع الصاروخية "إس-400"، فضلاً عن سفن حربية). كما اتّهم رئيس تتار القرم، مصطفى عبد المجيد قرم اوغلو، روسيا، بأنها وطّنت في القرم، حتى الآن، 700 ألف، وربّما مليون روسي، فيما تعترف موسكو بـ205 آلاف فقط.

لكن التوتّر في أوكرانيا يخفي ما هو أبعد، إذ ترى سيفيل نوريدينا، في صحيفة "ستار" الموالية لإردوغان، أن الرئيس الأميركي جو بايدن يصعّد من التوتّر في أوكرانيا لتصفية حساباته مع روسيا، وليس لاستعادة الحقوق الأوكرانية. وتقول الكاتبة إن ألمانيا تسعى إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعين، مع حرصها على ألّا تكون طرفاً في أيّ نزاع روسي - أميركي، لكونها تولي اهتماماً كبيراً لمصالحها المشتركة مع الروس، فيما تقاوم فرنسا فكرة إشعال الحرب التي تشجّع عليها الولايات المتحدة (والبلدان هما ضمن "رباعية نورماندي" الساعية إلى حلّ الأزمة في أوكرانيا). بل أكثر من ذلك، تقول نوريدينا إن هناك ارتباطاً بين شروع السفن الأميركية في عبور المضائق نحو البحر الأسود، وبين بيان الأدميرالات الأتراك حول "اتفاقية مونترو". وعلى رغم أن الحرب لم تندلع بعد بين روسيا وأوكرانيا، فإن تركيا، لكونها وصيّة على اتفاق المضائق، تُعتبر الوحيدة القادرة على التوفيق بين موسكو وكييف، وطريقة تحرّكها ستكون في غاية الأهمية. ومن هنا، لا تصريح رئيس البرلمان التركي عن مونترو، ولا بيان الأدميرالات، جاءا من عبث. وتُشبّه الكاتبة الوضع في أوكرانيا بالوضع في جورجيا حيث لم يصمد الغرب حتى النهاية في دعمه لجورجيا المتمرّدة ولا في رغبتها في الانضمام إلى "حلف شمال الأطلسي".

ويتساءل الكاتب المقرّب من إردوغان في صحيفة "صباح"، برهان الدين دوران، بدوره، عمّا إذا كانت أوكرانيا ستشكّل ساحة الجولة الأولى من الصراع الأميركي – الروسي، وعمّا إذا كان التهديد بأندلاع الحرب جسّاً أميركيّاً للنبض الروسي. ويقول دوران إن الرئيس الروسي أوقف التوسُّع الغربي في جورجيا عام 2008، وفي أوكرانيا عام 2014، وها هو يعرقل انضمام دعم الأخيرة إلى "الأطلسي". وفي الصحيفة نفسها، يُعتبر الكاتب برجان توتار أن توتير الوضع من البلطيق إلى البحر الأسود فالمتوسّط، يُعدّ من نتاج سياسات بايدن الجديدة. ويحذّر البعض، وفق توتار، من أن تصاعُد التوتّر ربّما يؤدّي إلى حرب عالمية ثالثة، لكن هذا الاحتمال ضعيف جداً، بل مستبعد. ومن الأهمية بمكان الدور الذي يمكن أن تقوم به كلّ من ألمانيا وتركيا، علماً بأن الولايات المتحدة تريد من جزّاء أزمة أوكرانيا أن تستميل كلّاً من تركيا والاتحاد الأوروبي إلى صفّها. وفي حال نجحت أميركا في اختبارها الأوكراني، فربّما تمتدّ رقعة "الأطلسي" إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي نهاية المطاف، سيتمثّل الهدف النهائي لواشنطن في استخدام "الناتو" كأداة ضدّ الصين. ولذا، تولي الولايات المتحدة أهمية لكلّ بلد يمتدّ من البلطيق إلى البحر المتوسّط (علماً بأن الجبل الأسود قد دخلت "الأطلسي" في عام 2017، ومقدونيا عام 2020. واليوم، يأتي الدور على أوكرانيا وجورجيا وفنلندا). لكن "الفيتو" الألماني هو الذي يحول، حتى الآن، دون استخدام "الناتو" في الورقة الأوكرانية. وبسبب هذا "الفيتو"، خسرت كييف وواشنطن المواجهة الأولية، لتذهب الولايات المتحدة نحو الخطوة الثانية، أي المرور عبر المضائق بسفينتَين، فيما على أنقرة، بحسب الكاتب، ألّا تسمح بانتهاك "اتفاقية مونترو" من قِبَل السُفن المتّجهة إلى البحر الأسود، وهو ما تفعله.

لكن عين الولايات المتحدة، يقول توتار، على أكثر وأكبر من ذلك: "عينها على إدخال حاملة طائرات إلى البحر الأسود. ولو وافقت تركيا على ذلك، فسيكون عاملاً في تلغيم العلاقات التركية – الروسية". وفي النهاية، لن تكون أوكرانيا هي الرابحة، وستُترَك لمصيرها، لأن الولايات المتحدة لا تهدف إلى مساعدتها، بل محاصرة روسيا. وفي حال تحوّل البحر الأسود إلى بحيرة دم، ستأمل أميركا تفجير العلاقات التركية مع روسيا والاتحاد الأوروبي. لذا، من مصلحة الأتراك اليوم أن ينقذوا زيلينسكي من براثن الأميركيين. وكلّ الأمل في أن تكون زيارة الرئيس الأوكراني إلى أنقرة فرصةً لينتقل إلى مصاف الاستراتيجيين العاقلين.

> تبرز تركيا كبلد له دور فاعل ومؤثر في البحر الأسود، وفي توازنات القوى الإقليمية والدولية

ويكتب النائب المعارض في البرلمان التركي، مصطفى بلباي، في صحيفة "جمهوريت"، من جهته، أن تركيا هي البلد الأكثر حساسيّة في هذه الأزمة، لأنها الوصيّة على "اتفاقية مونترو". فإردوغان يقول: "إلى أن نجد أفضل منها، فإننا مرتبطون بمونترو". ويتساءل بلباي: "ما هو الأفضل من مونترو؟"، ليقول إن روسيا ليست جارة تركيا الشمالية فحسب، بل جارتها الجنوبية، وما يثار في روسيا يخرج من سوريا، ذلك أن "الدول الكبرى لا تتحارب في ما بينها، بل تتقاسم الحروب، فيما الدول التي تستخدمها الدول الكبرى هي التي تحارب وتموت". وفي الصحيفة نفسها، يكتب أورخان بورصه لي أن الغرب يحاصر روسيا مباشرةً من طريق ليتوانيا وإستونيا، وإذا نجح "الأطلسي" في التمدّد إلى أوكرانيا وبيلاروسيا، حينها يكون قد حاصر روسيا بالكامل من جهة الغرب، كما سيصبح البحر الأسود، إلى حدّ كبير، بحيرة أطلسية. وينقل بورصه لي عن القائد السابق للقوات الأميركية في أوروبا، الجنرال بن هودجز، قوله، إنه "يجب اللعب في البحر الأسود على حدود روسيا، وأن تتوحّد ضدّها كلّ من بلغاريا ورومانيا ومولدوفا وتركيا وأوكرانيا، ومن ثمّ نضيف جورجيا. ويجب ألّا تشعر روسيا بالراحة على حدودها في البحر الأسود". وفي موضوع حسّاس كهذا يخرج، وفق بورصه لي، "أفندية" أنقرة ويتحدّثون عن تغيير في مونترو أو إقامة "قناة إسطنبول" لخرق "اتفاقية مونترو".

إعلانات رسمية

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الإفلاس في جبل لبنان

في تفليسة سامر فضل السباعي

بتاريخ 16/6/2020 قرر القاضي المشرف على تفليسة سامر فضل السباعي الرئيسة ستيفاني الراسي إيداع بيان الديون قلم المحكمة بعد اتخاذ القرار المناسب بشأن الدين الوارد فيه وعملاً بأحكام المادة /551/ تجارة، يحق للمفلس والدائنين الذين طلبوا إثبات ديونهم الاعتراض على بيان الديون شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني خلال مهلة ثمانية أيام من تاريخ النشر.

رئيس القلم

جمانة المصري عويدات

إعلان قضائي

صادر عن محكمة الإفلاس في جبل لبنان

في تفليسة شركة لايف كير انترناشونال ش.م.م.

بتاريخ 16/6/2020 قرر القاضي المشرف على تفليسة شركة لايف كير انترناشونال ش.م.م. الرئيسة ستيفاني الراسي إيداع بيان الديون قلم المحكمة بعد اتخاذ القرار المناسب بشأن الدين الوارد فيه وعملاً بأحكام المادة /551/ تجارة، يحق للشركة المفلسة والدائنين الذين طلبوا إثبات ديونهم الاعتراض على بيان الديون شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني خلال مهلة ثمانية أيام من تاريخ النشر.

رئيس القلم

جمانة المصري عويدات

اعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف

طلب أحمد درويش سعد وكيل نفيسه علي زنكر وخضر وقاسم وعلي وسوسن وأحمد وزهره ومحمد أولاد سبع سلامه بصفتهم ورثة سبع أحمد سلامي أحد ورثة أحمد حسين سلامه سند ملكية بدل ضائع للمورث في العقار 471 الجمليلية.

للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري في الشوف

هيثم طربيه

إعلان صادر عن الغرفة الابتدائية الثالثة في الشمال

غرفة الرئيسة كاتيا العنداري

موجه إلى المستدعى ضدهم: ساكستا لاغويسامون، وسامي والخندرو الكسندر وكارلوس وسيزار قيصر اوغستو وهيلانه جوليا واسعد ادوارد وغيارمو سالازار وخوليو سالازار وليديا السا ليديا وغوستافو اتريكيه أبناء اسبر يعقوب شحادة، وارجنتينا زوجة جرجي اسبر يعقوب شحاده، وهم من بلدة كوسبا الكوره أصلاً، ومجهولي محل الإقامة حالياً.

بالدعوى رقم 2018/208 المقدمة ضدكم من المستدعي سليم البير حبيب بوكالة المحامي غسان فرنسيس، تدعوكم هذه المحكمة لاستلام الحكم الصادر عنها برقم 9 بتاريخ 23/3/2021، المتضمن إزالة الشيوع في العقارات رقم 231 و367 و380 منطقة كوسبا العقارية، عن طريق طرحها للبيع بالمزاد العلني بين العموم بواسطة دائرة التنفيذ المختصة، على أن تعتمد أساساً للطرح في المزايدة الأولى المبلغ المقدّر من الخبير لكل عقار، على أن يوزع ناتج البيع بين الشركاء وتضمينهم النفقات كل بنسبة حصته في الملكية، وذلك خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.

رئيس القلم

ميرنا الحصري

- سعيد - وجيه - بشير - جميلة الياس الاشقر - لوسيان واسما ابراهيم النبوت - عكار - الشيخ طابا - مجهولي الإقامة.

تدعوكم هذه المحكمة للحضور إليها لتبلغ أوراق الدعوى الاستئنافية المقامة من عبدالله النبوت ورفاقه بوجهكم - نوع إزالة شيوع - وأن تأخذوا مقاماً مختاراً لكم ضمن نطاق هذه المحكمة وإلا فكل تبليغ لكم بعد انقضاء عشرين يوماً من تاريخ النشر بواسطة رئيس القلم يعتبر صحيحاً باستثناء الحكم النهائي.

رئيسة القلم

كارلا أمين

تعلن جريدة الأخبار

عن حاجتها لمدقق لغوي بدوام ليلي خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال تدقيق وتصحيح المقالات والمواضيع الإخبارية.

للمهتمين الرجاء إرسال السيرة الذاتية على البريد الإلكتروني:
HR@al-akhbar.com

شهر النور على إذاعة النور

خير وبركة

فترة رمضانية يومية تُعنى بالصحة والتغذية والسلامة وحُسن التدبير

من الإثنين إلى السبت بعد موجز 11:00 صباحاً

إذاعة النور
alnour radio
لبنان FM 91.3 91.5 98.7 92.3 سوريا FM 91.7 91.9 92.3
alnour.com.lb

استراحة

كلمات متقاطعة 3713

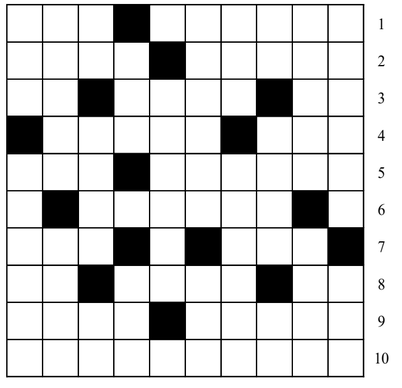

أفقيا

1- من ظواهر الطبيعة في الشتاء – مدينة يمنية – 2- شاعر فرنسي راحل – عرس – 3- حدّد السكين – عاصمة فيجي – قفز – 4- من الحيوانات – مدينة فرنسية – 5- عاصمتها تبليسي – مدينة نيجيرية – 6- دولة في اميركا الجنوبية – 7- يغزو الشعر الأسود – يصوّت الضفدع – 8- والدة – عاصمة غانا – من الطيور – 9- جزيرة إيطالية – قليل الوجود – 10- ممثلة ومغنية مصرية

عمودياً

1- مدينة فينيقية في تونس – حرف أبجدي فرنسي – 2- عاصمة بولونيا – بطيخ أصفر – 3- متشابهان – مدينة انكليزية – بواسطتي – 4- حبيب ليلى العامريّة – من الأزهار – 5- ملكة تدمر – ماركة سيارات – 6- حزازير رمضانية – 7- قصد قريبه – أخفض رأسي بالعامية – 8- كفّ وامتنع – عائلة رسام وأديب إسباني شهير راحل – خبز يابس – 9- أهم نهر أوروبي بعد الفولغا – نباشر العمل – 10- بترول – نبات بزّي يحمل حَبَاً يلتصق بمن يمرّ به

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- تفل – صف – 2- ماناغوا – فج – 3- إلا – مكرر – 4- رونسار – رج – 5- يكلّ – سمير – 6- مر – ضار – لو – 7- نمّ – غاليا – 8- جزّب – دف – حرف – 9- واحد – أبسيل – 10- بحر الظلمات

عمودياً

1- إمارة – نجوب – 2- الو – ممراح – 3- تنانير – بحر – 4- فا – سكّ – دا – 5- لغة الضاد – 6- الغاظ – 7- صام – سرّي – بل – 8- كرم – احسم – 9- فرجيل – ريا – 10- فجر – روزفلت

sudoku 3713

	6					8		3
	2			9			4	
4		9	3		7	1		5
		4		3		5	6	
5								9
	9	8		4		3		
3			8		1	9		6
	5			2			3	
		1					8	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3712

7	3	5	2	1	4	6	8	9
6	2	8	7	3	9	1	5	4
1	4	9	8	5	6	2	7	3
4	1	6	3	2	7	8	9	5
2	5	3	9	4	8	7	1	6
9	8	7	5	6	1	4	3	2
3	6	2	1	8	5	9	4	7
5	7	1	4	9	2	3	6	8
8	9	4	6	7	3	5	2	1

مشاهير 3713

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

من أشهر المهندسين المعماريين البريطانيين ومصمم عدد من أشهر الجسور ومباني المؤسسات في انكلترا وأوروبا. من أعماله قبة البرلمان الألماني الرايخستاغ

1+3+2=4 = نريد ■ 9+8+7=5 = عاصمة جزر فيجي ■ 10+11+6 = تدق الجرس

حلّ الشبكة الماضية: **جورجيت قليني**

إعداد
نعوم مسعود

سينما

فيلم يسرد حكاية ولد الصلاحي أشهر سجناء غوانتنامو

«الموريتانيّ»: كيفين ماكدونالد يغسل يَدَيْ أميركا

توافرت لدى كيفن ماكدونالد مادة ذهبيّة لصنع شريط يقتحم تاريخ السينما: دراما إنسانية هائلة عن سجين في غوانتنامو أُطلق سراحه بعد 15 عاماً بدون توجيه تهم، ومذكرات دوّنها السجين بقلمه، وتاريخ لم يرو بعد عن تنظيم «القاعدة» الاميركي التاسيس والتدريب والتمويل وطبيعة علاقته بحادثة 11 سبتمبر. والسجن السيئ السمعة اصلاً لم يُغلق بعد، ولم يُحاسب احدٌ على الجرائم التي ارتُكبت فيه. وفوق ذلك، طاقم ممثلين من نجوم عالميين يضم جودي فوستر وبينيديكت كامبرباتش، ولا اقل من طاهر رحيم للعب دور ولد الصلاحي. لكنّ مخرج «آخر ملوك اسكتلندا» حوّل كل هذا الذهب إلى قمامة إيديولوجية اردا حتى من «مستر اميركا»

الممثل الفرنسي الجزائري طاهر رحيم في مشهد من The Mauritanian

سعيد محمّد

عندما تقرر أن تشاهد فيلم دراما أميركيّاً – بريطانيّاً يتصدّى لسرد حكاية سجين من التعساء نزلاء غوانتنامو، فأنت تفترض أن لدى هوليوود وشريكتها «بي. بي. سي» من المهنيّة واحترام الذات حداً أدنى يسمح بتقديم رواية ولو رماديّة عن الفظائع التي ارتكبتها الولايات المتحدة في ذلك السجن، المقام أصلاً على أراضٍ كوبيّة محتلّة. لكنّ الشريط الذي أخرجه كيفين ماكدونالد بعنوان «الموريتانيّ» (129 د. ـ 2021) مستلهماً قصّة حقيقيّة عن الموريتانيّ محمدو ولد الصلاحي، بدا كأنه دعاية أميركيّة تتمحور حصراً حول بطولة ونزاهة وشجاعة المنقذين البيض (الدفاع والأداء والقضاء والسجانين جميعهم) وتوظّف السجين نفسه في غسل سمعة عدالة العمّ سام. وفق النهاية الأشبه بالإهانة، فإنّ هذه السمعة، لن تغبّر عليها تلك الحلقة المظلمة من تاريخ الإمبراطوريّة! لعلّ خيبتنا بالمحتوى الإيديولوجي للفيلم تتضاءل قياساً بالحضور الباهت لاثنين من أهم نجوم السينما العالميين: جودي فوستر (ناشي هولاندر محامية ولد الصلاحي)، وبينيديكت كامبرباتش (ستيوارت كوش ضابط الادّعاء العسكري)، فلا يتبقّى من الشريط في الحقيقة سوى موهبة الفرنسي الجزائري طاهر رحيم الذي ظلمه السيناريو كثيراً وجعل دوره أقرب إلى الثانوي منه إلى الحكاية المركزيّة، رغم أنّ كاتبي السيناريو اعتمدوا نظريّاً على ما سجّله بن الصلاحي في «يوميّات غوانتنامو» (نُشر في عام 2015).

يَسقط الفيلم علينا بدون خلفيّة تاريخيّة. لا يتعاطى مطلقاً مع حقيقة أن تنظيم «القاعدة» كان منذ لحظته الأولى مشروعاً أميركياً محضاً، ولا يفنّد الأسباب الدعائية التي دفعت الأميركيين إلى خطف وتعذيب واحتجاز 700 ملوّن في سجون سريّة في الأردن وأفغانستان (ودول أخرى عربية وشرق أوروبية) بدون أن توجه إليهم أيّ اتهامات (وُجهت لاحقاً تهم إلى ثمانية أشخاص فقط، ثم أُسقطت عن ثلاثة منهم). يُظهر الشريط عمليّات التعذيب كأنها مجرّد كابوس جنسي وهلوسة عقاقير، وتغيب عنه الإدانات لأيّ شرير، ولا حتى الثالوث المجرم (بوش وتشيني ورامسفيلد). كأنّ ما حدث في غوانتنامو استثناء وثلمة عابرة في تاريخ «العدالة» الأميركية. «أميركا ليست هكذا» كما يخبرنا ولد الصلاحي في مرافعته عبر الدائرة التلفزيونيّة المغلقة أمام القاضي الأميركي «الحكيم». أميركا يوتوبيا، وفي الواقع لقد أخطأ أحد ما ـ هلاميّ وغير محدد ـ هذه المرّة فقط، لكنّ أميركا تشعر حتماً بالندم بسبب ذلك، وستتغلّب عدالتها في النهاية على هفوات لن تفسد للودّ قضيّة. أيّ هراء هذا؟

تصميم الشخصيّات في «الموريتاني» بدا مبتذلاً وسطحيّاً وأشبه بالكليشيهات الفارغة، والصراع السايكولوجي الداخليّ لخطوط السرد الثلاثة المتوازية للمدعي العام (المثالي) والمحامية (المثالية) والسجين (المثالي) لا تتطوّر بأي بعد أو اتجاه كي تحظى بالتعاطف والمتابعة. تظهر الشخصيّات الثانوية - مثلاً تيري دنكان مساعدة المحامية هولاندر (شايلين وودلي) - مفتعلة وغير واقعيّة، ويفشل مجمل الحكاية في تقديم ولو محاولة ساذجة لتفسير العقليّة السايكوباثيّة المسيطرة على نخبة واشنطن، ومكّنت لهذا النوع من السلوك الإجرامي المستهجن بكل المقاييس، بينما لا تقدّم الكاميرا أيّ زاوية تستحق التنويه، ولا تنتبه مطلقاً إلى وجود ثمّة موسيقى تصويريّة. ولا شكّ في أنّ مونتاج لحظات التعذيب سيفوز حتماً بجائزة أسوأ مونتاج سينمائي في عام 2021. أما اللقطة الوحيدة التي تعلق في الذهن، فهي وثائقيّة لاحقة بعد انتهاء الفيلم حيث يظهر ولد الصلاحي الحقيقيّ يدندن بعد عودته إلى بلاده أغنيةً (أميركيّة) لبوب ديلان: ربّما هُزم رجل «القاعدة» العائد من أفغانستان ثقافيّاً، لكنّ فرحة التحرر من الكابوس السوداوي للسجن الأميركي كانت ظاهرة على وجهه بأعمق من كل ما قدّمه طاهر رحيم.

غريبٌ، سيعبر هذا الفيلم بلا صيت في تاريخ السينما، لكنّه سيكون ربما مناسبة للمشاهد العربيّ المعنيّ أكثر من غيره بحكاية ولد الصلاحي، لطرح تساؤلات لم يُجب عليها إلى الآن. كيف لمهندس كهربائي عربيّ نجيب، مثل صاحبنا، درس في دولة غربيّة متقدّمة أن يكون ساذجاً لبقع في حبائل المخابرات الأميركية ويخاطر بنفسه وأسرته عبر الذهاب لقتل الأفغان ـ أو السوريين في بلادهم؟ وما هو سرّ متلازمة استوكهولم العربيّة كي يتعرّض محتجز لأقصى صنوف التعذيب على أيدي الجيش الأميركي ويظلّ يؤمن بالعدالة والحضارة والثقافة (الشعبيّة) الأميركيّة؟ وكيف تتولى أنظمة عربيّة تسليم مواطنيها لدولة مجرمة مثل الولايات المتحدة حتى بدون أوراق تحدد الاتهامات الموجهة إليهم؟ وكيف تتورط أنظمة عربية في احتجاز مواطنين من دولة ثالثة في سجون سريّة خدمةً للأميركي الذي يتغوّل على السجناء بدون ضوابط؟ ولماذا يبقى أربعون سجيناً عربياً في السجن الأسود ذاته لغاية اليوم بدون توجيه تهم إليهم؟

دعك من خرافات «الموريتاني»، فهو إخفاق فنيّ لا يُغتفر. لكن إن خرج ولد الصلاحي من كابوسه الشخصي ربما، فأبناء بلدان الجنوب جميعهم لم يخرجوا بعد، ويمكن لأي منهم وغالباً بالتعاون مع نظام دولته تحديداً، أن يكون ولد الصلاحي آخر غداً في غوانتنامو أميركي جديد. فلا أمان لأحد مع هذه الإمبراطوريّة حتى لأولئك الذين يجاهدون في سبيلها.

يظهر الشريط كأنّ ما حدث في غوانتنامو استثناء وثلمة عابرة في تاريخ «العدالة» الاميركية

The Mauritanian على «امازون برايم»

بيروت دي سي

«بيك نعيش»: دراما إنسانيّة تكشف فساد الثورة!

تونس ـ أنيس الشعبوني

ضمن برنامج خاص بضيء على «بيروت دي سي» وأحدث الأفلام التي دعمتها، يُعرض ابتداءً من اليوم على منصتها (aflamuna.online) الفيلم التونسي «بيك نعيش» الذي توّج بجائزة أفضل فيلم في «مهرجان مالمو للسينما العربية». كما نال الممثل التونسي سامي بوعجيلة المقيم في فرنسا جائزة سيزار لأفضل ممثل، إلى جانب جوائز أخرى. هذا الفيلم أُنتج سنة 2019 في الشركة نفسها («سيني تلي فيلم») التي صنعت أفلام ما يسمى بـ «ربيع السينما التونسية» في الثمانينيات، أي أفلام النوري بوزيد، ومفيدة تلاتلي، ومنصف ذويب وغيرهم.

في «بيك نعيش»، جمع المخرج الشاب مهدي البرصاوي عدداً من نجوم السينما والتلفزيون مثل النجم التونسي الفرنسي سامي بوعجيلة، ونجلاء بن عبدالله، ونعمان حمدة، ومحمد علي بن جمعة، وصلاح مصدق ونصاف بن حفصية وغيرهم. ضمن بناء درامي محبك؛ يتابع الجمهور حكاية منطلقها بسيط، لكنها تكشف عن دراما إنسانية أخّاذة ولوبيات فساد ومافيا الاتجار بالأعضاء بين تونس وليبيا. في بداية الشريط، يختار فارس (سامي بوعجيلة) وزوجته مريم (نجلاء بن عبدالله) زيارة عائلته الكبرى في الجنوب الشرقي على الحدود مع ليبيا بعد عودته من فرنسا في زيارة قصيرة. في الطريق، تتعرّض سيارتهما لطلق ناري من مجموعة إرهابية، فيصاب ابنهما الوحيد برصاصة. يحملانه على جناح السرعة إلى المستشفى، هنا تبدأ المأساة الكبرى بالنسبة إلى العائلة السعيدة. يعلمها الطبيب أن الطفل يحتاج إلى زراعة كبد، فتبدأ رحلة البحث والمضاربة. وفي هذه الرحلة، يكتشف فارس شبكة لاختطاف الأطفال وتهريبهم إلى ليبيا وسرقة أعضائهم بعد قتلهم وبيعها، تنشط بين تونس وليبيا. لكن الصدمة الكبرى بالنسبة إلى فارس اكتشافه أثناء التحاليل الطبية قبل زرع الكبد لابنه أن الطفل ليس ابنه. في هذه الحكاية، يتداخل الخاص (العلاقة بين الزوجين) بما يحدث في المنطقة منذ عام 2011 في ليبيا وتونس وشبكات الفساد والاتجار بالأعضاء وانهيار القطاع الصحي الذي كان مفخرة تونس وتغوّل المصحات الخاصة التي تتعامل مع المرضى بلا رحمة. نجح مهدي البرصاوي، أصغر المخرجين التونسيين (والده المخرج خالد البرصاوي ووالدته المديرة العامة للسينما في التسعينيات)، في تقديم شريط مقنع فنياً، وهو شريطه الطويل الأول بعد تجارب في أفلام قصيرة. أبرزت الكاميرا جمال الجنوب التونسي ومشاهد سياحية فاتنة وسط الخراب السياسي والمخاوف الأمنية التي تعيشها البلاد، كما جعل الكاميرا تقترب من وجوه الممثلين لترصد ملامح وجوههم في لحظات الصدمة النفسية والألم. ورغم أن إطلاق الشريط في الصالات التونسية تزامن مع أزمة كوفيد ـ 19، إلا أنه حقّق نجاحات في عروضه الدولية، ويمكن اعتباره فيلماً مظلوماً في تونس على مستوى النجاح الجماهيري.

«بيك نعيش» كشف عن مخرج شاب له مستقبل في السينما التونسية، أعاد إلى الذاكرة الأفلام التونسية الناجحة التي شاهدها الجمهور التونسي والعربي في منتصف الثمانينيات والتسعينيات مثل «ريح السد» و«صفائح ذهب» و«موسم الرجال» و«صمت القصور» وغيرها من الأعمال التي عبّرت عن التحولات الاجتماعية والسياسية التي عاشتها تونس.

أعاد إلى الذاكرة الأفلام التونسية التي شاهدها الجمهور في منتصف الثمانينيات والتسعينيات

لمشاهدة الفيلم: aflamuna.online

موسم الأوسكار

Sound of Metal قاب قوسين من جوائز الموعد المنتظر

نيكولا بيكير: المخرجون المستقلّون أكثر انفتاحاً على الصوت

يبدا فيلم Sound of Metal (مرشّح لاوسكار افضل فيلم، افضل ممثل، افضل سيناريو اصلي، افضل ممثل مساعد، افضل مونتاج، افضل صوت) بحفلة صاخبة لموسيقى الهيفي ميتال. لدقائق، تصمّ موجات الصوت العالية آذاننا، ثم يسود صمت رهيب. صمت مرعب، موجع، يصبح اعلى من اي شيء نسمعه. خلق المخرج داريوس ماردير ومصمم الصوت نيكولا بيكير تجربة سينمائية حسية تعتمد على الصوت وتعابير العيون والإيماءات ولغة الجسد. «صوت الحديد» يرافق عازف الدرامز روبن (ريز احمد) في رحلته لقبول واقعه الجديد. ندخل مع روبن الذي جُرد فجاة من سمعه إلى منطقة اخرى بعيدة عن السنتمالية إلى واقعية اكثر إيجازا. نعيش مع روبن ومع اصواته، بدءاً من الانفجار الصاخب لموسيقى الميتال إلى صوت الذبذبات الداخلية التي ترافق تدهور حالة روبن السمعية والنفسية. يجذبنا الفيلم باصواته وصمته. ويتجاوز ذلك عبر رحلة النضال الفردية لروبن الذي يحاول ان يتقبل نفسه ويجد مكاناً له في العالم. يتغير الواقع في الفيلم مع تغير الاصوات التي نسمعها ويسمعها روبن. يستخدم الصوت في الفيلم بالتوازي مع حالته العقلية والنفسية. مزيج الأصوات بين داخل عقل وجسد روبن والخارج، يسمح لنا بفهم تراكم الاحاسيس التي توثر في كل افعاله. يرهق الشريط آذاننا، ولا يريحها لغاية نهاية الفيلم وسط صراخ الصمت. على الرغم من قوة القصة والسيناريو والإخراج، إلا ان الثقل الاكبر يأتي في الصوت... بعدما عمل مع اهم المخرجين والافلام في العالم: خطف نيكولا بيكير آذاننا في الفيلم وترشح باحقية لاهم جوائز هذا العام منها البافتا (ربحها في احتفال الامس عن فئة افضل صوت) ومن المتوقع ان يحصد جائزة افضل صوت في احتفال الاوسكار المقبل. هنا لقاء اجريناه مع بيكير:

من الفيلم

نيكولا بيكير في موقع التصوير

شفيف طبارة

■ في البداية، لنتكلم قليلاً عن الصوت في السينما. اكثرية صنّاع الأفلام في الدول العربية وحتى في أوروبا وأميركا لا يعطون للصوت وما يمكن أن يضيفه أهمية كبيرة، ما رأيك؟

ـ هناك اعتقاد خاطئ شاع في السنوات العشرين الماضية بأنّ الصوت مكلف، لكن الواقع أنها مسالة ثقافية؛ فالذين لم يتمكنوا من الوصول إلى التقنيات الصوتية المستخدمة لم يطوروا أدواتهم الخاصة، ولكن في كل مرة أعمل فيها مع صناع أفلام غرب، نعمل بطريقة جيدة ويكونون منفتحين جداً حول كيفية العمل. اليوم أصبح الحصول على الأدوات الصحيحة للعمل مع الصوت أقل كلفة. في فرنسا، لدينا المشكلة نفسها مع ثقافة «فيلم المؤلف». كل شيء عندهم مرتبط بالكتابة والقليل منهم يعطي أهمية للصوت، فغالباً ما يعتبر تفصيلاً ثانوياً يستعمل للزينة. يهتمون بالصوت فقط إن كان فيلماً تاريخياً أو موسيقياً. من وجهة نظري، هي مشكلة إنتاج في الدرجة الأولى حيث يتوافر المال بسهولة من «المركز الوطني للسينما والصور المتحركة» (CNC) فلا يهتمون ببذل جهد والتفكير في النموذج الأولي للفيلم أو في كيفية صنع الفيلم مع الصوت. لا يفكرون في عملية التوازن في الصناعة السينمائية، يفكرون بالطريقة نفسها سواء كان الفيلم يكلف ثلاثة ملايين دولار أو مليوناً واحداً. ستة أسابيع لتصميم ومونتاج الصوت وأسبوعان للمزج. حتى في الولايات المتحدة أو في إنكلترا، يكون الأمر مشابهاً، ولكن بالطبع بعض المنتجين والمخرجين يفهمون تحدي الصوت وهم منفتحون على التغيير. بشكل عام، صناع الأفلام المستقلة أكثر انفتاحاً من حيث عملية الصوت.

■ قبل الحديث عن الصوت في «صوت الحديد»، لنتكلم عن الصمت. كيف تمكنت من خلق هذا الصمت الصارخ؟

ـ إنها مسالة ديناميكية. المشهد الأول للفيلم مجنون، صوته عال وقوي جداً. أنشأ هذا المشهد نوعاً من المقدمة في المستوى العام للفيلم، ما مهّد لخلق شعوراً بالصمت من بعده. تماماً كأنك تضرب بدك بمطرقة مراراً وتكراراً، ثم تتوقف فجأة، فتشعر بارتياح كبير مفاجئ.

■ هل كانت طريقة استخدام الصوت ودوره مكتوبة في السيناريو؟

ـ المثير أنني التقيت بالمخرج قبل عام من التصوير، وقضينا أسبوعاً نتحدث عن جوانب مختلفة من الصوت في الفيلم. ثم عقدنا بعد ستة أشهر لقاء مع مدير التصوير لمحاولة إنشاء وجهة نظر سمعية ووجهة نظر مرئية. المخرج موسيقي وكاتب رائع، عملنا بشكل وثيق جداً، كنت في موقع التصوير، وكان المنتج مذهلاً يدفعنا للقيام بتجارب في الصوت. إن لم يكن لديك الكثير من المال وتريد أن تخرج بصوت جيد؛ فلا بد لمصمم الصوت والمنتج والمخرج ومدير التصوير والممثل من التعاون معاً.

■ هل كان روبن (ريز أحمد) في الفيلم يسمع ما نسمعه قبل إجراء العملية وبعدها؟ وكيف أمكنك محاكاة تجربة فقدان السمع وما يسمعه بالتحديد الذي يبدأ بفقدان سمعه؟

ـ قمنا باختراع سدادة للأذن حيث تمكنا من إرسال كمية من الضوضاء في أذن ريز أحمد لمحاكاة فقدان السمع. كان الأمر مثيراً جداً لأنه بطريقة ما عندما تواجه شيئاً من خلال جسدك، فإنك تتفاعل معه. لم تعد الأمور فكرية، ولكنها تحولت لتكون مكتوبة على جسدك وذاكرتك. حتى لو أن ريز أحمد لم يستعمل سدادة الأذن طوال الوقت، فقد اختبرها. العمل الكبير كان من قبل الممثل، إذا لم يكن لديك أداء مذهل، فلا يمكنك فعل ذلك. كنا قادرين على القيام بذلك بفضل ريز. قضى ريز أحمد الكثير من الوقت في مجتمع صمّ حقيقي، ما تعلمه وما نتعلمه من هذا المجتمع هو الانتباه. من خلال ذلك، استطاع واستطعنا الحصول على ما يركز عليه وما يشعر به، وأين يبحث أفي داخله أم في الخارج. وإن كان يحاول الحصول على معلومات من الخارج أم أنه يفكر فقط. حاولت أن أتتبع ذلك، ولهذا كل شيء بدا طبيعياً في الفيلم. قرات أخيراً كتاباً بعنوان «السينما الداخلية» لطبيب أعصاب اسمه ليونيل نقاش. يقول الكاتب إننا نحن الممثلون الرئيسيون لحياتنا. ومن خلال التفكير المعرفي، نحن نكون المخرجين الرئيسيين. الفيلم مبنيّ على وجهة نظر روبن (ريز أحمد) ومشابه جداً لما نختبره في الحياة الواقعية. لذلك، يمكن للجمهور إنشاء رابط قوي معه، خاصة عندما يصبح أصمّ. عندما كنت مع ريز، قضيت الكثير من الوقت في تسجيل صوته الداخلي باستخدام ميكروفونات محددة

خلف المخرج داريوس ماردير ومصمّم الصوت نيكولا بيكير تجربة سينمائية حسية تعتمد على الصوت وتعابير العيون والإيماءات ولغة الجسد

يمكنك وضعها على الجسد. لذلك ما نسمعه في الواقع معظم الوقت هو صوت ريز أحمد الداخلي... صوت الأنسجة والعظام.

■ بالنسبة إليك شخصياً، كمصمّم صوت عملت مع الكثير من المخرجين أمثال رومان بولانسكي، دانيي بويل، غاسبار نويه وغيرهم وفي الكثير من الأفلام المهمة مثل «جاذبية» لالفونسو كوارون، و«القادم» لدوني فيلنوف، و«أكس ماشينا» وغيرها، بماذا يختلف هذا الفيلم عن غيره؟

ـ قليلة هي الأفلام التي سمح لي فيها المخرج والمنتج بفعل ما أريد. إنني سعيد بكل ما فعلته، ولكن ما أريده حقاً هو السماح لي بالتجربة والعمل كما أريد.

■ ماذا عن مستقبل الصوت في السينما؟ هناك علامة استفهام كبيرة، بسبب كل ما يجري على الكوكب. ولكن ماذا عن الصوت، ألا ترى أن هناك اليوم ثورة في مفهوم الصوت في السينما؟

ـ نعم، في التسعينيات وبداية الألفية، سادت الموسيقى التصويرية الصاخبة للغاية إلى درجة أنك تنظر إلى الفيلم كما لو أنك بعيد عنه. شعر الناس اليوم أنهم ذهبوا بعيداً جداً وأنهم يريدون العودة إلى شيء أكثر إنسانية. ومع تطور الموسيقى، أصبح كثيرون يستمعون إلى موسيقى تحوي الكثير من التسجيلات، المؤثرات الخاصة، الآلات الصوتية... وهي موسيقى أكثر انفتاحاً. وأعتقد أن السينما دائماً ما تتاخر عشر سنوات، إذا ما قارناها بالموسيقى. السينما أكثر تحفظاً بطريقة ما. لذا أعتقد أن الوقت قد حان لاختراق عالم السينما فعلياً، وهو تحدٍّ قد نجح المخرجون الجدد ومصممو الصوت الشباب في تجاوزه، فهم أكثر تعاوناً وقدرة على تمييع فكرة التسلسل الهرمي، مع تلاشي الاستبداد من قبل المخرج والمنتج.

■ هناك خلاف نقدي وجماهيري حول نهاية الفيلم. بعضهم يقول بأن الفيلم كان يجب أن ينتهي في الحفلة، وليس كما انتهى فعلياً في الشارع.

ـ روبن (ريز أحمد) لا يمثل كل مجتمع الصمّ، ولا يمثل مجتمع غير الصمّ أيضاً. إن كان هذا ما يعتقده المتفرجون، فهم لم يفهموا موضوع الفيلم الذي يتعلق بالمرونة والقدرة على النمو. الفيلم لا يرتبط فقط بحقيقة أنك أصمّ أم لا. الصُم ينشئون مجتمعاً خاصاً وكما يقول جو (بول راكي) في الفيلم، فإن فقدان السمع، شيء لا يجب إصلاحه، وهي الفكرة التي كنت سأتوصل إليها لو كنت مكان روبن. أعتقد أن هذا إنساني جداً وهو سبب إعجاب الناس بالفيلم. روبن ليس بطلاً خارقاً، ولا شخصاً سيئاً. إنه إنسان هشّ يحاول القيام بأشياء من أجل نفسه وحياته. أنت لبناني، لذلك ستفهم ما أقوله، ولأن العيش في لبنان دائماً على حافة الهاوية... أتعرف، أطفالي يرعبهم لبنانيون وزوجتي نصف لبنانية، لذلك أنا مرتبط بلبنان. أتيت كثيراً من أجل «مواهب بيروت».

■ في النهاية، هل كتبت ما ستقوله عند تسلّم جائزة الأوسكار؟

ـ لا ليس بعد. أعتقد أنني سأوجه أولاً الشكر إلى فريقي، وليس فريق الصوت فقط، بل إلى كل من عمل في الفيلم. وأريد أن أقول إنّ العمل في الصوت ليس مسألة مال، بل إرادة. بعض الأشخاص عندما يكتبون السيناريو، يكتبون فقط حوارات وبعضهم يصفون الصور والأزياء والمزاج والموسيقى والصوت. إن نظام تمويل السينما خلق ارتباكاً، لأنه فقط انحصر بالصورة والحوارات، ولكن منذ بداية الثلاثينيات، أصبح صنّاع السينما يكتبون الصوت، وبدأوا بالتساؤل عنه، لذا هذا ليس شيئاً جديداً. من المهم حقاً أن يكون الناس منفتحين بشأن ذلك. أن تصنع سينما أكثر تعقيداً؛ فأنت تجعلها مغامرة أكثر لأن الحياة معقّدة وأصيلة للغاية، وإذا بدأت في إنشاء فيلم يتمتع بهذه القدرة، فيمكنك حقاً إنشاء سينما بكل ما في الحياة من معنى.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 12 نيسان 2021 العدد 4316

صورة وخبر

شارك المئات من المتطوعين الفلسطينيين، أمس الأحد، في حملة لتنظيف باحات المسجد الأقصى، استعداداً لاستقبال رمضان. ففلسطينيو القدس المحتلة والضفة الغربية يحرصون على أداء الصلوات في هذا الصرح خلال شهر الصوم. في هذا الإطار، قال مدير عام جمعية «الإغاثة 48» غير الحكومية، غازي عيسى، إنّه «جاء من الداخل الفلسطيني مئات المواطنين في 120 حافلة إلى المسجد الأقصى، ضمن فعاليات معسكر «القدس أوّلاً» الذي يُقام للعام الـ 12 على التوالي». (مصطفى الخروف ــ الأناضول)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

ثغرةُ الضنى

ما تَهيّأ لي أنه ليس أكثرَ من صدعٍ طفيفٍ في حائط
لم يكن مجرّدَ صدعٍ طفيفٍ في حائط.
كان الثغرةَ التي أَحدَثَها الضنى (ضنى الوحيدين، الخائفين، المغلوبين على أحلامهم) في سقفِ قلعتي وغشاءِ قلبي.
ثغرةُ الضنى، وميزابُ الزفراتِ والدموع.
: ثغرةُ الليل.

مُواساة...

مُتَنَعِّمةً بأنفاسِ ضيوفِها الراقدين
ومُقتاتةً على دخانِ أحلامهم وأسمالِ جثامينهم:
أَينَعُ ما تُطلِعهُ الأرضُ مِن أعشابها وزهورِ براريها
تلك التي تَطلعُ في حدائق الجبّانات
وبين شقوقِ مهاجعِها العامرة.
..
: الموتُ يُواسي.

هيّا نحكي... «قصصكم بالبيت»

في ثاني أربعاء من كل شهر، يواصل فريق «وصل» (استديو لبن)، تقديم فرصة للجمهور لـ «المشاركة والاستماع ومشاهدة قصصكم ومشاعركم تُعاد على الخشبة من خلال فريق من الممثلين والموسيقيين المحترفين». انطلق هذا النوع من العروض العام الماضي في ظل الإجراءات التي فرضها فيروس كورونا. هكذا، نُقلت فعّاليات «قصصكم عَالمسرح» إلى الفضاء الافتراضي، لتصبح بعنوان «قصصكم بالبيت». أما الموعد المقبل، فسيكون بعد غدٍ الأربعاء عبر تطبيق «زوم»، فيما يؤكّد القائمون على النشاط أنّ «المساحة مفتوحة، والأمل موجود... المسرح باقٍ، وصامد ليظل مجتمعنا صامداً». مسرح إعادة التمثيل، مرتجَل وقائم على قصص شخصيّة يشاركها الجمهور ويعيد الممثلون إحياءها مباشرة.

«قصصكم بالبيت»: بعد غدٍ الأربعاء ـ س: 20:30 ـ تطبيق «زوم».

شيرين صيقلي: الحرية وفلسطين

يعود قسم الدراسات التاريخية في جامعة The New School النيويوركية بسلسلة محاضراته التي أطلق عليها اسم Critical History Today، التي تستند موضوعاتها إلى «التزامنا المشترك بتطوير أساليب التحليل التاريخي التي تتناول اهتمامات الحاضر الملحّة والتي تعزز الارتباط الصارم بين التاريخ وفروع أخرى من العلوم الإنسانية والاجتماعية»، بحسب تعبير المنظّمين عبر صفحة النشاط على فايسبوك. في 20 نيسان (أبريل) الحالي، تلقي الأستاذة المساعدة لمادة التاريخ في جامعة كاليفورنيا في سانتا باربرا، شيرين صيقلي (الصورة)، محاضرة عبر منصة «زوم»، متحدّثة عن «مسألة الوقت: العرق والحرية وفلسطين».

محاضرة للأكاديمية شيرين صيقلي: الثلاثاء 20 نيسان ـ س: 19:00 بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا).

«مقامات» في 2021: حب ومشاريع أخرى

رغم صعوبة الأوضاع على أصعدة مختلفة، تواصل «مقامات» تنظيم الأنشطة والعمل، انطلاقاً من الرغبة والإصرار على الاستمرار وأملاً في أيام أفضل. في هذا الإطار، شاركت الفرقة المتخصّصة في مجال الرقص المعاصر في إقامة فنية في كنيسة القديسة مارى في أنوناي في فرنسا، في إطار التحضير لعرضها المقبل Cent Mille Façons de Parler. العمل مستوحى من قصائد الحب لجلال الدين الرومي ومنهجيته حول الدين والمجهول عن طريق ممارسة فلسفية يشكّل الحب جوهرها. أما في Origami Cosmos، فيدعو عمر راجح الراقصَين ميا حبيس وتشارلي برينس للعمل معه على أداءات منفردة قصيرة حول أسئلة حميمة وأساسية للغاية بشأن الذاكرة والرقص والهوية.

وللمقيمين في لبنان، توفّر «مقامات» صفوف رقص مجانية من خلال برنامج Free Spaces في بيروت ودير القمر، بالشراكة مع معهد «غوته»، وبالتعاون مع «أمالغام» و«المعهد الفرنسي» في دير القمر.

وبالنسبة إلى العروض الرقمية، تضم منصة البثّ Citerne.live عناوين جديدة، من بينها مشاريع مشتركة مع برنامج Mercat de Les Flors، وعرض Toumaï وغيرها.

وفي غضون ذلك، سيكون الجمهور، في منتصف شهر أيار (مايو) ونهاية حزيران (يونيو) المقبلَيْن، على موعد مع نسخة مميزة من «مهرجان بيروت الدولي للرقص المعاصر» (BIPOD) تحت عنوان Architecture of a Ruined Body. وفيها، ستنقسم العروض بين بيروت، بلفور، رام الله، نيقوسيا، إسطنبول، الإسكندرية، باري وليون. تسائل هذه الدورة الاحتمالات المتبقية للجسد، نقاط الضعف، المرونة أو التمرد والوجود في لحظات الأزمات.

شاركت الفرقة في إقامة فنية في انوناي في فرنسا

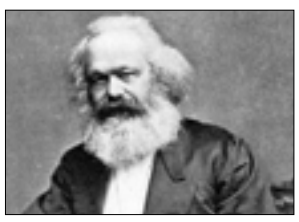

الماركسية والدين: أكثر من «أفيون»

تحت عنوان «الماركسية والدين. أكثر من أفيون»، تحتضن منصة «زوم»، في 21 نيسان (أبريل) الحالي، لقاءً حول عبارة الفيلسوف والاقتصادي الألماني كارل ماركس (الصورة) «الدين أفيون الشعوب». ينطلق النقاش من هذه الكلمات التي يعتبرها المنظّمون مجرّد «جزء من الحكاية»، لأنّ ماركس وصف الدين أيضاً بأنّه «قلب عالمٍ لا قلب له، وروح ظروف بلا روح». و«في المرة الوحيدة التي استولى فيها حزب ماركسي حقيقي على السلطة. في روسيا عام 1917. لم يتم تضمين الإلحاد في برنامج البلاشفة. بل رحبّوا بالمؤمنين اليساريين في الأحزاب الشيوعية». هكذا، يطرح اللقاء سؤالاً أساسياً حول «ما هو التحليل الماركسي الفعلي للدين، وجذوره ودوره في مجتمعنا اليوم؟».

الأربعاء 21 نيسان ـ س: 21:00 ـ «زوم» (رمز النشاط: 4971961801)

الإثنين 12 نيسان 2021 العدد 144
Lundi 12 Avril 2021 no144

الأخبار

رأس المال

في العدد

03-02
مارك أيوب، ماهر سلامة
رفع الدعم عن قطاع الطاقة: نماذج الصدمات وتداعيات التضخم

04
شادي جبّور
أين لبنان من اقتصاد الفضاء؟

05
حسن شقراني
لبنان بؤرة جوع، الدين العام يتراجع

06
ماهر سلامة
تحوّلات الاقتصاد أثناء الأزمات وبعدها

08
زياد حافظ
هل لبنان بحاجة إلى أموال من الخارج؟

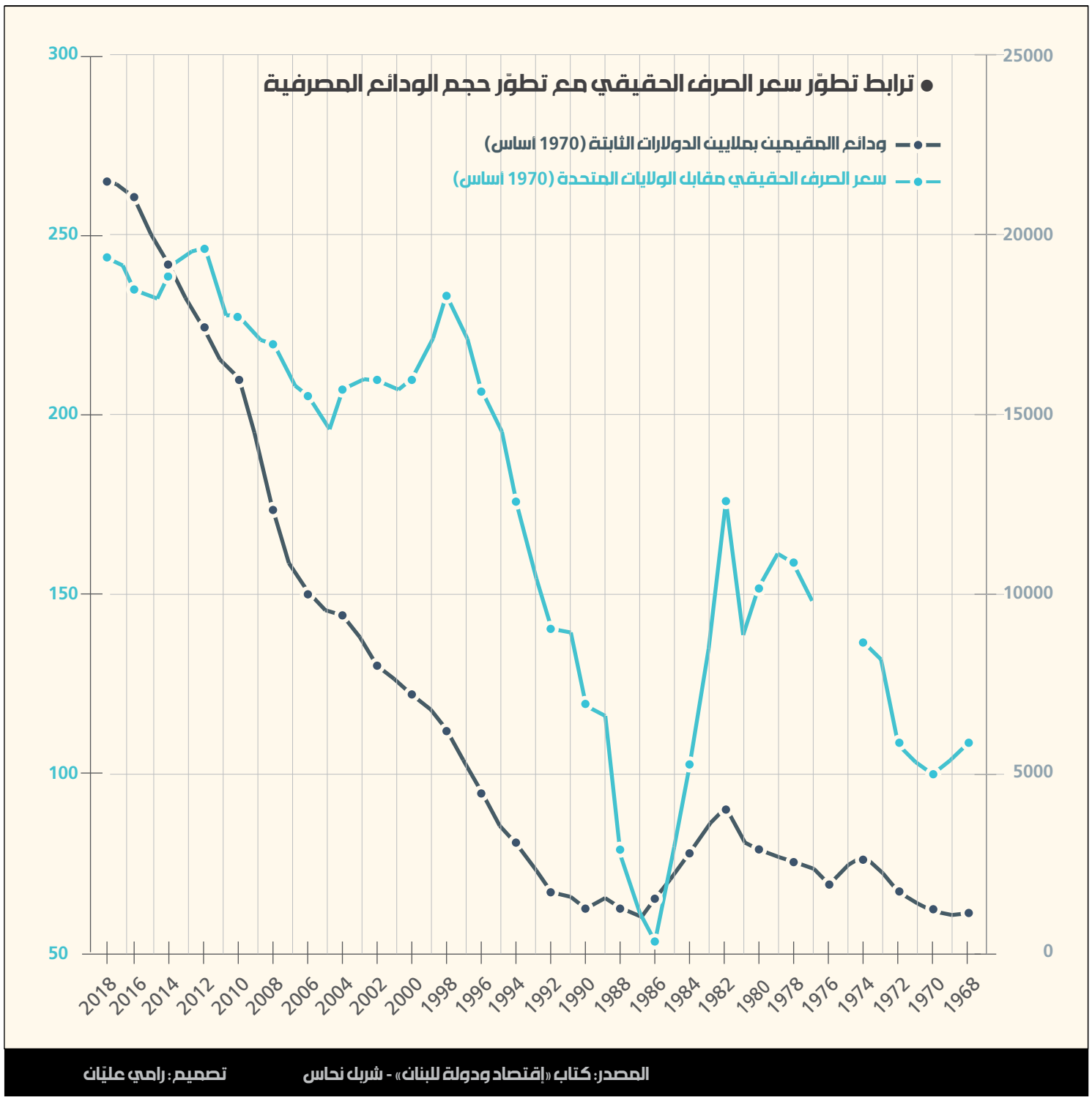

هل يعود سعر الصرف إلى «نقطة التوازن»؟

لماذا ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الليرة إلى 15 ألف ليرة؟ الإجابة المختصرة هي «الأزمة». لكن هناك إجابات ثانية عن هذا الانزلاق الهائل. تعدّدية أسعار الصرف تخطّت قاعدة الاحتساب التقنية لسعر الصرف، وحفّزت طبقات أخرى من العوامل التي لا تظهر إلا نادراً

محمد وهبة

في كتابه الصادر في 2003 بعنوان «حظوظ اجتناب الأزمة وشروط تخطّيها» احتسب صاحب الخبرة النقدية والمالية والاقتصادية شربل نحاس، سعر الصرف الفعلي وتطوّره بين 1993 و1998. يومها أسماه «مؤشّر التكافؤ» الذي كشف عن تضخّم في السعر بنحو 1,5 مرة. أما في كتابه الصادر أخيراً بعنوان «اقتصاد ودولة للبنان» فقد احتسب نحاس تضخّم سعر الصرف الفعلي بنحو 2,5 مرة، لكنّه يعتبر أن هناك تصحيحات ضرورية على هذا المؤشر تجعله يتضاعف ثلاث مرّات. باختصار يعتقد نحاس أن سعر الصرف الفعلي يصل إلى 4000 ليرة مع هامش ارتفاع وانخفاض ضئيل جداً. وهذا الرقم لم يتغيّر كثيراً إذا احتُسبت مؤشرات عام 2018 بالحسبان حتى إن الأمر يمكن أن يبقى مقبولاً حسابياً لغاية منتصف 2020. لكن ذلك لم يحصل. بل ما حصل هو الآتي: تدهور بسعر الصرف بشكل هائل يتخطّى ما يسميه «نقطة التوازن». لماذا تسمّى نقطة التوازن؟ لأنها تعبّر عن سعر الصرف الفعلي في ذلك الوقت. بمعنى آخر، لو أجرينا تصحيحات طوعية اعتباراً من 2018 أو حتى في 2019 أو حتى لغاية منتصف 2020، كان بالإمكان تلافي الارتفاع الهائل في سعر الصرف الذي نشهده اليوم. نقطة التوازن تعني بتعبير أصرح وأدقّ، أنه السعر الذي يجب اعتماده في عملية التصحيح الطوعية.

ونقطة التوازن تستند إلى قاعدة حسابية. فسعر الصرف الفعلي يعكس علاقة الأسعار الداخلية للبنان (أو أي بلد في العالم) مقابل الأسعار الداخلية للدول التي يتبادل معها تجارياً. طبعاً يجب الأخذ في الاعتبار أن وزن كلّ بلد في هذا المبادلات التجارية مختلف. حجم تبادلات لبنان مع الصين تختلف عن حجم تجارته مع أميركا أو فرنسا أو اليابان أو السعودية... تقنياً يتم منح كل بلد وزناً في مبادلات لبنان التجارية من أجل تحديد سعر الصرف. بهذا المعنى، لا يمكن أن يكون سعر الصرف ثابتاً إلا بمقدار ارتفاع أو انخفاض الأسعار الداخلية مقارنة مع الخارج، وتعديله يعكس تعديلات الأسعار الداخلية تجاه الخارج. هذا الأمير يثير السؤال الآتي: طالما لبنان كان وما زال يعيش في عجز تجاري متزايد مع الخارج، فلماذا كان سعر الصرف ثابتاً؟ هل هذا أمر صحيح اقتصادياً؟ طرح هذه الأسئلة مهمّ لأن الناس ما زالوا يسألون عن أمرين: متى ينخفض سعر الصرف؟ وأي مستوى سيثبت عليه؟ القاعدة الحسابية تشير إلى أنه في السابق كانت قدرتنا الشرائية مرتفعة لأن النموذج الاقتصادي للبنان كان يموّل الزيادة في هذه القدرة عبر استجلاب المال من الخارج، سواء أتى عن طريق الاستدانة المباشرة للحكومة، أو الاستدانة عبر المصارف (الودائع وتحويلات المغتربين)، أو الاستثمارات... طبعاً لكل من هذه العناصر مفاعيل مختلفة على سعر الصرف، لكن اعتمادنا على الاقتراض من الخارج كان أكبرها.

المقصود أن الاستدانة من الخارج كانت تموّل ثبات سعر الصرف ورفع القدرة الشرائية لليرة. الليرة، والمداخيل المحلية ليست قوية إلا بمقدار ما تبتلع من دولارت أتت من الخارج. هذا يعني أنه لولا هذه الدولارات لكان سعر الصرف قد بلغ 4000 ليرة في 2018، أو على الأقل هذا ما تقوله الحسابات. وتبقى قاعدة الحساب قائمة تقنياً، إلا أن مفاعيلها تتدنى لمصلحة طبقات أخرى من هذه القاعدة لا تظهر إلا نادراً. فهناك طبقة تعددية سعر الصرف التي ظهرت في مطلع الأزمة واستمرت لغاية اليوم. هذه الطبقة الجديدة لاحتساب سعر الصرف، خلقت مساراً «جهنمياً» في الأزمة اللبنانية. فمن أجل إطفاء الخسائر في النظام المصرفي، كان هناك سعر صرف يبلغ 1507,5 ليرات وسطياً لسلع وعقود محدّدة، وهناك سعر صرف آخر لسحب الودائع من المصارف بقيمة 3900 ليرة لكل دولار، وسعر صرف حرّ بلغ أمس 12750 ليرة لكل دولار. اللافت، أنه في ظل هذه التعددية تنشط عوامل المضاربة وتنفخ دينامية التسعير الأساسية وصولاً نحو ما يسمى «التضخم المفرط»، أي عندما تصبح أسعار السلع وأسعار العملة والتوقعات تتغذى على نفسها ضمن حلقة مغلقة.

باختصار، يشير نحاس إلى أن «تعددية أسعار الصرف لغايات إطفاء الخسائر، عطّلت إمكانية الانتقال إلى سعر صرف مستقرّ وأدّت إلى استنزاف الدولارات الباقية في مخزون مصرف لبنان، وفاقمت الاختلال في الإنتاج المحلي وعزّزت القوة الشرائية مقابل السماح بالهدر والفساد والمضاربات...». ما يقصده أن الأمل بعودة سعر الصرف إلى نقطة التوازن يتضاءل وربما لم يعُد موجوداً، بل بات الأمل يقتصر على عدم الدخول في جولة جديدة وطويلة المدى من التضخم المفرط. سعر الصرف لن يكون ثابتاً، والعودة إلى نقطة التوازن تصبح مستحيلة يوماً بعد يوم.

رفع الدعم في قطاع الطاقة

نماذج الصدمات المفاجئة والتدريجيّة

مع استمرار انخفاض احتياط المصرف المركزي بالعملات الأجنبية، يكثر الحديث عن الحاجة إلى إطلاق خطة لترشيد دعم السلع الأساسية ولا سيّما المشتقات النفطية من دون أن تتضح آلية هذه الخطة، والتداعيات الاجتماعية التي ستترتب على مختلف شرائح المجتمع، وأين سيتمّ توظيف أموال الدّعم ضمن شبكة الامان الاجتماعي المرتقبة

مارك أيوب

لطالما شكّل الدّعم في قطاع الطاقة، جزءاً لا يُستهان به من موازنات الدّول، فقد بلغت قيمة الدّعم العالميّة المباشرة للقطاع، بما في ذلك المشتقات النفطية والطاقات المتجدّدة والطاقة النوويّة، ما لا يقلّ عن 634 مليار دولار في عام 2017، منها 447 مليار دولار استُخدمت لدعم المشتقات النفطية وحدها. ومع الاعتماد المتزايد على الطاقات المتجدّدة والتزامات قمم المناخ، يُتوقّع أن تنخفض قيمة الدّعم العالمية بين عامَي 2017 و2030 من 634 مليار دولار إلى 466 ملياراً وأن تُراوح عند هذا الحدّ حتى عام 2050.

تستحوذ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) على نحو نصف قيمة هذا الدّعم العالمي (أو 48%)، كون معظم البلدان فيها هي من البلدان المنتجة للنفط، ويشكّل نظام الدعم فيها جزءاً من تاريخ المنطقة. بدأ هذا الدعم بين عامَي 1940 و 1970 كمحاولة لإشراك الشعوب في الاستفادة من هذه الثروات وحمايتها من تقلبات الأسعار. وفي جولة مقارنة سريعة على متوسّط أسعار المشتقات النفطية بين مختلف مناطق العالم في عام 2013، تتميّز منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن غيرها من خلال امتلاكها، إلى حد بعيد، أدنى متوسط الأسعار الإقليمية من هذه المشتقات.

بين عامَي 2010 و2014، شهدت المنطقة موجة غير مسبوقة من عمليات ترشيد دعم الطاقة والغذاء، ربما لم تشهدها أي منطقة أخرى. وتزامنت هذه الموجة، من منظور اجتماعي وسياسي، مع الحروب أو الثورات السياسية أو الاضطرابات الاجتماعية. وقد اختلفت نماذج رفع الدّعم بين دولة وأخرى. بعضها اتّبع مقاربة راديكالية (كالجمهورية الإسلامية الإيرانية والأردن)، أو تصاعدية (كالمغرب وتونس)، وبينهما من اعتمد دفع تعويضات نقديّة مباشرة كجزء من برامج مع صندوق النقد الدولي مقابل آخرين لم يفعلوا ذلك، إضافةً إلى نماذج أخرى حاولت تطبيق الإصلاحات قبل أن تتراجع عنها بسبب المعارضة الشعبية (كما حصل في اليمن).

لذا، لا بدّ من تسليط الضوء على بعض هذه النماذج والتطلع إلى العبر والدروس المستقاة من كلّ منها، لمعرفة ما يمكن تطبيقه في لبنان من عدمه، حيث يتمثّل الدّعم بتأمين المواد الأساسية على سعر الصرف الرسمي (1500 ليرة مقابل الدولار) فيما سعر الصرف الفعلي أصبح يزيد عن 10 أضعاف هذا المبلغ، في ظل سوق داخلية احتكارية ونقص حادّ في العملات الأجنبية.

إيران: البدائل الاجتماعية

في عام 2010، نفّذت إيران أكبر عملية تصحيح للدعم في المنطقة من دون رفع قيود الأسعار. سبقت عمليّة التصحيح، حملة مشاورات مكثّفة وفعّالة مع أصحاب المصلحة وعامة الناس، يديرها متحدث خاص باسم الحكومة، لشرح أسباب رفع الدّعم وكلفته الباهظة وقيمة الوفر المرتقب في الموازنة العامة، وآلية إعادة توزيع الإنفاق على الأولويات الأساسية من تعليم ورعاية صحية واجتماعية وبنى تحتية...

أثّرت هذه العملية بشكل كبير على الأسعار، فارتفعت خلال النصف الأول من عام 2011 بمتوسط زيادة يوازي 30% وزيادات ذروة بنحو 100%. كذلك انخفض استهلاك المشتقات النفطية مثل البنزين والغاز السائل بنسبة 10%، وقدّرت الحكومة إجمالي الوفر الحاصل من عملية رفع الدعم بما يعادل 15 مليار دولار أميركي في عام 2012.

180
دولاراً
هي قيمة التوزيعات النقدية الإيرانية لكل ربّ أسرة من أربعة أفراد ولمدة ستة أشهر تعويضاً عن رفع الدعم عن المحروقات

استعاضت الحكومة عن هذا الارتفاع بتحويلات نقدية مباشرة لكل رب أسرة بمتوسط بلغ 180 دولاراً أميركياً لأسرة مكوّنة من أربعة أفراد خلال الأشهر الستة الأولى، أي نحو نصف الحد الأدنى للأجور في ذلك الحين. وفُتحت حسابات مصرفية لمعظم المواطنين حيث أودعت التحويلات النقدية فيها قبل رفع الدّعم، وتوزّعت على النحو الآتي: 30% للصناعات المحلية، 20% للمؤسسات الحكومية، و50% للمواطنين. من جهة أخرى، أطلقت الحكومة بالتوازي مخططاً إسكانياً كبيراً من خلال بناء مجمعات سكنية بأسعار مقبولة للفئات الفقيرة والمتوسطة.

إنّ العبرة الرئيسية التي يمكن استخلاصها من النموذج الإيراني هي الجدوى السياسية لأي عملية رفع للدّعم، إذا ما كانت مصحوبة بخطة طويلة الأمد، وببدائل واضحة، تُستخدم من أجل التحول نحو كفاءة أكبر في استخدام الطاقة.

الاردن: التدابير الاحترازية

يشبه النموذج الأردني إلى حدّ ما النموذج الإيراني لجهة الإجراءات المعتمدة. فقد دأبت السلطات الأردنية منذ عام 2008 بتطبيق برنامج رفع للدّعم وتحرير أسعار المشتقات النفطية. وبسبب المعارضة الشعبية الدائمة، كانت هذه البرامج تفشل. إلا أنه في تشرين الثاني 2012، وبشكل مفاجئ، ألغى الأردن الدّعم على الوقود واستأنف في كانون الثاني 2013 آلية تعديل تلقائية للأسعار الشهرية للمحروقات التي تم تعليقها في أوائل عام 2011. وترافق ذلك مع حملة تواصل عامّة مع كل فئات المجتمع لإظهار مدى التزام الحكومة بالإصلاح، والآثار المترتّبة على الاقتصاد من جراء رفع الدعم، بالإضافة إلى تدابير احترازية تمثّلت بتجميد سعر الخبز، وتعديل تعرفة النقل العام وفقاً لأسعار الوقود الجديدة.

سمحت هذه الإجراءات للأردن، في ما بعد، بالحصول على تسهيلات مالية من صندوق النّقد الدولي بقيمة مليارَي دولار لمواجهة تداعيات أزمة النزوح السوري في حينه. ومن أجل التخفيف من الأثر الاجتماعي المحتمل لارتفاع الأسعار، تم إدخال التحويلات النقدية المباشرة كما حصل في إيران. ففي غضون أسبوع من رفع الدّعم، أعلنت الحكومة أنّ الأسر الأردنية الفقيرة ستتلقى مساهمة نقدية مباشرة بقيمة 99 دولاراً أميركياً (أو 70 ديناراً) للفرد كل أربعة أشهر، وتصل إلى حدّ 420 ديناراً للأسرة في العام، علماً بأن هذه الإجراءات طاولت نحو 70% من السكان.

على صعيد الكهرباء، تمت زيادة التعرفة للقطاعات الاقتصادية والأسر ذات الدخل المرتفع بمعدّل ثلاث مرات منذ أيار 2012 كجزء من إستراتيجية لضمان عودة شركة الكهرباء الوطنية (NEPCO) إلى طريق الربحية.

ساهمت هذه الإجراءات في تهدئة حال الاحتجاجات الشعبية، ولم تؤد عملية رفع الدّعم إلى أي ردة فعل جماعية.

447 مليار دولار استُخدمت لدعم المشتقات النفطية حول العالم

المغرب: رفع الدعم التدريجي

يشكل المغرب نموذجاً مثيراً للاهتمام في ما يتعلّق بعمليّة رفع الدّعم لكونه واحدة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي لم تكتفِ برفع أسعار المشتقات النفطية فحسب، بل ربطتها بالأسعار العالمية (price indexation). فالأسعار يتم تعديلها مرتين شهرياً من قبل الوزارات المختصّة، علماً بأن تطبيق رفع الدعم بدأ في أيلول 2013.

في عام 2011، قرّر المغرب تجميد أسعار المشتقات النفطيّة رغم ارتفاع الأسعار العالمية واعتماد البلاد على الاستيراد لاحتياجاتها المحلية. جاءت هذه الخطوة كردّ مباشر على الاحتجاجات الشعبية في البلدان المجاورة وفي المغرب أيضاً. سرعان ما أدى هذا القرار إلى تضخم سريع في فاتورة دعم الطاقة.

أدّت الجولة الأولى من الزيادات في أسعار الطاقة في عام 2013 إلى خفض كلفة الدعم بمقدار النصف تقريباً لتصل إلى نحو 4,1 مليارات دولار أميركي سنوياً، أو 10% من الإنفاق الحكومي. واستمرّت عمليّة الرفع التدريجية خلال عامَي 2014 و 2015 باستثناء أسعار الكهرباء، الى أن رُفعت هذه الأخيرة في تموز 2014، كجزء من إعادة هيكلة الشركة الوطنية للكهرباء (ONE)، بينما ظل الغاز المسال الذي يُستخدم بشكل أساسي للتدفئة، مدعوماً بشكل كبير.

اتّبع المغرب خلال هذه العملية استراتيجية تواصل شاملة ومنسقة بشكل جيد وشمل ذلك: نقاشات تلفزيونية وإذاعية عامة، ومقالات صحافية، وإعلانات... من خلال الآلية التصاعدية، ذوي الدّخل المرتفع والقادرين على تحمل أسعار أعلى كالمستهلكين الصناعيين والمصانع الكبرى وأصحاب السيارات الفخمة.

تونس: آلية التفاضية

اضطرت تونس إلى الشروع في عمليّة رفع الدعم في عام 2012 بسبب القيود في الموازنة العامّة. بين عامَي 2005 و 2013، تضاعف الإنفاق على الطاقة والغذاء والنقل أكثر من ثلاثة أضعاف وارتفع من 2% من الناتج المحلي الإجمالي إلى 7% في عام 2013 بسبب ثورة 2011 والتدهور الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي الذي أعقب أحداث الثورة. إلا أنه في عام 2012، بدأت الحكومة التونسية تنفيذ استراتيجية تدريجية لخفض الدعم وترشيد الإنفاق العام. فارتفعت مباشرة أسعار البنزين والديزل والكهرباء بنسبة 7%، تلتها زيادات مماثلة في عام 2013.

ومن أبرز الإجراءات التي اتُّخذت لخفض دعم الطاقة لشركات الإسمنت إلى النصف حتى إلغائه بالكامل في عام 2014، وإدخال تعرفة كهرباء للأسر التي تستهلك أقل من 100 كيلوواط ساعة شهرياً. وبالتوازي مع ذلك، أدخلت الحكومة مجموعة إصلاحات اجتماعية من شأنها التخفيف من تأثير رفع الدعم، ومنها: إطلاق سياسة إسكانية (لم يتم تنفيذها فعلياً)، زيادة الإعفاءات الضريبية للأسر الأكثر فقراً، وتوسيع مروحة برنامج التحويلات النقدية المباشرة لتشمل أكبر شريحة ممكنة من الشعب، وترافق ذلك مع حملة تواصل شاملة.

اليمن: فشل رفع الدعم

يشكّل النموذج اليمني مثالاً لعدم نجاح إجراءات رفع الدّعم الى حد كبير على مدى عدة سنوات. بدأت عمليّة رفع الدعم في اليمن في عام 2005 بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. بلغ الإنفاق من الموازنة اليمنية على دعم الوقود في عام 2008 أكثر من 34% من إجمالي الإنفاق الحكومي، أي أكثر من مرة ونصف مرة الإنفاق على التعليم والصحة مجتمعين.

تضمّنت الإجراءات الأولية عدة جولات من الزيادات في الأسعار التي رفعتها بأكثر من الضعف بين عامَي 2005 و 2010. في هذه الأخيرة، أدخلت الحكومة زيادات إضافيّة بنحو 30% على الوقود، وبنسبة 100% على الغاز المسال. وتبع ذلك في عامَي 2011 و 2012 زيادات في أسعار البنزين بنسبة 66% والديزل بنحو 100%. وفي عام 2014، قرّرت الحكومة إلغاء الدعم نهائياً ما أدّى إلى زيادة الأسعار بنسبة تُراوح بين 60 و90% بحسب المنتج، لكن هذه الخطوة افتقرت إلى حملة إعلامية مناسبة، وأسفرت عن احتجاجات عنيفة أجبرت الحكومة على التراجع جزئياً عن خطواتها في أيلول من العام نفسه. وكان يؤمل من هذه الجولة الأخيرة من الزيادات القيام بتدابير لتوسيع التمويل لصناديق الرعاية الاجتماعية، إلّا أن ذلك لم يحصل، وأتت الحرب اليمنية لتبعد الموضوع من سلّم الأولويات.

مصر: ارتفاع اسعار الكهرباء

ارتفعت نسب دعم المشتقات النفطية في مصر بمعدّل 26%بين عامَي 2002 و 2013، وزادت حصتها في الموازنة من 9% في عام 2002 إلى 22% في عام 2013، وحصتها من الناتج المحلي الإجمالي من 3% إلى 7% في الفترة نفسها. اضطرت الحكومة في بداية عهد السيسي في تموز 2014 الى زيادة أسعار جميع أنواع الوقود باستثناء الغاز المسال، وإعلان خطة تمتدّ لخمس سنوات تُرفع خلالها الدّعم بالكامل. نتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي والوقود للاستخدام التجاري بنسب كبيرة، وارتفعت أسعار الكهرباء لجميع المقيمين بنحو 50%.

يشكّل النموذج المصري مثالاً لكيفيّة استخدام الدّعم كذريعة لمعالجة التضخّم الإنفاقي في موازنات الدول، إلّا أنّه يؤشر أيضاً إلى دور النظام السياسي ومتانته والتزامه في تطبيق إجراءات كهذه، واختيار التّوقيت السياسي المناسب الذي لا يؤدي إلى ردّة فعل شعبية معاكسة.

الوصفة السحرية

من كلّ ما تقدّم، يتبيّن أن ما من قاعدة واحدة أو مقاربة منهجية موحّدة أو حتى وصفة سحريّة لموضوع رفع الدّعم أو ترشيده، لكنّ المقارنة هي أن الدول المذكورة لم تكن في حالة إفلاس كما هي حالة لبنان اليوم، يتناثش سكانه المواد المدعومة، على قلتها، حتى قبل رفع الدعم، والذي سيرفع أسعار كل شيء، فيما إمدادات السلع لن تكون مضمونة.

من الأساسي أيضاً أن يتمّ طرح هذا الموضوع من منظار أي دولة نريد وما هي نوعية الخدمات التي سيتمّ تقديمها للمجتمع بعد رفع الدّعم؟ كما أنّ طرح الموضوع لا بدّ من أن يُقترن بتوفير أمور أساسية تتعلّق بخطة نقل مشترك تحلّ مكان السيارات الخاصة، وخطة سكن، ورعاية صحيّة شاملة، وغيرها من الأمور الحيوية التي تحتاج إلى وجود دولة تبتكر الحلول السياسية وتطرح نماذج اقتصادية بديلة.

إلام يهدف الدّعم اساسا؟

عادةً تنشأ سياسات الدّعم نتيجة تدخّلات متعمّدة من الحكومات، أو كتداعيات غير مقصودة ناتجة من قرارات سياسية، أو نتيجة إخفاقات السوق. إنّ دعم قطاع الطاقة ليس بالضرورة سيئًا بحد ذاته، لكن إقراره يعتمد بشكلٍ رئيسي على آليات التنفيذ والأهداف التي يؤمل بلوغها من خلاله، وعلى تفاعل الدعم مع أولويات سياسية أخرى.

يهدف الدعم في قطاع الطاقة الى تحقيق أهداف محددة، أبرزها:

- تأمين طاقة/مشتقات نفطية بكلفة مقبولة للفئات الاجتماعية الميسورة.
- تصحيح الأسواق من خلال أخذ بعض العوامل الخارجية غير المسعّرة في الاعتبار.
- تحفيز التطوّر التكنولوجي وخفض أكلاف بعض التقنيات الجديدة.
- تقليل الاعتماد على الاستيراد وتعزيز أمن الطاقة.
- خلق دورة اقتصادية ووظائف جديدة.

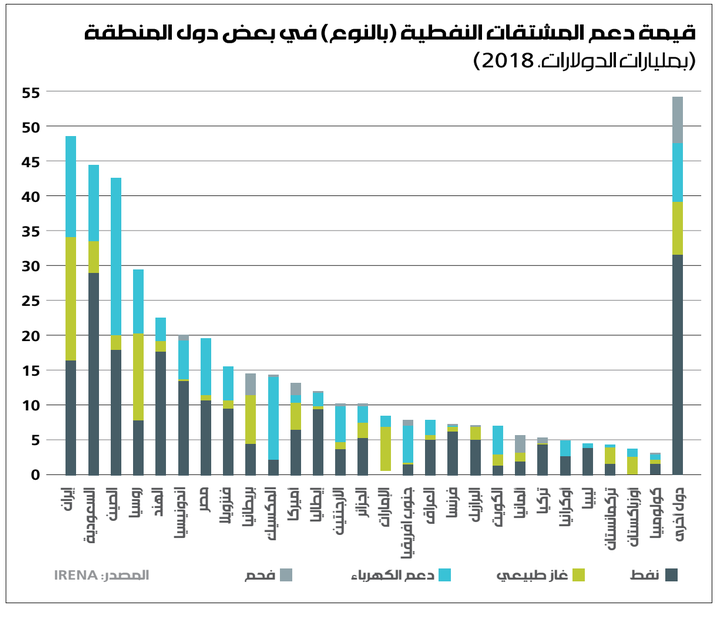

ماذا عن التضخّم؟

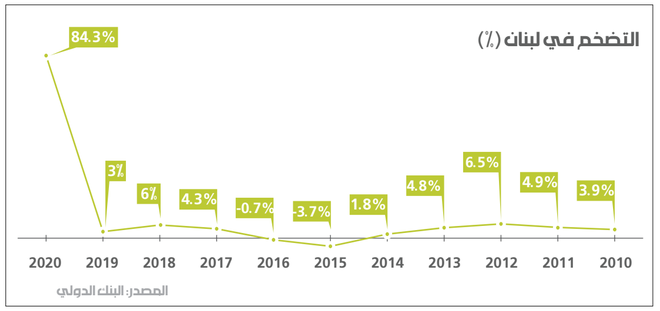

تستسهل الحكومات دعم الطاقة سواء للمشتقات النفطية أو للكهرباء، لكن يصعب عليها الخروج منه. فالتداعيات الاقتصادية والاجتماعية تكون كارثية. هذا ما يحصل اليوم في لبنان، وهذا ما حصل في عدد من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا أيضاً. قلّة من الدول فقط تمكّنت من تخطّي هذا المسار الكارثي بأكلاف متدنّية

ماهر سلامة

الطبقات الميسورة تستفيد من الدعم أكثر. هذه الخلاصة التي يتم التركيز عليها في الدراسات الصادرة عن المؤسّسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين بشأن الدعم الذي يُنفق على الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يتم إثبات هذا الأمر باعتباره سبباً أساسياً لعجز موازنات الحكومات، ولتسويق آلية دعم بديلة تتضمّن تسديد دفعات نقدية مباشرة للفقراء. خلاصة كهذه هي صحيحة نسبياً، لكنها تركّز على جانب واحد يتعلق بالإنفاق الحكومي والمؤشرات المالية وتغفل النتائج الاقتصادية لرفع الدعم عن الطاقة، سواء الدعم للمحروقات المستخدمة في نقل الأفراد والبضائع، أو المستخدم في الإنتاج الصناعي والزراعي. إجراءات كهذه تسميها هذه المؤسسات الدولية «إصلاحات»، إلا أنها تتجاهل التداعيات التي قد تكون أكثر إيلاماً من استمرار الدعم. فبمجرّد رفع الدعم، سترتفع معدلات التضخّم وستتقلّص القدرة التنافسية الخارجية للمنتجات المحلية.

إيران قد لا تكون مثالاً نموذجياً في حالة وقف دعم المحروقات والطاقة بالمقارنة مع لبنان، لأنها بلد منتج للنفط. لكن السلوك الإيراني في التعامل مع هذه المسألة يستحقّ التوقف عنده. فعندما قرّرت الدولة، وقف الدعم على مراحل متدرجة واستبداله بالدفعات النقدية من أجل برنامج مع صندوق النقد الدولي، واجهت تضخّماً محفّزاً بالعقوبات الأميركية عليها. فقد أقرّت الحكومة الإيرانية برنامج تحويلات مالية إلى الأسر كان حجمها كافياً لانتشال كل مواطن إيراني من تحت خط الفقر، وخصّصت جزءاً من الوفر المحقّق الناتج من رفع الدعم، لدعم المشاريع والصناعات المنتجة التي تعتمد على الطاقة بشكل أساسي، فمن أقرّت سياسة إسكانية، فضلاً عن البدائل المتوافرة في قطاع النقل المشترك. المشكلة التي واجهت إيران، أن الدعم كان عبارة عن موارد محلية، وبالتالي فإن التقديمات النقدية للأسر، تتطلّب بيع النفط أو طباعة النقد. ما حصل لاحقاً، جزئياً بسبب العقوبات، أن التضخّم بلغ 26%، ما أجبر الحكومة الإيرانية على إطفاء المرحلة الثانية من رفع الدعم. تفسير صندوق النقد الدولي لما حصل ورد في ورقة بعنوان «دروس من إصلاحات دعم الطاقة». يقول الصندوق، إن الارتفاع الكبير في التضخّم سببه التحويلات

بمجرّد رفع الدعم سترتفع معدلات التضخّم وستتقلّص القدرة التنافسية الخارجية للمنتجات المحلية

الماليّة الضخمة للأسر، غير أن الوقائع تشير إلى أن اضطرار الحكومة الإيرانية لطباعة النقود، أو ما يسميه صندوق النقد «السياسات النقدية التوسعية» لتمويل برنامج التحويلات، جاء تعويضاً عن تقلص قدرته على بيع النفط بسبب العقوبات الأميركية. في النهاية أدّى الأمر إلى تدهور سعر صرف العملة المحليّة وارتفاع معدلات التضخّم.

ارتفاع الأسعار ظهر أيضاً في اليمن ومصر. هاتان الدولتان، باختلاف ظروفهما، عمدتا إلى وقف الدعم بشكل تدريجي، إلا أنه في المراحل الأولى للتطبيق سجّل البلدان ارتفاعات كبيرة في أسعار المحروقات. في الجولة الأولى في اليمن، تضاعف سعر المحروقات خلال خمس سنوات، وفي الجولة الثانية بقيت فاتورة دعم المحروقات مرتفعة نسبياً مشكّلة ما نسبته 10% من الناتج المحلي في عام 2012، تبعاً لصندوق النقد الدولي. أما في مصر فقد سجّلت أسعار المحروقات ست قفزات خلال السنوات الخمس التالية على رفع الدعم، وبلغ الارتفاع التراكمي للأسعار في تلك الفترة 160%، ما أدّى إلى ارتفاع في معدّلات التضخّم بمتوسّط نسبته 15,6% سنوياً (وصل التضخّم إلى 29% في عام 2017). الأسوأ من ذلك، أن فاتورة دعم الطاقة لم تنخفض بل ارتفعت من 139,4 مليار جنيه في السنة المالية 2013-2014، إلى 172 مليار جنيه في السنة 2017-2018. والأمر نفسه تكرّر في تونس حيث ارتفع معدّل التضخّم بسبب إجراءات رفع الدعم من دون أن يُسجّل تحسّن ملموس في عجز الماليّة العامّة الذي كان 5,5% نسبة إلى الناتج المحلّي عام 2012 وبلغ 4,8% في عام 2015. أما في الأردن فقد زاد التضخّم بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وكلفة النقل، ونجم عن ذلك ارتفاع كلفة الاستثمار في مجال الطاقة النظيفة البديلة إلى 2,5 مليار دولار بين عامَي 2012 و2016، بحسب موقع greentechmedia.

لم يكن التضخّم هو الوجه الوحيد للظواهر الاقتصادية الناشئة من رفع الدعم. ففي اليمن، أسهم الأمر في تزايد النشاط الاحتكاري لاستيراد وبيع المحروقات، ولا سيما أن الدولة اعتمدت تحديد سعرين للمحروقات كوسيلة لرفع الدعم جزئياً وإبقائه مقبولاً للأسر الفقيرة. لكنّ المحتكرين وجدوا طريقة لاستغلال الأمر وجني الأرباح السهلة والسريعة من خلال اللّعب على الفرق بين السعرين. كذلك حفّز هذا الأمر تهريب كميات مدعومة، ما أسهم في بقاء فاتورة الدعم مرتفعة بسبب عدم انخفاض الطلب على هذه السلع كما هو متوقّع.

ولم تنجُ مصر من التداعيات البيئية لرفع الدعم. فقد اتجهت المصانع نحو مصادر طاقة أقلّ كلفة بعد رفع الدعم عن الكهرباء. ففيما أدّى رفع الدعم إلى خفض الاستهلاك السكني للكهرباء قليلاً بين عامَي 2014 و2018 من 43,2% من الاستهلاك العام إلى 42,3%، إلا أنه في المقابل ارتفعت حصّة القطاع الصناعي من استهلاك الكهرباء من 26% إلى 27,4% بحسب أرقام وزارة الطاقة المصرية. وبحسب دراسة أعدها هيكي مينهارت عن سياسات البنك الدولي في مصر وتحفيزها لخفض انبعاثات الكاربون، اتجهت مصانع الإسمنت في مصر إلى مصادر للطاقة مثل الفحم والفيول بسبب كلفتهما المنخفضة نسبياً إلى كلفة الغاز.

60 عاماً من الفرص الضائعة
أين لبنان من اقتصاد الفضاء؟

شادي جبور *

يُحكى أن التجارب العلميّة الناجحة (1960- 1966) للبروفسور مانوغ مانوغيان في إطلاق أول الصواريخ اللبنانية المحلّية الصّنع، ولّدت لديه مع مجموعة من طلّابه وزملائه في كلية هايكازيان للصواريخ في بيروت، أملاً في إرسال قمر إلى الفضاء وإعادته حيّاً... ستّون عاماً مرّت على تلك الواقعة. خَفتت شُعلة الأمل مذاك، فتَبخّر المشروع ومعه الصواريخ، بينما الفئران في بلدنا ازدادت جوعاً في انتظار من يُرسلها إلى الفضاء.

وبعد أيام من إطلاق تونس لقمر اصطناعي محلّي الصنع، وبُعيد تصريحات تُركيا الأخيرة بشأن برنامجها الفضائي لعام 2023 (من دون الدخول في تفاصيل الأنشطة الفضائية لكلّ من السودان، ومصر، وأنغولا، وإثيوبيا، وغانا، ورواندا، وجنوب أفريقيا، ونيجيريا، وكينيا، والمغرب، والجزائر، والإمارات العربية المتحدة...) عادت بنا الذاكرة، نحنُ كمواطنين ومواطنات في دولة «مفترضة»، إلى تلك الفئران التي ما زلنا وإيّاها، نُراكم الأسئلة بانتظار سامع أو مجيب: أين لبنان حالياً من فورة الفضاء الاقتصادية؟ ألم يحن الوقت للاستثمار في هذا المجال ومُواكبة عصر التكنولوجيا الحديثة؟ متى سوف تُمنح بلاد الأرز الوسائل للوصول إلى تلك التقنيات؟ أليس من حقّ كلّ مواطن لبناني، ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين، أن يشارك العلم والعالم بفكرة قد تولدُ ما وراء النجوم؟

الجواب من دون شكّ على السؤال الأخير هو نعم، مع كامل الإدراك لضعوبة تحقيق ذلك الهدف محلّياً، سواء جاء في مرحلةٍ من الرخاء الاقتصادي أو في فترة ركودٍ كالتي نشهدُها الآن، إذ إن فكرة استثمار الفضاء «لبنانيّاً»، غير مطروحة عند غالبيّة من هم في مركز القرار. للمُفارقة، إن الاستثمار في علم الفضاء يُمثّل فرصةً بين فرص عديدة أخرى لإعادة إحياء اقتصاد لبناني متنوّع. الأمثلة في هذا المجال عديدة، وفقاً لدراسةٍ أجريت حديثاً في فرنسا لتقييم الأثر الاقتصادي للمنشآت والبنى التحتية للبيانات المكانيّة في مجال إدارة الغابات وإزالة الأشجار (منشأة جيوسود GEOSUD2)، بلغ إجمالي القيمة المضافة 63 يورو لكل يورو استثمر في تلك المنشأة، مع 24 يورو أكلاف معاملات تم تفاديها. أمّا في ما يتعلّق بالقيمة الإجماليّة الإضافيّة الناتجة عن استخدام صور الأقمار الاصطناعية لإدارة الغابات، فقد بلغت 12 مليون يورو بين خشب خام ومنتجات مشتقّة (راجع 3Niang et al، 2021).

وفي تقرير آخر أجراه البنك الدوليّ عام 2017 يتعلق بدراسة ظاهرة الفقر في سريلانكا، وشملت 1291 قرية، اعتُمد على صور الأقمار الاصطناعية وربطها مباشرة بمؤشّرات الرفاهيّة الاقتصاديّة، لما قد ينتج عن ذلك من توفير في الكلفة البشريّة وتفادٍ لأكلاف النقل لجمع بيانات كهذه (راجع Engstrom et al.، 2017). وفي القطاع الصحيّ، مثالٌ آخر عن أثر استعمال البيانات المكانيّة يأتي في دراسة وثّقت تفادياً لنحو 500 ألف حالة إصابة بالملاريا في 28 دولة بعد استخدام نظام إنذار سريع يعتمد على هذه البيانات؛ فكلفة الفاتورة الصحيّة التي تم توفيرها كبيرة من دون شكّ، رغم أنه لم يتمّ تقييمها في الدراسة المذكورة (راجع Juma et al 5.، 2017).

غاتيس سلوكا ـ لانفيا

> هناك فُرصٌ ثمينة في اقتصاد الفضاء على لبنان اغتنامها. فالاستثمار في مجال تقنيات الفضاء ينتج معلومات مكانيّة تستخدم في خفض الأكلاف الزراعية

السياق العالمي

يُعدّ اقتصاد الفضاء مَوضع اهتمام عالمي (يقدّر أن يتخطّى تريليون دولار في عام 2040 وفقاً لدراسة حديثة لمصرف مورغان ستانلي)، وذلك لأسباب عديدة:

- سباقٌ دوليّ لتطوير أنظمة مُراقبة الأرض (مثلاً: برنامج لاندسات الأميركي Landsat، برنامج كوبرنيكوس الأوروبي Copernicus)، والأنظمة الافتراضية من قبل الشركات التجارية (مثلاً: غوغل إرث Google Earth، بلانت Planet).
- دُخول لاعبين جُدد إلى نادي الفضاء، وما بات يُعرف حديثاً بالـ «نيو سبيس» New Space (مثلاً: سبيس إكس SpaceX، بلو أوريجن Blue Origin، فاير فلاي FireFly)، عدا عن الانتشار الواسع للشركات الناشئة في هذا المجال Startups.
- تحوّل رقميّ في المجتمعات وزيادة هائلة في حجم البيانات (أو ما يُعرف بالـ«بيغ داتا» BigData) وتقنيات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، وما قد ينتج من تحدّيات وفُرص. زِد على ذلك الآثار الاجتماعية والاقتصادية.
- دور متزايد لتقنيّات الفضاء في مجالات صُنع القرار: إدارة الموارد الطبيعية، إدارة المحاصيل الزراعية، الإحصاءات الديموغرافيّة، المُدن الذكية (Smart cities)...
- دور في دعم سياسات التنمية المستدامة؛ تغيُّر المناخ، وحماية التنوع البيولوجي ومراقبة الأنظمة الإيكولوجية...

لبنان خارج الفضاء

إنّ حال قطاع الفضاء في لبنان كما هو عليه اليوم، بعيد كلّ البعد عن تلبية تحديّات المرحلة الراهنة وتطلّعاتها. فالأمثلة ضئيلة منذ توقّف مشروع البروفسور مانوغيان ضمن جمعية الصواريخ اللبنانية (1966)، وتُختصر بالنشاط الذي يقوم به المركز الوطني للاستشعار عن بُعد (National Center for Remote Sensing)، فضلاً عن بعض المبادرات الخجولة لبناء أول قمر اصطناعي لبناني (2018) (Nano satellite). حتّى اليوم، لا يملك لبنان أيّاً من المُنشآت التحتيّة الفضائية أو أقماراً اصطناعية خاصّة به للتزوّد بالبيانات التي يحتاج إليها، فيما تُخصّص دول أخرى ميزانيات محدّدة لتطوير نشاطها الفضائي. لذا، إن اعتماد لبنان على الخارج لشراء البيانات وبعض الخدمات، قد يُرتّب عليه أعباءً ماليّة إضافية، فضلاً عن ضغوط سياسية لما يُمثّل هذا القطاع من أهميّة استراتيجية بالغة الحساسيّة على المستوى العالمي، وبالأخصّ في منطقة الشرق الأوسط.

الفُرص المتاحة: اقتصاديّاً وقوميّاً

هناك فُرصٌ ثمينة في اقتصاد الفضاء على لبنان اغتنامها أكثر من أيّ وقتٍ مضى. وبقدر ما يبدو تحقيق تلك الفُرص صَعباً، ضمن المسار اللبناني المُتّبع حاليّاً، فإن من شأن الاستثمار في مجال تقنيات الفضاء، وما قد يُنتج عنه من استخدام للمعلومات المكانيّة، أن يُترجم في توفير فُرص عمل لعددٍ كبير من اللبنانيين. أضف الى ذلك ارتفاعاً في مستوى الفعاليّة ضمن مجالات مُتنوّعة، وتدنّي الكلفة على المواطن وعلى خزينة الدولة معاً. في ما يلي، بعضٌ الأمثلة التي بالإمكان مُناقشتها لاحقاً بصورة أعمق:

1. في مجال الزراعة وإدارة الغابات
- تصميم حلول رقميّة للمزارعين من أجل النهوض بالقطاع الزراعي وتأمين إدارة فعّالة لأراضيهم ومحاصيلهم: تقليل الهدر، ترشيد الاستهلاك، رفع الإنتاجية.
- إنشاء قاعدة بيانات وطنيّة، مع إمكانيّة تحديثها بانتظام، تشمل: طبيعة الأراضي وقابليّتها للزراعة، نوعيّة التربة، كمّية الموارد المائيّة المتوافرة، مُستوى رُطوبة الأرض...
- توفير أدوات حديثة لمواكبة سياسات التنمية المستدامة وتحقيق الأمن الغذائي.
- تطوير الممارسات الزراعية للانتقال نحو الزراعات الرقميّة من خلال إنترنت الأشياء (Internet of things).
- فعاليّة أكبر في إدارة المحميّات الطبيعية، الغابات والأحراج.

2. في مجال إدارة الكوارث الطبيعية
- تأمين إدارة أفضل للمخاطر الطبيعيّة: الزلازل، الفيضانات، الحرائق (دقّة في تحديد المواقع، تدخّل أسرع، أكلاف أقلّ).

3. في مجال التخطيط الإقليمي
- مُراقبة وتحليل ظواهر التحضّر الإقليمي (التجمعات العُمرانية والديموغرافية، مناطق الأنشطة الاقتصادية).
- تخطيط وإدارة البنى التحتيّة وشبكات النقل والمرور.
- تحقيق التوازن، التنسيق والتكامل بين قطاعات ومناطق مختلفة.

4. في المجال العسكري والأمن القومي
- تعزيز إستراتيجيّة الدفاع والأمن الوطنيّة والمكانة السيّادية للبلاد (مُواكبة التخطيط العسكري، النشاط الاستخباري، مكافحة الإرهاب).
- تعزيز سياسات ترسيم الحدود البحريّة والبريّة (بيانات طوبوغرافيّة، خرائط عالية الدقة).
- توفير ضمانة أوسع لحركة المِلاحة وتحديد المواقع.

5. في مجال البرمجة والتكنولوجيا الصناعية
- مُواكبة نظم الابتكار وتطوير تطبيقات مَبنيّة على المعلومات المكانيّة (تطبيقات لتحديد المواقع الجغرافيّة، تطبيقات في مجال الاتصالات والهندسة، في مجال التأمين...).
- المساهمة في خلق أسواق جديدة قائمة على الابتكارات المتبادلة والمفتوحة (Open science & innovation).
- الإستخدامات المتعددة المجالات (زراعة/ تأمين، صحة/ بيئة...).

6. في مجال السياحة
- الترويج للمواقع السياحية عبر تطبيقات غنيّة بالمعلومات وسهلة الاستخدام.
- تعزيز الأنشطة الترفيهيّة والرياضيّة (تسليط الضوء على مسارات المشي في الطبيعة، إنشاء مسارات خاصة، توفير أدلّة إرشاديّة رقميّة).
- إنشاء قواعد بيانات مَكانيّة مُشتركة لموقع أو منطقة مُعيّنة.

نحو استراتيجية وطنية

من مصلحة لبنان استغلال المجال الفضائي وإعادة إحياء هذا القطاع وتطويره، من خلال إنشاء بنًى تحتيّة ومُنشآت أقمار اصطناعيّة، وتحفيز المجتمع العلمي، ولا سيما الباحثين منهم، المهندسين والطلّاب، على المَضي في هذا المسار. لقد آن الأوان:
- لوضع استراتيجيّة وطنيّة لاقتصاد الفضاء بشكلٍ يتماشى مع مُختلف إحتياجات المجتمع اللبناني وتطلّعاته.
- لإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من القُدرات والخبرات التي يمكن أن تعزّز تنمية هذا القطاع الواعد.
- لإعادة النظر في أنظمة التعليم الثانوي والجامعي من أجل تفعيل أوسع للتقنيات الحديثة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلّقة بعِلم الفضاء.
- لخلق فُرص عمل ووظائف في هذا المجال، بحيثُ يصبح الفضاء مَدخلاً إضافيّاً يمتناول اللبنانيين لاقتصاد أكثر تنوّعاً، لا مجرّد حُلم.
- للانضمام إلى اتّحاد التعاون العربي ووضع خريطة طريق إقليميّة لصناعة الفضاء في السّنوات المقبلة.
- للاستفادة من العلاقات الدوليّة واستدامة لبنان شراكات في هذا القطاع (أوروبا، روسيا، الولايات المتحدة، الصين، اليابان).

أيجوز أن نُبقي الفأر منتظراً سبّين عاماً إضافياً ونحن نُتقن فنّ إضاعة الفُرص؟

* باحث وأستاذ جامعي في مونبيليه، فرنسا CNRS

تقرير

لبنان بؤرة جوع، ولكنّ الدين العام يتراجع

تقلّص الاقتصاد اللبناني بواقع الربع في عام 2020. وتضخّمت أسعار السلع الغذائية بنسبة 400٪. الأزمة الاقتصادية النقدية الحادة التي تعصف بالبلاد وتتعاظم نتيجة غياب القرار النهائي بتأمين تسوية سياسية ستزيد تلك المؤشرات سوءاً وتؤثّر مباشرة على المواطن. البحث عن حلول من دون إصلاحات يبقى واقع دولة الطوائف. فيما ينعم أمراؤها بمؤشّر يُسهّل عليهم الأحوال في المرحلة المقبلة

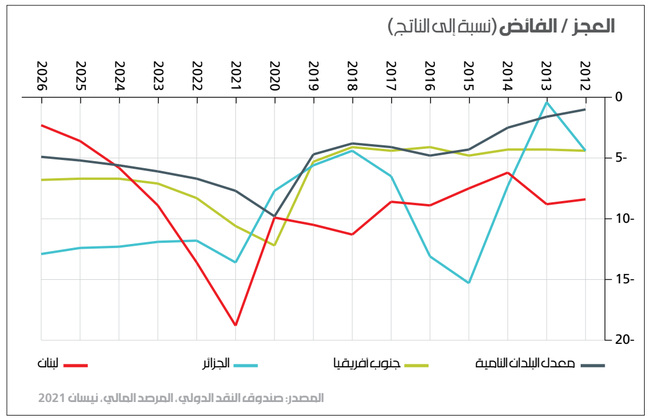

حسن شقراني

ترشيق الإدارة العامة وترشيد الإنفاق، عنوانان لطالما رافقا الإدارة المالية في لبنان خلال العقود الثلاثة الماضية. في سنوات النهوض التي شهدت السياسات الأولى لمراكمة الدين العام كان يتم تبرير الفساد والهدر بأنهما نتيجة القطاع العام المتخمّ وغير الفعّال. وعلى خلفية المصالح السياسية الطائفية كان يجري الترويج لبيع أصول الدولة للقطاع الخاص، لكونها تاجراً فاشلاً، وبالتالي تعزيز تنافسية الاقتصاد اللبناني وتحسين مؤشراته الرافعة لوضعيته المالية.

ضدّق دعاة الترشيق والترشيد، وإن عرضياً، في مسألة واحدة وهي أن الدولة اللبنانية بنظامها الطائفي، يتعذّر عليها الفعل التجاري المربح اجتماعياً وتضارب المصالح في كنفها. فهل كان بالإمكان تأمين الكهرباء الدائمة والثابتة لو تمّ بيعها أو التشارك في استثمارها مع القطاع الخاص؟ على الأرجح نعم. ولكن هل كانت فرص التعليم والمؤشرات الأكاديمية أفضل لو تم إضعاف الجامعة اللبنانية أكثر مما هي عليه هشّة، لمصلحة القطاع الخاص؟ بالتأكيد لا.

البحث عن الأجوبة بين السيّئ والأسوأ فعلٌ عبثي تماماً كمحاولة إدارة مجتمع متنوّع دينياً بالاعتماد على نظام طائفي. ولذا تجد أبناء لبنان تخلّوا عن البحث عن الحقيقة والتقدّم وقد امتصّ النظام طاقة شبابهم وفعلهم التغييري. اليوم، يوجد لبنان بين عشرين بلداً تُعدّ «بؤر جوع»، حيث يتدهور فيه الأمن الغذائي نتيجة تآزم دولة الطوائف، بالتزامن مع استحكام وباء كوفيد-19 بالبلاد.

> ستتراجع النفقات الحكومية في لبنان إلى 23٪ من الناتج وهو أحد أسوأ المؤشّرات في مجموعة البلدان النامية والمتوسطة الدخل التي سيبلغ المعدل فيها هذا العام 7٪ تقريباً

التصنيف الذي يعتمده برنامج الأمم المتّحدة للغذاء والزراعة، يعكس، في حالة لبنان، معدل تضخّم عاماً يقارب 150%، ونسبة ارتفاع في أسعار السلع الغذائية تفوق 400%. كلّ ذلك في ظل انهيار القدرة الشرائية للأجر بنسبة 90% تقريباً بعدما هوى الحد الأدنى للأجور إلى 50 دولاراً تقريباً.

في ظل غياب التسوية، يتوقع أن تستفحل الأزمة الغذائية أكثر خلال المرحلة المقبلة بينما تركّز الطبقة السياسية على عناوين تُشكّل لها رافعة في التفاوض مع الشركاء في الداخل والرعاة من الخارج. أحدها الملفّ النفطي، الذي يزداد تعقيداً بين سوريا والكيان الإسرائيلي، وعلى الأرجح لن يكون ذات جدوى عملية في المرحلة المقبلة. والآخر، وهنا الدسم الذي يفيد الزعماء، هو تراجع معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

فبنتيجة سياسة التضخّم النقدي المعتمدة، وإحجام الدولة عن التوسع في الإنفاق، سيتراجع معدل الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أكثر من 150% في عام 2020 إلى 93,1% هذا العام. وستتراجع لتبلغ المعدل 85% تقريباً بعد خمسة أعوام وفقاً لتقديرات نشرها أخيراً صندوق النقد الدولي في إطار نشرة المرصد المالي لشهر نيسان.

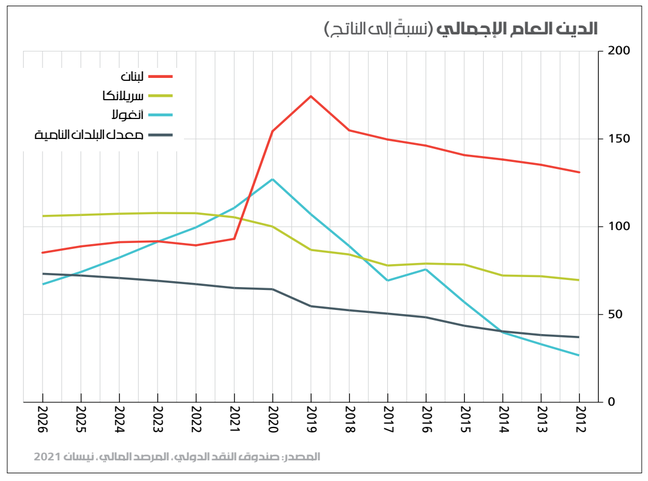

يمتنع صندوق النقد الدولي عن نشر أيّ تقديرات وتوقّعات اقتصادية للبنان لفترة 2021 - 2026 في تقريره «آفاق الاقتصاد العالمي - نيسان 2021» وذلك لوجود «درجة عالية غير معتادة من عدم اليقين» وفقاً لما يذكره في الملحق الإحصائيّ.

ولهذا المؤشر أبعاده في السياسة اللبنانية وفي العلاقة مع الأفرقاء الأجانب، فالاقتصاد الصغير المفتوح على الخارج وعلى الهدر والفساد أيضاً، يبحث من دون كلل عن نوافذ للاستدانة أكثر، وكلما كان المعدل المذكور منخفضاً شكّل مسوّغاً اسمياً لطلب الأموال والتوقيع على سندات الاستدانة.

السلطة اللبنانية التي تتخبّط في أزمة مستمرة منذ نحو عامين، قد تجد نفسها في موقع تفاوضي تقني أكثر ملاءمة خلال الفترة المقبلة، على أن تعالج عقدتها المتمثّلة بحكومة تقنية الطابع. لكن في المقابل، يجد الشعب نفسه في المقلب الآخر من المعادلة حيث تتراجع النفقات الحكومية كنسبة من الناتج إلى 23% فقط، وهو أحد أسوأ المؤشرات في مجموعة البلدان النامية والمتوسطة الدخل التي سيبلغ المعدّل فيها هذا العام 7% تقريباً. كذلك تهوي إيرادات الحكومة إلى 11% فقط من الناتج المحلي الإجمالي، وهو رقم يعادل نصف المسجّل في مجموعة البلدان النامية، وأحد أسوأ المؤشرات بين البلدان الأخرى. كذلك يُتوقع أن يُسجّل عجزٌ في المالية العامة هو الأعلى خلال فترة العقد الأخير، والأسوأ بين البلدان النامية، ببلغ 18,8% في مقابل معدل ما دون 8% لبلدان المجموعة النامية.

جميع هذه المؤشرات المتراجعة تعني خفضاً في الإنفاق العام يؤدي إلى تضرر الفئات الأكثر هشاشة بشكل أو باخر، ويدفعها أكثر صوب الإعانات الزبائنية فيما تتدهور الاستثمارات ومستويات الخدمات العامة في البلاد. الأزمة إذاً مستمرة ومعها قطار دولة الطوائف.

* يجدر الانتباه إلى أن صندوق النقد الدولي لم يذكر أيّ منهجية اعتمدها من أجل احتساب أرقام الدين العام والناتج المحلي الإجمالي ولا أيّ سيناريوهات تبنّاها لتقديم هذه الأرقام.

تحوّلات الاقتصاد أثناء الأزمات وبعدها

ماهر سلامة

اعتاد الاقتصاديون على قياس مستوى انحدار الأزمة ومسار الخروج منها، من خلال المؤشرات التي تتّخذ شكلاً معيناً تبعاً لتركيبة كل اقتصاد وطبيعته. يُرمز إلى هذه الأشكال بواسطة حروف الأبجدية الإنكليزية نظراً إلى التشابهه بينها وبين منحنيات الانحدار والتعافي. برز من هذه الأشكال خلال جائحة كورونا حرف K الذي يشير إلى أن انحدار الأزمة كان عَمودياً متسارعاً، والتعافي سيكون متبايناً بحسب القطاعات التي استطاعت التكيّف. هذا الشكل كان غريباً إلى حدّ ما عن الأشكال المتعارف عليها التي كانت تستعمل لقياس مؤشرات الانحدار والتعافي من الأزمات سابقاً. يعزى ذلك إلى أن طبيعة الأزمة فرضت إجراءات شبه موحّدة حول العالم فاضلت بين الخسائر البشرية وبين الخسائر الاقتصادية، لكنّ التعافي كان مرتبطاً بقدرة كل اقتصاد على التكيّف مع الأزمة تبعاً لقدرة كل قطاع من القطاعات على امتصاص الأزمة والانطلاق مجدداً. القطاعات التي أمكن إنجازها عن بعد، كانت أكثر قدرة على التعافي، بينما القطاعات التي تعتمد على العلاقة والاحتكاك المباشر مع الزبائن كانت أقل قدرة على التأقلم وتكبّدت خسائر متواصلة. لذا، عمد الاقتصاديون حول العالم إلى تشبيه مستوى انحدار الأزمة ومسار التعافي منها باستخدام شكل K. وإلى جانب هذا الشكل المستخدم أخيراً، كانت هناك أشكال مختلفة مستخدمة لقياس مستوى انحدار الأزمة وسرعة التعافي مثل V، أو U، أو L، أو W. يتفاوت تعريف كل شكل بحسب تطوّر المؤشرات الاقتصادية.

الركود الاقتصادي في اميركا عام 1953

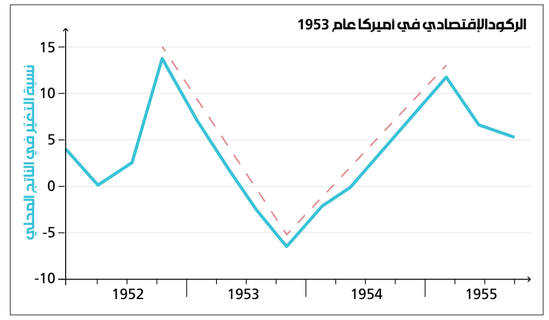

◄ شكل V

عندما تتدهور المؤشرات الاقتصادية بشكل حادّ ثم تتسارع عملية التعافي، يستخدم شكل V. من هذه المؤشرات ما يتعلق بنسب التوظيف أو بالناتج المحلّي... وهذا الشكل من أشكال التعافي ينتج عادة من تأقلم سريع في الطلب والاستثمارات مع الأزمة. لكن يتميّز هذا الشكل بأن الفترة التي يمضيها الاقتصاد في القعر تكون صغيرة نسبياً، ما يجعله السيناريو الأفضل للاقتصاد الذي تصيبه أزمة تؤدي إلى ركود.

الركود الإقتصادي في اميركا بين عامي 1973 و1975

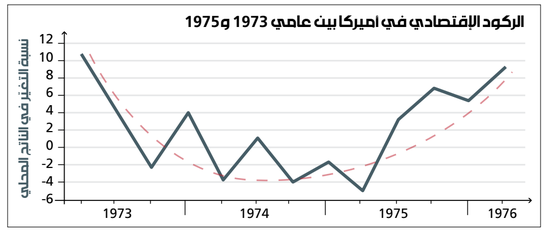

◄ شكل U

يمكن قياس المؤشرات الاقتصادية على شكل U عندما يحصل الآتي: تدهور حادّ في المؤشّرات الاقتصادية من دون أن تكون هناك نقطة واضحة للقعر الذي يمكن أن تبلغه الأزمة. وبعد الانخفاض الحاد، تبقى المؤشرات الاقتصادية في مستوى منخفض بشكل لا يُعرف فيه إذا كانت هذه المستويات قابلة للاستمرار بالانخفاض أو أنها ستعود نحو مسار تصحيحي. إلا أنه بعد انعدام الوضوح للمساحة الزمنية التي يتطلبها الاقتصاد لبدء الخروج من الأزمة، يعود الاقتصاد إلى التعافي بشكل سريع ويرتفع إلى مستوياته السابقة للأزمة. هذا الشكل من التعافي، يشبه التعافي على شكل V مع فرق وحيد يتعلق بالمساحة الزمنية اللازمة لنهاية حالة الركود التي تكون أطول نسبياً عند التعافي على شكل حرف U. وبحسب الاقتصادي السابق في صندوق النقد الدولي سيمون جونسون، فإن التعافي على شكل U يشبه الدخول إلى حوض الاستحمام: «أنت تدخل إلى الحوض، وتبقى فيه. الأطراف تكون زلقة، ولا يمكنك الخروج إلا بعد وقت طويل».

العقد الضائع في اليابان

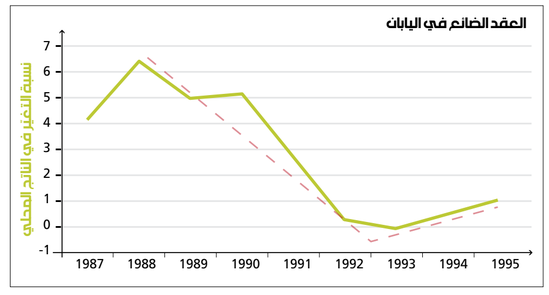

◄ شكل L

قد تتدهور المؤشرات الاقتصادية بشكل شبه حادّ في بداية الأزمة، لكن الاقتصاد لا يعود إلى التعافي سريعاً فيصبح المسار على شكل L. فالمؤشرات، مثل النمو الاقتصادي والتوظيف، تبقى راكدة لمدّة طويلة، وقد يأخذ التعافي إلى مستويات ما قبل الأزمة عدة سنوات. ويعود ذلك إلى انعدام عملية إعادة توزيع وتعديل الموارد بشكل يحفّز أعمال المؤسسات والشركات ليساعد في إعادة معدلات التوظيف وتحسّن النموّ إلى سابق عهدهما. وبحسب الاقتصاديين الكينزيين، يحصل هذا الأمر بسبب التشاؤم المتواصل الذي يسيطر على الفاعلين الاقتصاديين، من شركات ومؤسسات وأفراد، وبسبب نسب الاستهلاك المنخفضة التي تترتب على هذا التشاؤم والخوف من المستقبل، الأمر الذي يتسبب أيضاً بنسب ادّخار مفرطة عند الأفراد. ويقول اقتصاديون آخرون إن هذا النوع من التعافي البطيء قد يكون سببه الإجراءات المالية والنقدية التي قد ينفّذها صانعو السياسات لاحتواء الصدمات المبدئيّة للأزمة، ولكنّ هذه الإجراءات قد تتسبب بإبطاء عمليّة تأقلم الاقتصاد وتعافيه.

الركود الإقتصادي في اميركا في بداية الثمانينيات

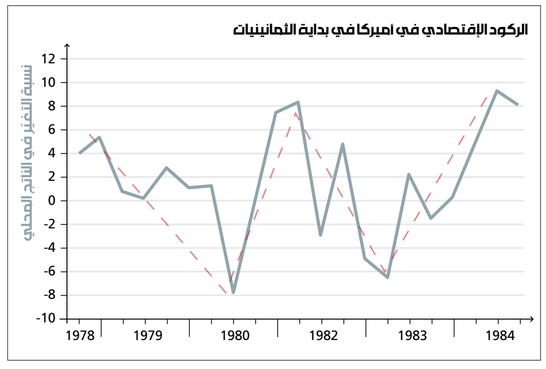

◄ شكل W

بحسب هذا الشكل، تكون المؤشرات الاقتصادية في حالة تدهور حادّ عند بداية الأزمة الاقتصادية، يليها تعافٍ سريع يتبعه تدهور آخر حاد بسبب أزمة إضافيّة قبل العودة إلى التعافي السريع مجدداً. غالباً، يكون هذا النوع من التعافي مؤلماً لأن التعافي الأول الذي يحصل في منتصف العمليّة يشجّع المستثمرين والشركات على استثمار أموالهم بعد الشعور بأن المخاطر الاقتصادية تدنّت إلى مستويات مقبولة للعودة إلى الاستثمار، لكن يُفاجأ هؤلاء بأن التعافي كان مؤقتاً ويتلقون ضربة قوية ثانية تسبّب لهم خسائر كبيرة.

القطاعات التي تحتاج لمساعدة

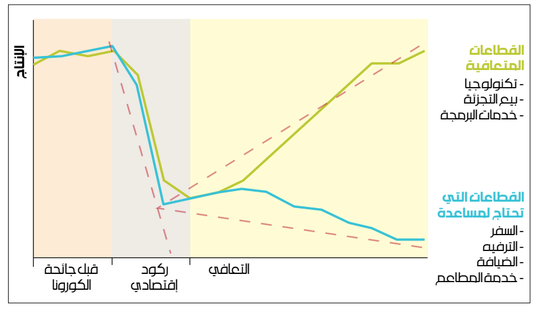

القطاعات المتعافية
- تكنولوجيا
- بيع التجزئة
- خدمات البرمجة

القطاعات التي تحتاج لمساعدة
- السفر
- الترفيه
- الضيافة
- خدمة المطاعم

◄ شكل K

هذا الشكل من التعافي يشير إلى تفاوت حادّ في مسار الخروج من الأزمة بين القطاعات وفئات المجتمع. هذا النموذج من التعافي لا يتعامل مع الاقتصاد بشكل جمعي (aggregate)، وهو على عكس باقي النماذج المذكورة، إذ لا يعتبر القطاعات الاقتصادية المختلفة مترابطة ولو جزئياً. فبعد حصول الركود والانخفاض في المؤشرات الاقتصادية، تعود بعض القطاعات إلى الازدهار فيما تستمر قطاعات أخرى في التدهور، أو يكون معدّل تعافيها أبطأ بكثير من غيرها. قد يعود ذلك إلى كون السياسات المالية والنقديّة التي يتّبعها المسؤولون في خدمة قطاعات من دون أخرى، أو قد ينتج من طبيعة الأزمة التي تنعكس بثقل متفاوت على مختلف القطاعات، أو قد يكون السبب مزيجاً مما سبق. فمثلاً خلال أزمة كوفيد-19 التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ بداية عام 2020، أدّت الإقفالات الأوليّة التي حدثت حول العالم، إلى أزمة ركود في معظم القطاعات الاقتصاديّة، لكن بعد امتصاص الصدمة عادت بعض القطاعات إلى التعافي بشكل ملحوظ، مثل التكنولوجيا وبيع التجزئة وسواهما، لأن هذه القطاعات كان لديها قدرة أعلى على التكيّف. في المقابل، استمرّت قطاعات أخرى في التدهور، مثل خدمات الأكل والسفر والتسلية، لأن هذه القطاعات لا تستطيع التعايش مع القيود التي فرضتها الأزمة. كذلك، لم يكن لحزم التحفيز التي ضخّتها الحكومات حول العالم أي تأثير على القطاعات التي تضرّرت من الأزمة، بل استفادت منها القطاعات الأكثر قدرة على التكيّف. هنا يظهر تباين كبير بين معدّلات التعافي في القطاعات المختلفة، علماً بأن تعافياً من هذا النوع قد يؤدّي إلى تغيّر جذري في بنية الاقتصاد وربما قد يؤثّر حتى على بنية المجتمع.

(نماذج الرسومات هي نماذج حقيقية ماخوذة لتوضيح تجسد اشكال التعافي في الواقع)

اعتراض

جوزيف ستيغلتز وآخرون: نحذّر من خصخصة المعاشات التقاعدية

أصدر الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيغلتز، وكل من: خوان سومافيا، جيفري ساكس، خوسيه أنطونيو أوكامبو ، إضافة إلى أكثر من 100 خبير تنمية، بياناً احتجاجياً بشأن قيام بعض شركات التأمين بمقاضاة الأرجنتين وبوليفيا في ما يخصّ إلغاء عمليّات الخصخصة الفاشلة للمعاشات التقاعدية التي قام بها البلدان في 1993 في الأرجنتين، وفي 1996 في بوليفيا. رُفعت هذه القضايا للنظر فيها أمام جلسات مغلقة في المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار (ICSID) التابع للبنك الدولي، إذا خسر البلدان القضايا المرفوعة عليهما، سيتعيّن على مواطنيهما الفقراء والمتقاعدين المسنّين دفع تعويضات للشركات المالية الثرية.

■ نص البيان

نحن الموقعين أدناه - اقتصاديون وخبراء في الضمان الاجتماعي والتنمية، ندين بشدّة ونعارض القضايا المرفوعة من الجهات التالية:

_شركة Metlife للتأمين ضد الأرجنتين
_بنك BBVA ضد بوليفيا
_شركة NN Insurance ضد الأرجنتين

هذه المؤسسات التي كانت تتولى خدمة التأمين الخاصة في الأرجنتين وبوليفيا رفعت دعاوى ضد البلدين بسبب خسارة «أرباح محتملة» ناتجة من إلغاء البلدين خصخصة برامج المعاشات التقاعدية.

تسلّمت الشركات المالية إدارة المعاشات التقاعدية في الأرجنتين عام 1993 وفي بوليفيا عام 1996. فالأرجنتين وبوليفيا هما من بين 30 دولة (من أصل 192 مجموع دول العالم) اختبرت خصخصة أنظمة معاشاتها التقاعدية. واليوم، تعمل غالبية هذه الدول على إعادة النظر في قراراتها وتتراجع عن خصخصة المعاشات التقاعدية. وتماشياً مع هذا المسار، أعادت الحكومة الأرجنتينية نظام المعاشات التقاعدية إلى القطاع العام في عام 2008، أما بوليفيا فقد فعلت ذلك في عام 2009.

إن الهدف من وجود أنظمة المعاشات التقاعدية هو توفير تأمين الدخل للمتقاعدين في شيخوختهم، وضمان تقاعد كبار السن بمعاشات تقاعدية لائقة. وليس الهدف من سياسة المعاشات التقاعدية ضمان الأرباح لشركات التأمين الخاصّة.

ومن واجب حكومتي الأرجنتين وبوليفيا ضمان أفضل رفاهية لمواطنيهما. وقد تضمّن هذا الواجب في عامي 2008 و2009 إعادة العمل بنظام التقاعد العام. ولم تقُم هاتان الحكومتان بهذا الأمر بمفردهما، فقد عكست حكومات أخرى أيضاً خصخصة المعاشات التقاعدية بسبب أوجه القصور والإخفاقات المثبتة في نظام المعاشات التقاعدية الخاص. ومن بين هذا القصور والإخفاقات ما يلي:

- انخفاض معدلات التغطية أو ركودها في ظل أنظمة المعاشات التقاعدية الخاصة.
- تدهور تقديمات المعاشات التقاعدية الخاصّة، ما جعل أنظمة المعاشات هذه لا تحظى بشعبية كبيرة.
- تفاقم فقر كبار السن بسبب انخفاض المعاشات التقاعدية.
- زيادة اللامساواة في الدخل، واللامساواة بين الجنسيْن.
- كان التحول إلى أنظمة التقاعد الخاصة باهظ الثمن: فقد خلقت الأكلاف المرتفعة لهذا التحوّل نحو الخصخصة ضغوطاً مالية كبيرة.
- أخذت الشركات التي تتولى إدارة المعاشات التقاعدية كلفة إدارية عالية، وجنت أرباحاً طائلة من خلال الرسوم الإدارية الكبيرة التي تقاضتها.
- تم نقل المخاطر المالية والديموغرافية إلى الأفراد. فقد اضطر المتقاعدون لأن يعانوا من فقدان التقديمات عند وقوع هذه المخاطر، وهو ما حدث أثناء الأزمة المالية العالمية عام 2008.

اتخذت حكومتا الأرجنتين وبوليفيا قرارات شرعية لصالح مواطنيهما، ويجب احترام هذه القرارات كجزء من سيادة هاتين الدولتين. ومن المستهجَن أن يسمح التحكيم للشركات برفع قضايا ضد الحكومات، وبالتالي الشعوب، في سبيل مواصلة جني الأرباح.

كما نعارض عدم شفافية العملية في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). ففي حين تقول هذه الشركات إن الحماية الإجرائية هي أمر ضروري، إلا أن هذه القضايا تؤثر على حياة الملايين من الأرجنتينيين والبوليفيين، ويجب أن تكون مفتوحة وشفافة.

إذا خسرت الأرجنتين وبوليفيا هذه القضايا، فهذا يعني أن المواطنين العاديين الذين عانوا من معاشات تقاعدية منخفضة بسبب الخصخصة سيضطرون الآن لدفع ملايين الدولارات للشركات المالية الثرية.

على هذه القضايا القانونية أن تكون بمثابة تحذير لغالبية دول العالم التي لم تقُم بخصخصة المعاشات التقاعدية، ولكن قد تواجه ضغوطاً للقيام بذلك. فعلاوة على المعاناة من انخفاض المعاشات التقاعدية، وزيادة فقر المسنّين، وارتفاع الأكلاف المالية، قد يتم مقاضاة هذه الدول من قبل شركات التأمين الخاصة.

ونأمل أن تقتنع الدول الأخرى بعدم خصخصة المعاشات التقاعدية، في ضوء هجوم شركات التأمين على حق الحكومات في وضع سياسات لتعزيز رفاهية مواطنيها. هذا الهجوم تم من أجل تحقيق الأرباح على حساب المواطنين الفقراء والمتقاعدين المسنين.

رسم بياني

طباعة النقود تولّد تضخّماً أو نموّاً؟

ما زال السجال دائراً في الولايات المتحدة الأميركية حول نتائج ضخّ الأموال في الأسواق، سواء في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب الذي خلق كتلة نقدية إضافية قيمتها 1,3 تريليون دولار، أو في عهد الرئيس الحالي جو بايدن الذي خلق كتلة نقدية إضافية بقيمة 1,9 تريليون دولار، فهل ستترجم مفاعيل هذا الضخّ في زيادة النموّ الاقتصادي، أم أنها ستتحوّل إلى تضخّم في الأسعار؟

اللجوء إلى السياسة النقدية من أجل تعويم العرض والطلب عبر ضخّ السيولة في السوق، هو وسيلة لجأت إليها أكثر من دولة حول العالم في مواجهة جائحة كورونا، لكن أحد أوضح ملامحها برز في الولايات المتحدة الأميركية، نظراً إلى حجم الضخّ الذي بلغ 16% من الناتج المحلي الإجمالي (بلغ في عام 2020 نحو 20,9 تريليون دولار)، وقدرة الأسواق على استيعابه. فهل سيتمكن العرض الإنتاجي من مجاراة الطلب الاستهلاكي؟ هذا هو السؤال الذي حاول مصرف «جيفريز» الاستثماري الإجابة عنه في تقرير صدر أخيراً. الإجابة، يمكن اختصارها بالآتي: العرض الإنتاجي لن يتمكن من تغطية الطلب، وبالتالي سترتفع الأسعار بدلاً من النموّ. بالعكس، فإن مجاراة العرض الإنتاجي للطلب الاستهلاكي لن تكون ضرورية لارتفاع الأسعار، بل سيخلق هذا الوضع مزيداً من فرص العمل.

يستند تقرير «جيفريز» إلى دراسة أنماط الاستهلاك في أميركا باعتبارها عاملاً محدداً. فالأموال التي يتم ضخّها بين أيدي المستهلكين، ترفع دخلهم الفردي وتزيد من قوّتهم الشرائية، بينما الأموال التي تُضخّ في الشركات، فليس بالضرورة أن تتحوّل إلى زيادة في الإنتاج. فهناك عوامل مختلفة تؤثّر على الإنتاج، وأبرزها في الفترة الأخيرة العوامل المناخية التي لعبت دوراً أساسياً في الخلاصة التي توصّل إليها «جيفريز». بشكل عام، يقول التقرير إن المستهلكين في الولايات المتحدة الأميركية قد لا يكونون قادرين على إنفاق المبالغ الإضافية التي حصلوا عليها حتى لو أرادوا ذلك. فقد أظهرت بيانات الإنفاق عبر البطاقات الائتمانية ارتفاعاً متزايداً في الاستهلاك بعد تلقي الأسر أولى الدفعات المالية، ما يؤشّر على وجود نزعة أو ميل متزايد أكثر نحو الاستهلاك، ولا سيّما عند أصحاب الدخل المنخفض، إلا أنه في المقابل شهد النشاط الاقتصادي في أميركا انخفاضاً ملحوظاً بسبب العواصف الثلجية التي ضربت ولايات عدّة وانعكست سلباً على مبيعات التجزئة والإنتاج الصناعي. فالعوامل المناخيّة لعبت دوراً سلبياً في المواءمة بين العرض والطلب. وهذا الأمر انعكس على مخزونات البيع بالتجزئة التي انخفضت بشكل كبير وسط ضغط أكبر على سلاسل التوريد. فقد تراجعت نسبة المبيعات إلى المخزون (المخزون / المبيعات) في كانون الثاني الماضي إلى أدنى مستوى على الإطلاق، ولا يرجّح تقرير جيفريز أن تتحسّن هذه النسبة كثيراً في الفترة اللاحقة. فعلى سبيل المثال، أدّت العواصف الثلجية المتتالية، إلى توقف العديد من مصانع الرقائق في تكساس عن العمل لمدّة شهر، وأجبرت صانعي السيارات على تمديد إيقاف إنتاجهم حتى نهاية آذار.

يخلص التقرير إلى أنه لا يوجد مخزون كافٍ في قطاع مبيعات التجزئة لتلبية الزيادات المتوقعة على الطلب الذي ستخلقه الحزمة الثانية، لذا، يتوقع أن يتحوّل الإنفاق الاستهلاكي نحو قطاع الخدمات الذي يمتلك قدرة استيعابية كبيرة للطلب، ما قد يخفّف الضغوط التضخمية ويُترجم زيادةً في الناتج المحلي ونمواً في معدلات التوظيف. لكن «إذا استمر المستهلكون في إظهار تفضيلهم الإنفاق على السلع بدلاً من الإنفاق على الخدمات، فسيواجهون ارتفاعاً في الأسعار يحدّ من نموّ الناتج المحلّي». يميل التقرير، بالاستناد إلى أنماط الاستهلاك لدى الأسر ذات الدخل المنخفض الأكثر استفادة من حزم الدعم، إلى رسم مسار للإنفاق على المدى القصير، تكون فيه السلع أولوية الأسر. نمط كهذا يمكن أن يخلق ضغوطاً تضخمية على الأسعار.

الإنفاق عبر بطاقات الإئتمان / التغيّر نسبة إلى معدل شهر ك2020/2 (%)

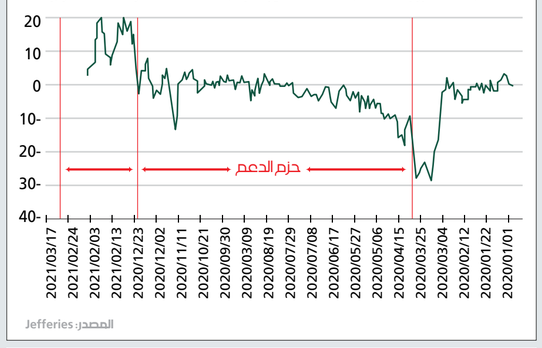

المصدر: Jefferies

الدخل الشخصي المتاح/ نسبة التغيّر (%)

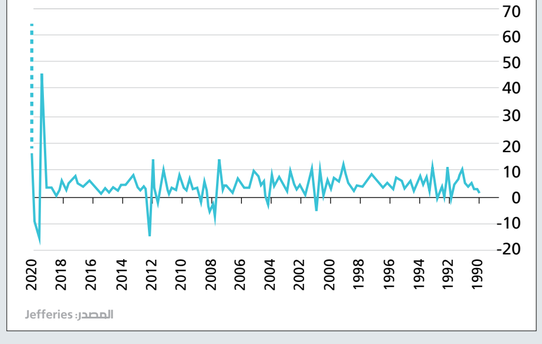

المصدر: Jefferies

مقال

هل لبنان بحاجة إلى أموال من الخارج؟

زياد حافظ *

هناك سردية شائعة في لبنان «تفسّر» نظرياً، الصعوبة، كي لا نقول الاستعصاء، في تأليف الحكومة، وهي أن الرئيس المكلّف سعد الحريري «ضرورة» لتكوين فريق «اختصاصيين» يستطيع إجراء «الإصلاحات» المطلوبة (مِن مَن؟) للحصول على الأموال الخارجية. الاستعصاء يكمن في قاعدة التشكيلة المطروحة التي تسعى إلى حصر القرار السياسي بشخص رئيس الوزراء، واستبعاد القوى السياسية المكوّنة للبلاد، وإلغاء نتائج الانتخابات، من أجل الخروج من المأزق المالي والاقتصادي الناجم عن الخيار والخط السياسي الذي رعاه الرئيس المكلّف وقبله والده الرئيس المغدور رفيق الحريري بمشاركة مختلف القوى السياسية على مدى ثلاثة عقود. السردية التي يحملها الفريق الداعم للحكومة المرتقبة، تُحمّل مسؤولية التدهور الاقتصادي والمالي إلى الضغط الدولي بسبب وجود المقاومة ودور حزب الله في التركيبة السياسية، بل أصبح حزب الله سبب التدهور المالي أولاً وأخيراً.

حزب الله يستطيع أن يدافع عن نفسه، إنما مهمتنا اليوم التدقيق في صحّة السرديّة الآتية: «الأموال الخارجية ضرورة للنهوض أو على الأقل لإيقاف التدهور». سردية كهذه تتطلب، منهجياً: تحديد الحاجات المالية المطلوبة، وبشكل أدقّ الحاجات إلى الدولار، وتحديد الموارد الممكنة داخلياً. وفي إطار اقتصادي صرف، ينبغي تحديد مصادر الطلب والعرض على الدولار، لتحديد استقرار سعر الصرف، علماً بأن ذلك لا يعني بالضرورة تدفّق الأموال الخارجية. والمستغرب، أن هاتين الخطوتين المطلوبتين لا وجود لهما في السردية الشائعة، لا لجهة تحديد دقيق لمصادر التمويل، أو مصادر الطلب على الدولار. معظم «الخبراء» ـ على الشاشات و/ أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي ـ يردّدون السردية كأنها من المسلّمات، ويغيب عنهم تحديد حجم الأموال والفترة الزمنية لوصولها، والجهات التي ستسلك طريقها إليها. حتى الساعة، ليس هناك خطاب واضح في هذا الإطار.

لا نعتقد أن جوهر الخطاب المتداول صحيح، ولا نسلّم بالتمويل الخارجي كحلّ وحيد. فإذا كان لا بدّ من هذه السردية، فبالتأكيد ليس مع الطاقم السياسي (باستثناء حزب الله) المتحكّم بمفاصل الدولة والذي كان سبباً للأزمة. لذا، تصبح الأولويات على شكل أربعة أسئلة: هل لبنان بحاجة إلى تمويل خارجي؟ ما هو حجم التمويل المطلوب؟ ما هي أهداف التمويل الخارجي؟ من هي الجهات المرشّحة لتوفير التمويل؟

«لا» لبنان ليس بحاجة إلى تمويل خارجي. حاجته تكمن في تمويل استيراد السلع الأساسية الضرورية للحياة التي لا تنتج محلياً من مواد غذائية ودواء ومشتقات نفطية وغيرها. قبل جائحة «كورونا»، كان حجم الاستيراد 17 مليار دولار ثم انخفض بعدها إلى أقل من 12 ملياراً وفق بعض التقديرات. الاستيراد تراجع بنحو الثلث. وخلال هذه الفترة، لم يمت لبنان. هذا يدلّ على أن مستويات الاستهلاك المفرط في السنوات السابقة لم تكن ضرورية، بل كان استهلاكاً يفوق طاقة اللبنانيين قائماً على مداخيل وهمية مصدرها الفوائد على الودائع والسندات. ما حصل هو «تصحيح» في نمط الاستهلاك. فمن «إيجابيات» الأزمة، أنها فرضت قسراً «عقلانية» في الإنفاق الاستهلاكي. بات على اللبنانيين التمييز بين ما هو مرغوب وما هو ضروري. انخفاض النفقات الاستهلاكية ضرورة؛ أولاً، للتناسب مع المداخيل المتراجعة، وثانياً لإعادة تكوين المدخرات الوطنية، وثالثاً لتخفيف الأعباء الاستيرادية.

طبعاً سيكون هناك تراجع في مستوى الرفاهية التي اعتادها اللبنانيون. هذا يزعج النخب. لسنا ضد الرفاهية في المبدأ، لكن إذا كانت على حساب الكرامة الوطنية التي تضحّي بها المصالح الخاصة والشروط الخارجية لتمويل لبنان، فهذا خيار نعتزّ باتخاذه. ندرك أن عدداً من اللبنانيين غير مستعدّين للتضحية برفاهيتهم مهما كلف الأمر، لكن الخروج من التبعيّة يتطلّب تضحيات يجب أن نتحمّلها جميعاً، وفي الطليعة النخب الحاكمة والمتحكّمة بمفاصل الاقتصاد والسياسة.

على أي حال، يمكن اتخاذ إجراءات على المدى السريع والمتوسط والطويل لخفض فاتورة الاستيراد. مثلاً، يمكن خفض فاتورة المشتقات النفطية عبر إعادة تأهيل مصفاة طرابلس، والاستفادة من العروض العراقية لاستيراد المشتقات وتسديد ثمنها بالليرة اللبنانية وعلى فترات زمنية تتناسب مع الواقع الاقتصادي. إجراء كهذا، يتطلّب قراراً سياسياً متعدّد الأبعاد: التشبيك مع العراق؛ التمرّد على الوصاية الأميركية المفروضة؛ مواجهة المصالح الخاصة التي تتحكّم باستيراد المشتقات النفطية. كذلك، هناك العديد من السلع المستوردة التي يمكن دفع ثمنها بالليرة اللبنانية بالاتفاق مع الدول المصدّرة للبنان، ومعظمها في الجوار القريب، ما يخفّف من الضغط على الاحتياط بالعملة الأجنبية بشكل عام والدولار بشكل خاص. أمور كهذه، تتطلب حكومة قادرة على تحمّل المسؤولية. مسؤولية كهذه قد لا تكون من اهتمامات الرئيس المكلّف والحكومة التي يريدها. باختصار، نطرح البديل من خطّة الرئيس المكلّف!

هناك إجراءات أخرى تتعلّق بتنشيط الصناعة، ولا سيما التي تستوعب يداً عاملة كثيفة في مجالات: الملبوسات، المواد الغذائية والأدوية. صناعة الملبوسات كانت سائدة قبل الحرب، وهي تستدعي عدداً كبيراً من العمال ونسبة منخفضة من المعدّات الرأسمالية. أما صناعة الأدوية فقد تقدّمت بشكل لافت قبل الحرب الأهلية، ويمكن إعادة تنشيطها مجدداً. إيران تحت الحصار الدولي منذ 40 سنة، لكنها أصبحت سادس مصدّر للأدوية الجنيسية (generic drugs). فما الذي يمنع لبنان من تطوير صناعته والتخفيف من أعباء الاستيراد. وفي مجال صناعة المواد الغذائية، كان لبنان يصدّر الأجبان والألبان إلى الدول العربية، لكنه بعد الطائف أصبح يستوردها من بلاد الحرمين!

لا شكّ بأن فاتورة الاستيراد التي انخفضت قسراً بسبب «كورونا»، يمكن خفضها أكثر باللجوء إلى سياسة الاتكال على النفس وتشجيع المنتج الوطني في الزراعة والغذاء والصناعة. أما التهمة المساقة ضدّ الاتكال على النفس باعتبارها إقراراً بخفض مستوى المعيشة، هي تهمة باطلة وغير صحيحة. ليس هناك ما يعوق منافسة البضائع الأكثر جودة المصنوعة في الغرب. فالأخير لم يعد قدراً على العالم. تبقى مسألة أسعار المنتجات اللبنانية كعامل عائق للتنافس. الواقع، إن تخريب سعر صرف الليرة اللبنانية لأغراض سياسية، شكّل فرصة لجعل السلع اللبنانية أرخص من سلع منافسيها. كلمة أخيرة: إمّا هناك إيمان بلبنان أو لا. المشكّكون بحجج واهية، كانخفاض مستوى المعيشة، لا يريدون أن يخرج لبنان من التبعيّة للخارج.

بالمناسبة، ليس هناك أيّ مبرر لأيّ مقيم على أرض لبنان أن يستعمل غير العملة الوطنية أسوة بكل دول العالم. فلماذا يتعامل اللبنانيون (والمقيمون) بالدولار كأنه مقياس لقيمة المدّخرات أو الثروة؟ عدم حمل الدولار النقدي، وحتى الرقمي في الودائع، يخفّف الطلب على الدولار، والإيمان بالعملة اللبنانية يسهم في زيادة قيمتها تجاه الدولار.

الطلب على العملة الخارجية مرتبط بحجم الاستيراد، وهذا يعني أن سقف الطلب معروف. وبما أن لبنان قادر على خفض الاستيراد وتشجيع الصادرات، فإن الطلب على العملة الأجنبية يصبح أقلّ مما يتصوّره العديد من الخبراء. لكنّ هناك سبباً ثانياً للطلب على الدولار: الديون الخارجية. عملياً، ليس هناك ديون خارجية تُذكر، بل سندات خزينة مدوّنة بالدولار تملك معظمها المصارف اللبنانية، أي يمكن تحويلها إلى ديون داخلية بالليرة اللبنانية. سينعكس ذلك على ميزانيات المصارف. هنا لبّ المشكلة؛ إعادة تكوين رأس المال المصرفي الذي «تبخّر مع الودائع» كما يُقال. بشكل عام، إن إعادة هيكلة المصارف يجب أن تتضمن: خفض عدد المصارف، التركيز على زيادة الرساميل، ملكية مختلطة بين الدولة والجمهور العام والمكوّنات التعاضدية. وهناك ضرورة أيضاً لإيجاد مصارف متخصّصة للقطاعات الإنتاجية. مطلوب قطاع مصرفي للخروج من الأزمة، لا يشبه القطاع الذي سبّبها.

في ما خصّ مصير الودائع، أي إعادة هيكلة الدين العام. في هذا المجال يجب تحميل المسؤولية إلى الدولة، والقطاع المصرفي وخصوصاً مسؤوليه وكبار المودعين ذوي الارتباطات السياسية. الهدف خفض خدمة الدين في الموازنة إلى مستويات متدنية، لتحرير مواردها واستثمارها في إعادة تأهيل البنى التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الموكلة بها.

وبالنسبة إلى حجم التمويل المطلوب بالدولار، ليس هناك رقم يحظى بموافقة الدوائر المسؤولة: وزارة المال، مصرف لبنان ولجنة المال في مجلس النوّاب، وهذا يشمل الحكومة المستقيلة والمعتكفة والرئيس المكلّف. ليس هناك تأكيد بأن أرقام الدين العام المستحق اليوم ومستقبلاً دقيقة، ولا أحد يملك تأكيداً حول حجم الخسائر الفعلية المحقّقة والمفترضة. يمكن التوصل إلى إجابة صحيحة عبر هيكلة الدين العام بما فيها ضرورة إعادة تكوين رساميل للمصارف التي اعتمدت سندات الخزينة مصدراً أساسياً لتوظيف أموال المودعين. هنا تكمن أهمية التدقيق المحاسبي الجنائي للوقوف على رقم صحيح للدين العام، سواء لمالية الدولة ومصرف لبنان أو حتى للمصارف اللبنانية الشريكة في الأزمة.

وإذا أضفنا إلى كل ذلك، غياب خطّة متكاملة للمشاريع الإنشائية، سواء في البنى التحتية أو لتفعيل العجلة الاقتصادية (من دون رؤية وتوجّه للتحوّل من اقتصاد ريعي إلى إنتاجي) يمكن عندئذ التساؤل عن هدف التمويل الخارجي المطلوب. فما يذاع ويُكتب، هو مجرّد سردية لعناوين بلا مضمون واضح؛ كيف سيُعالج التمويل الخارجي الأزمة المالية والاقتصادية؟ من سيقوم بذلك؟ كيف؟ مع من؟ هذه أسئلة متروكة لوقت لاحق، لأنهم بالفعل لا يدرون عما يتكلّمون!

إذا حاولنا استقراء المسألة، عبر التدقيق بالحلول المطروحة التي ترتكز على قروض (وليس هبات أو مساعدات) يقدّمها صندوق النقد الدولي وربما مؤسسات دولية أخرى أو مساعدات مباشرة من بعض الدول ورساميل الخليج، نرى أن الرقم الإجمالي لا يتجاوز 5 مليارات دولار تُضخّ على فترة تراوح بين سنتين وخمس سنوات. هذه المساهمات مشروطة بما يُسمّى «إصلاحات هيكلية» عنوانها العريض رفع الدعم عن السلع الأساسية كالمواد الغذائية والمحروقات، وخصخصة ممتلكات الدولة كالمرفأ، وكهرباء لبنان، ومطار بيروت الدولي، وتسييل احتياط الذهب لإعادة تكوين رساميل المصارف المفلسة، وتكريس الملكية الخاصة لأملاك الدولة التي استولى عليها نافذون في القوى السياسية الحاكمة... أما إذا قدّرنا كلفة الخصخصة، أي قيمة ما ستخسره الدولة من أصول ومن مداخيل، فالواضح أن الكلفة تفوق الأموال المتأتية من الصندوق الدولي ومشتقاته.

لا وجود لأرقام، ولو تقديرية، للتوفير الناتج من رفع الدعم. هذه «وصفة» مفروضة من قبل صندوق النقد الدولي ومشتقاته الدولية على كل الدول الساعية إلى قروض مالية. هي وصفة نابعة من رؤية عقائدية وفقاً للنظرية النيوليبرالية التي يُروّجها صندوق النقد. البعض ينتقد هذه الوصفات باعتبارها لا تكترث للتداعيات الاجتماعية على الطبقات الفقيرة، بينما في رأينا، نعتقد أنها مقصودة لضرب الطبقات وإفقارها و/ أو الزيادة في إفقارها لتمكين النخب الحاكمة من الانخراط أكثر في السياسة النيوليبرالية والعولمة التي أصبحت أداة لنهب ثروات الشعوب. لا نبالغ إذا اعتبرنا هذه الوصفات عدواناً على الطبقات المتوسطة والفقيرة لجعل المجتمع المستهدف في حالة فقر وجهل لا يستطيع مقاومة الحاكم التابع لمرجعيات خارجية. هي عدوان على سيادة الدول والشعوب بغية إلغائها وفقاً للنظرية النيوليبرالية. لذا، يثير الأمر مجموعة أسئلة: ما جدوى كل ذلك؟ هل الارتهان المطلق إلى الخارج أفضل من الارتهان إلى مجموعة الفساد الداخلية؟ هذا هو الخيار المطروح على اللبنانيين، بينما في الحقيقة هناك خيارات وسياسات أخرى.

لبنان ليس بحاجة إلى تمويل خارجي، أو على الأقل ليس ذلك التمويل المطروح من قبل ما يُسمّى بالمجتمع الدولي ومن يدور في فلك الهيمنة الغربية، سواء في لبنان أو في بعض دول الخليج. الخروج من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي لا يستدعي التمويل الخارجي، بل تعبئة المدّخرات الوطنية. هذه المدّخرات لم تتبخّر رغم فساد القطاع المصرفي وسطوته على جزء كبير منها. يمكن تعبئة هذه المدخرات إذا توفّرت قيادة صالحة وغير فاسدة للبلاد، وهذا شرط كبير يصعب تجاوزه راهناً. نؤمن بأن هناك مشاريع قيادية صالحة وغير فاسدة وطاقات تستطيع إخراج لبنان من المستنقع، رغم الصعوبات التي ترافق تلك الفرضية. ليست هذه تمنّيات أو مثالية خارج الواقع، بل نقول بكل وضوح إن سقوط الدولة في لبنان أو على الأقل تقاعسها عن القيام بمهامها، لم يلغ المجتمع الذي يستمر في الداخل وفي الخارج بالحفاظ على الحدّ الأدنى للبقاء.

> ندرك أن عدداً من اللبنانيّين غير مستعدّين للتضحية برفاهيّتهم مهما كلّف الأمر، لكنّ الخروج من التبعيّة يتطلّب تضحيات يجب أن نتحمّلها جميعاً، وفي الطليعة النخب الحاكمة والمتحكّمة بمفاصل الاقتصاد والسياسة

* باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي